الثلاثاء 26 أيلول 2017
العدد 3283 السنة الثانية عشرة
mardi 26 septembre 2017 nº 3283 12ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ثقافة وناس

«قضيّة زياد دويري»:
تطبيع ثقافي أم حريّة تعبير؟

20 ـ 23

أزمة المجلس الدستوري: وزارة المال ستدفع الرواتب وفقاً لقانون السلسلة [6.4]

هل صدر أمر إطاحة الحكومة؟ [3.2]

بن غوريون البرزاني!

[10 ـ 11]

نجح مسعود البرزاني، أمس، في تتويج نفسه مجدداً زعيماً للكرد العراق، لكنه وضع القوى العراقية والإقليمية المختلفة في خندق واحد يرفض خلق كيان مصطنع جديد على شاكلة إسرائيل (أ ف ب)

تقرير

قانون الانتخابات يشجّع على شراء الأصوات:
الناخب بـ 51 دولاراً

7

12
سوريا
دمشق:
نشهد الفصل الأخير من الأزمة

12
الأزمة الخليجية
قطر:
إجراءات «الرباعي» تدفعنا نحو إيران!

13
فلسطين
وفود إلى غزة والمعابر لـ«الرئاسة»:
«المصالحة» على سكة التنفيذ

18
رياضة
قمّتا الحقائق في دورتموند وباريس

المشهد السياسي

هل صدر أمر إطاحة الحكومة؟

بدا رئيس الجمهورية العماد ميشال عون زيارة دولة لفرنسا امس (دالاتي ونهرا)

هل صدر أمر عمليات أميركي سعودي لقوى 14 آذار بالعودة إلى توحيد صفوفها، تمهيداً لفتح باب المواجهة مع حزب الله؟ السؤال بات مشروعاً، في ظل التلويح باستقالة رئيس الحكومة سعد الحريري، تارة بذريعة الاحتجاج على اللقاء بين وزير الخارجية جبران باسيل ونظيره السوري وليد المعلم في نيويورك، وما تعتبره هذه القوى «سعياً من رئيس الجمهورية ميشال عون وحلفائه لفرض تطبيع العلاقات مع النظام السوري»، وطوراً بحجة الغضب من قرار المجلس الدستوري الذي أبطل قانون الضرائب، وأشار إلى ضرورة إصدار قطع الحساب عن الأعوام السابقة.

ربط ماكرون عودة النازحين السوريين إلى بلادهم بالتوصل إلى «حل سياسي مقنع»

منذ أشهر، بدأت شخصيات بارزة في تيار المستقبل، وأخرى في ما

كان يُعرف بفريق 14 آذار، تروّج معلومات تفيد بأن أوان إسقاط الحكومة قد اقترب. وتربط هذه الشخصيات في أحاديثها مصير الحكومة بقرار أميركي ـ سعودي ـ إماراتي يقضي بفرض عقوبات على لبنان، بذريعة محاصرة حزب الله. وترى هذه الشخصيات أن القرار الأميركي لن يسمح بأي مهادنة، وسيطلب من الحريري مواجهة حزب الله. وفي هذه الحالة، لن يكون أمام الحريري سوى خيارين: إما مواجهة حزب الله، وبالتالي فرط الحكومة؛ وإما عدم المواجهة، وتالياً التنحي عن رئاسة الحكومة لترك مهمة المواجهة لغيره.

على هذه الخلفية، أتت أزمة قرار المجلس الدستوري، وما تبعها من إعادة فتح النقاش حول ما يوجبه الدستور لجهة تبرئة ذمة الحكومات المتعاقبة لما أنفقته من أموال بلا سند قانوني. وهذا التوجه يصيب بالدرجة الأولى فريق الحريري، وعلى رأسه الرئيس فؤاد السنيورة. وبحسب مصادر معنية بالأزمة المالية الدائرة حالياً، فإن الحريري يريد حماية فريقه، تماماً كما فعل مع الرئيس تمام سلام والقائد السابق للجيش العماد جان قهوجي، عندما أصرّ رئيس الجمهورية على إجراء تحقيق شامل بأحداث عرسال. وتلفت هذه المصادر إلى أن الحريري يرفع سقف التحدي إلى مداه الأقصى، بهدف حماية السنيورة، عبر تلويح مقرّبين من رئيس الحكومة بإمكان أن يدفعه هذا الأمر إلى الاستقالة.

التصعيد الأبرز يأتي بسبب العلاقة مع سوريا. فقوى 14 آذار عادت في خطابها السياسي في اليومين الماضيين إلى ما كانت تعتمده في سنوات الأزمات، بعد عام 2005، كما لو أن التسوية الرئاسية لم تُعقد، وأن حكومة الحريري الثانية لم تبصر النور. ويبدو واضحاً أن هذه القوى، على رأسها تيار المستقبل والقوات اللبنانية، تهوّل على رئيس الجمهورية ميشال عون، بهدف تطويقه، ومنعه من الالتزام بسياسة فيها الحد الأدنى من الاستقلالية والحرص على مصالح لبنان. فمن جهة، عادت نغمة التحذير من الاغتيالات السياسية إلى التداول في الصالونات السياسية للقوات والمستقبل، لتصوير أن لقاء وزيري خارجية لبنان وسوريا، الهادف إلى البحث عن حل لأزمة النازحين، سيؤدي إلى عودة الاغتيالات! ومن جهة أخرى، ورغم أن الزيارة الخارجية الأولى لعون بعد انتخابه كانت للمملكة العربية السعودية، ورغم إعلانه سابقاً أنه سيلبّي

خليل لـ«الأخبار»: لم يعد بإمكان أحد التراجع عن السلسلة

لا تزال تداعيات قرار المجلس الدستوري إبطال قانون الضرائب، المُعدّ لتمويل سلسلة الرتب والرواتب، تطغى على النقاش السياسي والحكومي في البلاد وتنعكس شللاً على جسم الموظّفين في القطاع العام. وفيما تعقد الحكومة جلسة ثانية صباح اليوم، مخصّصة لنقاش قرار المجلس الدستوري والسلسلة وآليات الخروج من هذا المأزق، وضع الرئيس نبيه برّي الرئاستين الأولى والثالثة ومعظم القوى السياسية أمام الأمر الواقع، بعد بيان وزارة المال أمس، وتأكيدها أن الوزير علي حسن خليل سيصدر قرار رواتب الموظّفين بداية الشهر على أساس سلسلة الرّتب والرواتب الجديدة.

وقال خليل لـ«الأخبار» إنه «لم يعد بإمكان أحد التراجع عن السلسلة، إنّما يجب أن يتركّز العمل الآن على إعادة إقرار الضرائب بعد أخذ ملاحظات المجلس الدستوري على القرار، وهو ما عملت عليه الوزارة، وما سنقدمه غداً (اليوم) في جلسة مجلس الوزراء».

وكان خليل قد عقد اجتماعاً طويلاً في الوزارة، أمس، مع المختصّين لإعداد جداول الرواتب على أساس السلسلة الجديدة، وكذلك لتعديل القرار الذي أبطله المجلس الدستوري وتعديل المادة 11 المتعلّقة بالأملاك البحرية والمادة 17 المتعلّقة بالضرائب على المصارف، وتقديمه كاقتراح قانون إلى الحكومة، لرفعه إلى المجلس النيابي. ولا يزال النقاش يدور حول ما إذا كان قانون الضرائب منفصلاً أو تابعاً لمشروع الموازنة. إذ يرى قانونيون بارزون أنه ليس من حقّ المجلس الدستوري التدخّل بعمل المجلس النيابي عبر محاولة ربط تشريع الضرائب بمشروع الموازنة، وهو ما أصرّ عليه برّي أمس في تصريح له، مؤكّداً أن «من يحق له تشريع النفقات، يحق له دائماً تشريع الواردات والضرائب داخل الموازنة أو خارجها»، مضيفاً أنه «لا ننسى أن المجلس النيابي هو الذي يسن القيود دستورياً وليس من يُسَن عليه القيود، إلا إذا اصبحت مخالفة الدستور قضية فيها نظر، فحكم المجلس الدستوري لم تأت به الملائكة». ودعا برّي الحكومة إلى أن «تنفذ ما رددته مراراً وتكراراً لتطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب». غير أن إشارة المجلس الدستوري إلى قطع الحساب تفتح الباب على الأسئلة عن السبب لعدم انتهاء هذا الملفّ، وخصوصاً أن وزارة المال أنجزت قطع الحساب لكل السنوات السابقة لعام 2015 وتعمل على إنجاز قطع الحساب لعام 2016. ويمكن التساؤل عمّا إذا كانت مسألة قطع الحساب ترتبط بعمل وزارة المال التقني، أو بالأسباب السياسية، التي تؤجّل هذا الملف إلى وقت لاحق، حرصاً على العلاقة بين الرئيسين ميشال عون والرئيس سعد الحريري، لما على فريق الحريري والرئيس فؤاد السنيورة من مسؤوليات يجب تحمّلها في أموال مفقودة أو غير مسجّلة خلال السنوات السابقة. ولا يبدو أن برّي وخليل في وارد القبول باقتراح

الدعوة الإيرانية التي وجّهت له لزيارة طهران، بدأ القواتيون والمستقبليون التحريض على رئيس الجمهورية، من خلال القول إن تلبيته للدعوة الإيرانية تعني ارتماءه في الحضن الإيراني. كذلك ترفع قوى 14 آذار من صوتها لمنع أي حل لأزمة النازحين السوريين، التزاماً منها بالسياسة السعودية والغربية في هذا المجال، والتي تريد استغلال قضية المهجرين السوريين في أي مفاوضات على مستقبل سوريا. وقد عبّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أمس عن هذه السياسة، في المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع عون في باريس. ففي مقابل تأكيد الأخير ضرورة تسهيل العودة الآمنة للنازحين، ربط ماكرون هذه العودة بـ«حل سياسي مقنع»، ما يعني أن على لبنان تأجيل البحث في هذه القضية إلى ما بعد انتهاء الحرب على كامل الأراضي السورية، والتوصل إلى نتيجة يرضى عنها الغرب. وفي هذا الإطار أيضاً، بدا لافتاً تأكيد ماكرون «أن فرنسا اليوم تعتبر أن تمسك الحكومة (اللبنانية) بسياسة النأي بالنفس هو أفضل طريق للحفاظ على استقرار لبنان ومن أجل العمل على معالجة أزمة النازحين والإرهاب». والنأي بالنفس في القاموس الغربي، يعني عدم التواصل الجدي مع دمشق.

خلاصة ما تقدّم أن ثنائي الحريري ـ سمير جعجع بدأ بتنفيذ خطة سياسية تحمل في طياتها عدداً من الأهداف، أبرزها خمسة: محاولة فرض سياسة خارجية على رئيس الجمهورية تراعي مطالب واشنطن والرياض؛ منع أي محاسبة حقيقية، سواء في أحداث عرسال أو في المالية العامة؛ تمهيد الطريق أمام مواجهة حزب الله في الداخل اللبناني؛ بدء التحضير للانتخابات النيابية بخطاب سياسي حاد، بعدما أفقدها التفاهم الرئاسي والحكومي كل أدوات التحريض التي استخدمتها منذ عام 2005؛ أو... تطيير الانتخابات النيابية المقبلة.

(الأخبار)

تقرير

معارضو لقاء باسيل ـ المعلم: إخراج الحريري ومخاوف من اغتيالات وحرب!

لم يُطوَ ملف لقاء نيويورك بين وزيري الخارجية اللبناني والسوري جبران باسيل ووليد المعلم، وسط معلومات عن أن المقرّبين من الرئيس سعد الحريري يضغطون عليه ليتخذ موقفاً وسط تعبيرهم عن «مخاوف» من أن يكون ما حصل «مقدمة لإخراج الحريري واشتعال الجبهة الداخلية وعودة موجة الاغتيالات»

هيام القصيفي

من السذاجة الحديث عن احتمال طيّ لقاء وزير الخارجية جبران باسيل مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم في نيويورك، بحجة الحفاظ على الاستقرار الداخلي. فما قام به وزير الداخلية نهاد المشنوق، من امتناعه عن السفر مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الى باريس وكيفية وصفه لقاء نيويورك، ليس سوى غيض من فيض ممّا يدور من أحاديث في أوساط شركاء التيار الوطني الحر في الحكومة، وتحديداً أوساط رئيس الحكومة سعد الحريري والقوات اللبنانية.

تقول المعلومات إن الحريري لا يمكن أن يقبل، في شكل قاطع، أيّ مبررات لهذا اللقاء، وإن المقرّبين منه يحثّونه على اتخاذ مواقف رافضة علناً لتصرفات وزير الخارجية، وعدم الاكتفاء بتجاهله وعدم التواصل معه، محذرين إياه من أن استسهال التعاطي مع باسيل وصرف النظر عن لقاء مع «وزير خارجية النظام السوري» سيفتح الباب أمام خطوات أخرى تجاه الرئيس السوري بشار الاسد، لا يمكن أن يتحمّلها الحريري وتيار المستقبل داخلياً (على أبواب الانتخابات)، وإقليمياً ودولياً، علماً بأن الحريري يحاول في الآونة الاخيرة، قبل زيارة موسكو وبعدها، إمساك ورقة العلاقات الدولية والظهور بمظهر صاحب القرار أيضاً في رسم سياسة لبنان الخارجية. وبحسب المعلومات أيضاً، فإن المقرّبين من الحريري يضغطون عليه، مستخدمين عبارات نافرة، من زاوية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وأن ما يقوم به باسيل يمسّ في صورة مباشرة ملف الاغتيال.

وترى أوساط الحريري والقوات أن الحملة المضادة التي يقوم بها وزراء تكتل التغيير والإصلاح ونواب التيار الوطني الحر لتبرير خطوة باسيل ووضعها في إطار ضيّق يتعلق بملف النازحين فقط أو من زاوية التسليم بالأمر الواقع لمعالجة ملفات معينة، لا يمكن الاقتناع بها، لأن ملف النازحين يعني الحكومة ككل، ورئيس الحكومة سبق أن شارك في مؤتمرات دولية حول هذا الملف الشائك، كما أن الملفات العالقة ليست بنت ساعتها، والحكومة مجتمعة هي التي تعالجها لا أحد الأفرقاء، مهما بلغ حجم تمثيله. وكذلك فإن أوساط الحريري رأت في اللقاء ردّ فعل على مستوى دولي للمقاطعة الدولية والاميركية لرئيس الجمهورية ووزير الخارجية والجوّ السلبي الذي قوبلا به، بخلاف كل حملات الترويج في لبنان لما حصل في نيويورك. «وهذا لا يمكن أن يمرّ ديبلوماسياً على المستوى الدولي من دون عواقب، ما يترك أثراً سيّئاً على لبنان، الذي لن يحظى بأي مردود إيجابي لهذا اللقاء». وتوقعت هذه الاوساط في المقابل أن يستمر عون في انتهاج ردّ الفعل هذا، فيعمد الى زيارة إيران قريباً، بناءً على دعوة رسمية تلقّاها أخيراً، ورفع مستوى خطابه ولهجته بما يصبّ في خانة «المحور الايراني ـ السوري»، علماً بأن عون تعمّد في تصريحاته ومقابلاته في الصحف والمجلات الفرنسية، قبل زيارته باريس، أن يكون واضحاً في اعتماد خطّ غير وسطي ومنحاز الى الدور الايراني وسلاح حزب الله وسوريا.

تبعاً لذلك، هل يمكن أن يطوى لقاء نيويورك على زغل ولا يترك تأثيرات على الوضع الحكومي؟

تقول المعلومات إن اللقاء الذي جمع الحريري ورئيس حزب القوات اللبنانية الأسبوع الفائت، وقبل لقاء باسيل والمعلم، تناول ملف العلاقات اللبنانية ـ السورية واحتمال تطوره في اتجاه فرض أمر واقع بـ«المفرق» على الطرفين، تارة عسكرياً من خلال ما حصل من تسوية سمحت بخروج مسلحي تنظيم «داعش»، وتارة من خلال بدء وزراء قوى 8 آذار تنظيم زيارات علنية لدمشق، واضعين الحريري والقوات في مواجهة كانت لا تزال قبل لقاء باسيل ونظيره السوري مضبوطة الإيقاع، لا سيما مع تمييز التيار الوطني الحر نفسه عن زيارات دمشق العلنية، في حين ان زيارات الوزير بيار رفول السرية كانت معروفة من الطرفين.

لقاء بيت الوسط كان واضحاً في التنسيق، للمرة الاولى بهذا الوضوح، بين الحريري وجعجع لمواجهة احتمال رفع فريق 8 آذار مستوى الحوار مع سوريا في هذا الشكل. لكن المفاجئ الذي طرأ هو موقفا عون وباسيل وتصريحات رئيس الجمهورية، ما استدعى أولاً صدور موقف حاد من المشنوق عقب زيارته أمس مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، وثانياً زيارة وزير الإعلام ملحم الرياشي لوزارة الداخلية، وقبلها تصريح له يصبّ في خانة التعبير عن رفض قاطع لأيّ تنسيق مع النظام السوري. وفي حين بدت لافتة زيارة النائب أحمد فتفت المبتعد عن الإعلام للمشنوق، لتعكس جواً معارضاً لما يجري، فإن مصادر المستقبل والقوات تحدثت عن خطوط حمر بدأ يتم تجاوزها في ما يتعلق بسوريا.

من هنا رسمت أوساط الطرفين علامة استفهام حول مصير الحكومة في ظل المنحى الجديد الذي يتخذه رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، وفي انتظار عودتهما الى بيروت وإجراء مكاشفة واضحة تحدد مصير العهد والحكومة معاً، في ضوء عنوان عريض: التسوية مع حزب الله المعروف موقفه من النظام السوري والعلاقة معه قضت باستقرار داخلي، لكن التسوية مع عون كانت واضحة في ما يتعلق بهذا الجزء من الملفات الدقيقة. والحريري الذي كان منتقدوه يرون أنه يتصرف كما والده، بمقايضة العودة الى الواجهة المالية والاقتصادية، من خلال الكهرباء والنفط وغيرهما من الملفات الدسمة، بالتغاضي عن سلاح حزب الله ودوره في سوريا، كما فعل حين غطّى تسوية خروج مسلحي «داعش»، لا يمكن أن يقفز بسهولة فوق تحول جذري في موقف عون وباسيل. أما القوات، فهي وإن كانت حريصة على علاقتها برئيس الجمهورية، إلا أن العلاقة مع سوريا تبقى بالنسبة اليها أحد المحظورات الاساسية. وإذا كان الطرفان حريصين على بقاء الحكومة، إلا أن ما جرى في الايام الاخيرة دفعهما الى طرح أسئلة محددة: كيف يتصرف الطرفان في حال قرّر عون زيارة إيران والتعبير علانية عن انحيازه إليها؟ هل هناك قرار بإحراج الحريري لإخراجه؟ وهل هناك نية من خلال التمادي بخطوات تصعيدية، يعرف القائمون بها أنها لن تمر من دون أثر سلبي، الى دفع الطرفين الى تعليق مشاركتهما في الحكومة خدمة لفوضى ما؟ حتى إن البعض من الطرفين يسأل عمّا إذا كان ملف السلسلة وكل متفرعاتها فخاً منصوباً للحريري؟ أما السؤال الأكثر تداولاً من قبل الطرفين، فيعبّر عمّا تصفه أوساطهما بـ«المخاوف الحقيقية التي راجت في الايام الاخيرة، من وجود نية لخربطة الوضع وزعزعة الاستقرار من خلال التهويل بملف سوريا، فتعود الاغتيالات ومعها شبح الحرب الداخلية الى لبنان»؟

يخشى فريق الحريري من خطوات إضافية تجاه الأسد بعد لقاء المعلم ـ باسيل (أرشيف)

علم وخبر

الوزير سليم جريصاتي بتعليق العمل بالمادة 87 من الدستور حتى يتمّ إقرار الموازنة من دون الانتهاء من قطع الحساب، من دون إغلاق الباب أمام حلول أخرى لا تستوجب تعليق العمل بالمادة الدستورية المذكورة. ولم يتّضح بعد المسار الذي ستتخذه جلسة اليوم، إلّا أن المؤكّد هو أن أحداً من الوزراء لن يستطيع الوقوف بوجه السلسلة وقرار وزارة المال بشكل علني ورفض إعطاء اللبنانيين حقوقاً ينتظرونها منذ عام 1996، بل ستجرى محاولات للبحث عن مخارج.

(الأخبار)

أسباب مالية!

يبدو أن هناك أسباباً مالية ـ تجارية وراء دعم أحد نواب الكورة لرئيس بلدية كفريا ـ الكورة، الذي صدر بحقه قرار ظني وكُفّت يده عن ممارسة مهماته في رئاسة البلدية من قبل محافظ الشمال. ولهذه الأسباب امتدادات تتعلق بشركة الاسمنت العاملة في البلدة، والعمل على ترخيص مكب للنفايات وحرق إطارات السيارات في أفران شركة هولسيم الواقعة في البلدة، إضافة إلى أعمال تجارية أخرى.

تسريب رسالة رئاسية

انتشرت عبر تطبيق «واتساب» صورة عن الكتاب الذي أرسله الرئيس ميشال عون إلى «صديقي الوفي العظيم» (كما ورد في بداية النصّ) الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بمناسبة تعيين السفير رامي عدوان على رأس البعثة اللبنانية لدى فرنسا. وقد ورد في النصّ أنّ عون اختار عدوان لما «خبِرته من إخلاص في خدمة لبنان وما رأيته من مقدرته في شتّى المناصب العالية التي تقلّدها». وقد طلب عون من ماكرون أن «تحوطوه بتأييدكم وتولوه رعايتكم»، كون الرئيس اللبناني يعتمد على «غيرته (عدوان) وعلى ما سيبذله من صادق الجهد ليكون أهلاً بعواطف فخامتكم». مضمون الرسالة ليس خاصاً بعدوان، وهي تُعتمد كـ«عُرفٍ» في جميع الرسائل التي يبعث بها رئيس الجمهورية إلى الدولة التي قبلت تعيين سفير لبناني لديها. وعادةً ما يكون مضمون هذه الرسائل سرياً، ويُقال إنّه حتّى السفير لا يطّلع عليه. لذلك، أشار تسريب صورةٍ عن الرسالة إلى استغراب الدبلوماسيين، واستياء دوائر القصر الجمهوري.

فارس سعيد وحيداً في «أمانته»

تقول مصادر مُطلعة إنّ تيار المستقبل توقّف عن دفع إيجار مكتب الأمانة العامة لقوى 14 آذار في الأشرفية. وبالتالي، بات النائب السابق فارس سعيد هو «المُعيل» الوحيد لهذا المكتب، إذ يتولى دفع الإيجار ورواتب الموظفين. ورغم أنّ سعيد أبلغ «الأخبار» في وقت سابق أنّه سيُغادر المكتب، إلا أنّه لا يزال يُداوم فيه. ويُنقل عن سعيد قوله: «ليس لديّ حلفاء».

في الواجهة

قانون الضرائب: مشكلة في الحكومة وحلّ عند عون

قد لا تكون حكومة الرئيس سعد الحريري اليوم امام امتحان مستعصٍ. منذ قرار المجلس الدستوري تبدو متضامنة حيال اجراءاتها، متوافقة مع مجلس النواب على الدفاع عن النفس في مواجهة المجلس الدستوري، لكن من غير ان يتمكنا من تعطيل قراره

نقولا ناصيف

امام جلسة مجلس الوزراء اليوم، في حصيلة مناقشات جلسة الاحد والاتصالات التي اعقبتها حتى مساء البارحة، استخلاص المعطيات الآتية:

اولها، ان مجلس الوزراء بافرقائه جميعاً متضامن في مواجهة العاصفة التي قابله بها قرار المجلس الدستوري الجمعة الفائت، الا انه مستاء منه ايضاً. بأفرقائه جميعاً تقريباً، يعتقد مجلس الوزراء بأن المجلس الدستوري تجاوز نطاق صلاحياته المنصوص عليها عندما ابطل قانون الضرائب لانطوائه ــ بحسب القرار ــ على مخالفات دستورية شتى، واصر على ادماجه في قانون الموازنة العامة. على انه لم يشأ الدخول في سجال مع المجلس الدستوري، مكتفياً باعلان احترام قراره هذا على مضض وإن هو يرفضه.

ثانيها، ان مجلس الوزراء لم يفاجئه ابطال المادتين 11 و17 في قانون الضرائب بحجة غموض الاول ما يسهّل استنساب تطبيقه ملتوياً، وتحميل الثاني ضريبة مزدوجة على المهن الحرة تضرب العدالة والمساواة. توقع مجلس الوزراء ابطالهما، مقدار توقعه ان يصير الى ابطال قانون الضرائب جزئياً لا ان يشمل قرار المجلس الدستوري القانون برمته. تبعاً لمداولات جلسة الاحد، فإن مجلس الوزراء كان في صدد ادخال تعديل على هاتين المادتين يُدمج في مشروع قانون موازنة 2017، يعلق مضمونهما على نحو ورودهما في قانون الضرائب.

ثالثها، لا يبرئ بعض الوزراء القرار من خلفيات سياسية محددة، قد يكون ابرزها موقف رئيس الجمهورية ميشال عون في مجلس الوزراء لاسابيع خلت، حينما تحفظ عن فصل قانون الضرائب عن قانون الموازنة. في المقابل لم يتدخل اي من المراجع الرسمية لدى اعضاء في المجلس الدستوري القريبين منهم لاتخاذ موقف يدعم الفصل بين القانونين. خلافاً للطعن الذي تقدم بها الرئيس السابق ميشال سليمان ضد تمديد ولاية مجلس النواب عام 2013، وحيل دون التئام المجلس الدستوري حينذاك وعُطّل نصابه بتدخل مراجع رئيسية في البلاد للحؤول دون النظر فيه حتى، فإن المجلس الدستوري نفسه اصغى باهتمام الى كلام الرئيس الحالي، فأوحى قراره انه يستجيب ارادته، من دون ان يتدخل لديه.

رابعها، من شأن قرار المجلس الدستوري تقييد احد اختصاصات مجلس النواب في التشريع، لا سيما تلك المتصلة بالتشريع الضريبي. تبعاً للمادة 81 من الدستور ليس للبرلمان احداث ضريبة جديدة الا بقانون. بيد ان المادة هذه لم تفرض ادماج الضريبة المحدثة في قانون الموازنة. ناهيك بأن مجلس النواب على امتداد سنوات طويلة اقر كمّاً لا يحصى من الضرائب بقوانين منفصلة، في اوقات لم تكن ثمة موازنة في البلاد حتى. بالتالي فإن هذا الاختصاص مطلق، غير مقيّد سوى بما اشترطته المادة 81، ولا يحتمل الاجتهاد.

قد يكون اقرب مثال على هذا الجانب ان مجلس النواب صادق في جلسته الاخيرة في 19 ايلول، على قانون يصب في ما رفضه المجلس الدستوري، هو قانون الاحكام الضريبية المتعلقة بالانشطة البترولية. ما يجعل من المشكلة التي تسبّب فيها قرار المجلس الدستوري انه يمسي وجهاً لوجه امام البرلمان، اذ يقارب كل منهما مسألة التشريع الضريبي على نحو مناقض. وقد لا يكون من السهل الاعتقاد بأن المجلس، ورئيسه نبيه بري، سيهضمان الاجتهاد الجديد او يوافقان عليه. اولى اشارات هذا التحفظ موقف رئيس البرلمان البارحة بالذات، رافضاً اياه وحاصراً صلاحية المجلس الدستوري بمناقشة دستورية القوانين لا اختصاص مجلس النواب.

خامسها، بلا مكابرة لا يسع حكومة الرئيس سعد الحريري سوى احترام تطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب الذي لم يأتِ عليه المجلس الدستوري، ولم يكن في معرض الطعن به. ليس لها ــ وهو في الواقع قرارها كما يقول وزير بارز ــ سوى تسديد الرواتب الجديدة للمستفيدين منها في مطلع الشهر المقبل. في المقابل ستكون معنية باحترام قرار ابطال قانون الضرائب. اما المرحلة التالية، فيشوبها غموض موقت مرتبط باتصالات يجريها في الساعات القليلة التالية الحريري ببري، على ان يتواصل رئيس المجلس مع رئيس الجمهورية بغية الوصول الى مخرج يجري تداوله في هدوء: ادماج الضرائب في قانون الموازنة ما خلا المادتين 11 و17، بحيث يصير الى ارسالهما الى البرلمان في مشروع قانون معجل يصير الى اقراره. فحوى التواصل مع عون، التأكد من موافقته على توقيع قانون المادتين 11 و17 وعدم رده الى مجلس النواب.

قد لا يكون من السهل الحصول على موافقة الرئيس على هذا الخيار، ما دام متمسكاً بقرار المجلس الدستوري، ولا يستثني هو الآخر احداث اي ضريبة خارج قانون الموازنة. لكن ثمرة ادماج الضرائب في قانون الموازنة يفتح الباب على مشكلة اكثر استعصاء من هذه وتلك، ضمّنها ايضاً قرار المجلس الدستوري. الا انها تكمن كذلك في صلب المادة 87 من الدستور هي اقرار قطع الحساب. لا يسع البرلمان اقرار الموازنة العامة، بضرائب محدثة او من دونها، ما لم يصادق عليه اولاً.

انها العقبة الكأداء بين تيار المستقبل كونه الطرف المعني والمباشر بها الرئيس فؤاد السنيورة وليس الحريري وبين التيار الوطني الحر مذ اصدر الاخير كتاب «الأبراء المستحيل»، كما بين تيار المستقبل ورئيس مجلس النواب الذي لا ينفك يسأل السنيورة عن 11 مليار دولار طارت من خزينة الدولة بين عامي 2005 و2008 من دون ان تكون فيها قصاصة ورق او فاتورة او ايصال حتى.

ما يعنيه الخوض في قطع الحساب التنازل عن كل ما قيل عن السنيورة والحملات التي تواصلت عليه طوال 15 عاماً بلا توقف، الى ان تجمدت عند ابواب التسوية السياسية بين التيارين كي تفضي الى انتخاب عون رئيساً للجمهورية قبل 11 شهراً.

اللهم الا اذا مشى البرلمان في ما اقترحه وزير العدل سليم جريصاتي، وتبناه رئيس الجمهورية، وهو تعليق تطبيق المادة 87 القائلة بأولوية اقرار قطع الحساب على اقرار الموازنة.

لكن المهم في الامر كذلك ان ما تبناه رئيس الجمهورية، لا يزال رئيس مجلس النواب يعارضه.

> **تعليق قطع الحساب في الدستور تبناه عون ويعارضه بري**

حكومة الحريري تطبّق السلسلة مقدار احترامها قرار المجلس الدستوري (دالاتي ونهرا)

متابعة

هيئة التنسيق تصعّد: لا عودة عن الإضراب الآن!

فاتن الحاج

تخبّط الحكومة وتأخرها في تطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب الجديد دفع هيئة التنسيق النقابية إلى تصعيد تحركها باتجاه تعبئة قواعدها من معلمين في القطاعين الرسمي والخاص، وموظفين في الإدارة العامة، لتنفيذ اعتصام مركزي عند الحادية عشرة قبل ظهر اليوم، في ساحة رياض الصلح، مع مواصلة الإضراب العام والشامل، لليوم الثاني على التوالي.

وينتظر أن يأتي الاعتصام الذي سيواكب جلسة مجلس الوزراء المقرر عقدها في السرايا الحكومية، حاشداً، بالنظر إلى حجم النقمة والغضب في صفوف أصحاب الحقوق. فمنذ إقرار القانون في المجلس النيابي، بدأ هؤلاء بترتيب حياتهم وأولوياتهم على الأساس الجديد للرواتب، ومجرد التأخير يثير قلقاً جدياً وفعلياً لديهم، ولا سيما لجهة التعامل مع رزمة القروض والاستحقاقات الشهرية، وهي في الواقع باتت جزءاً لا يتجزأ من حياة كل الموظفين من دون استثناء. هم يميزون بين أن يكون القانون قيد النقاش، وأن يكون نافذاً «واللقمة وصلت للتم ويسحبونها منّا». يركن البعض إلى أنّ القوى السياسية غير قادرة على تحمّل مسؤولية عدم صرف الرواتب لآلاف الموظفين والمعلمين والعسكريين، خصوصاً أن إعادة إعداد الجداول وفق الأساس القديم تحتاج إلى نحو أسبوعين بالحد الأدنى. ويسألون: «هل الدولة عاجزة فعلاً عن تسديد 110 مليارات هي قيمة الرواتب الجديدة عن الشهر الحالي؟».

وكان إضراب أمس قد عطّل معظم الإدارات العامة من وزارات وسرايات حكومية وقائمقاميات. الموظفون حضروا إلى مكاتبهم من دون إنجاز أي معاملات إدارية أو استقبال طلبات المواطنين. وحدهم موظفو وزارة التنمية الإدارية لم يلتزموا الإضراب، فيما شارك موظفو وزارة الأشغال جزئياً، وتابع بعض موظفي وزارة الصحة العمل، ولا سيما في الأقسام والدوائر المتعلقة بالاستشفاء للمرضى والدواء وتقديم معاملاتها والحصول عليها، وجرى تسيير كل ما يمتّ بصلة أو يؤثر في صحة

تقرير كلّ الخيارات التي طرحها مجلس الوزراء، بهدف التصدي لقرار المجلس الدستوري القاضي بإبطال قانون الضرائب 45، تكتنفها مخالفات دستوريّة وقانونيّة وحقوقيّة، تدرجها مصادر متابعة في إطار تمييع الوقت، تصيب السلطة من خلالها هدفين: الإمعان في هدر حقوق الموظّفين، والامتناع عن صرف رواتبهم بموجب قانون سلسلة الرتب والرواتب النافذ، والتنصّل من موجب إعادة الانتظام للماليّة العامّة عبر إقرار قطع الحساب والموازنة

خيارات الحكومة لمواجهة المجلس الدستوري

مخالفات لمحو المخالفات!

ربط قانون السلسلة بإقرار الموازنة يفسّر عملياً بمحاولة توقيفها أو إلغائها (مروان طحطح)

فيفيان عقيقي

تعليق السلسلة إلى حين إقرار الموازنة أو تنفيذها باعتماد إضافي إلى حين تأمين التمويل اللازم لها. هذه خلاصة الأفكار التي بحث فيها مجلس الوزراء، ليل الأحد الماضي، خلال الجلسة الاستثنائيّة التي عُقدت في السرايا الحكومية، للخروج من المأزق الذي أوقعها فيه قرار المجلس الدستوري القاضي بإبطال القانون 45 الذي استحدث وعدّل مواد ضريبيّة لتأمين إيرادات إضافيّة، مع بدء صرف الزيادات على رواتب موظّفي القطاع العام التي أقرّها قانون سلسلة الرتب والرواتب.

كلّ الخيارات التي طُرحت خلال جلسة مجلس الوزراء، تراها مصادر متابعة، بمثابة هروب إلى الأمام، ومحاولة من مجلس الوزراء لرمي الكرة المُلتهبة على مجلس النواب، على وقع الإضراب المفتوح والتحرّكات الاحتجاجيّة لموظفي القطاع العام والأساتذة والمعلّمين. وهو ما ردّ عليه رئيس مجلس النواب نبيه بري، أمس، مطالباً الحكومة «بتطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب»، وقد علّق على قرار المجلس الدستوري بالإشارة إلى أن «المجلس النيابي هو الذي يسنّ القيود دستورياً وليس من يُسنّ عليه القيود، إلّا إذا أصبحت مخالفة الدستور قضية فيها نظر، فحكم المجلس الدستوري لم تأتِ به الملائكة»، وذلك بعدما ربط المجلس الدستوري تشريع القوانين الضريبيّة بالموازنة، مقيّداً بذلك حقّ هذه السلطة بالتشريع.

خيارات الحكومة

الانقسام في آراء مجلس الوزراء حيال سبل التصدّي لقرار المجلس الدستوري، انتهت بتعيين جلسة استثنائيّة لمجلس الوزراء تعقد اليوم للخروج بحلول. أمّا الخيارات الأكثر تداولاً، فتدرجها مصادر قانونيّة في سياق معالجة المخالفات

> تعليق السلسلة إلى حين إقرار الموازنة غير دستوري وقابل للطعن

المالية المرتكبة بمخالفات أخرى، كبديل من تحمّل السلطة السياسيّة مسؤولياتها حيال موظّفي القطاع العام، والقيام بواجباتها بإعادة الانتظام إلى الماليّة العامّة عبر إنجاز الحسابات الماليّة (قطع الحساب) وإقرار الموازنة العامّة. وأبرز هذه الخيارات هي:

1- إرسال قانون معجّل مكرّر إلى المجلس النيابي لتعليق قانون السلسلة إلى حين إقرار الموازنة.

2- تطبيق قانون السلسلة بعد إحالة مشروع قانون على مجلس النواب لفتح اعتماد إضافي أو تأمين سلف خزينة إلى حين إقرار الموازنة.

3- إحالة مشروع قانون على المجلس النيابي لتجميد قانون السلسلة لمدّة شهر أو شهرين، يتم خلال هذه الفترة إقرار الموازنة، وتأمين إيرادات تمويل السلسلة (الضرائب) من ضمن الموازنة، أو من خلال القانون 45 بعد إجراء تعديلات عليه تتماشى مع رأي المجلس الدستوري.

حلول تجافي الدستور

يعلّق المدير العام الأسبق للمحاسبة العامّة في وزارة الماليّة تميم موسى، على الخيارات المطروحة، مشيراً إلى أن «تعليق قانون السلسلة بقانون آخر إلى حين إقرار الموازنة أمر غير دستوري وقابل للطعن، إذ لا يجوز سحب هذا الحقّ المكتسب، أي الأجر، المصون دستورياً. كذلك فرضت المادة 87 من الدستور قيداً على إقرار الموازنة ونشرها، وهو وجوب إقرار الحسابات الماليّة للدولة (قطع الحساب)، وتالياً إن ربط قانون السلسلة بإقرار الموازنة يفسّر عملياً بمحاولة توقيفها أو إلغائها».

أمّا لناحية فتح اعتماد إضافي أو تأمين سلف خزينة لصرف الرواتب وفق القانون النافذ إلى حين إقرار الموازنة، فيقول تميم إنها «محاولة من مجلس الوزراء للتملّص من واجباته بتنفيذ السلسلة، باعتبار أن قانون السلسلة أجاز فتح اعتمادات، وما من داعٍ لطلب فتح اعتماد إضافي لدفع الرواتب. إضافة إلى أن الصرف بموجب سلف خزينة لا يجوز، لأن هناك احتمالاً بأن لا تقرّ القوانين المتعلّقة به. كذلك فإن هذه الطريقة مخصّصة لإجازة الإنفاق في المؤسّسات العامّة والبلديات، في حين أن الإدارات تنفق بواسطة الاعتمادات. فضلاً عن أن وزارة المال سبق أن أعلنت إنجازها جداول دفع الرواتب وفق السلسلة الجديدة».

وفي ما يتعلّق بتجميد قانون السلسلة لمدّة شهر، تُقرّ خلالها الموازنة من جهة، وتُشرَّع الضرائب من ضمنها أو من خلال القانون 45 بعد إجراء تعديلات عليه من جهة أخرى، يقول تميم إن «الموازنة ليست وسيلة لتشريع الضرائب، فقانون الموازنة مخصّص لدراسة اعتمادات الموازنة وبنودها حصراً، ويتعلّق مباشرةً بتنفيذ هذه الموازنة المُعدّة. والضغط بعكس ذلك، تترتب عنه مخالفات دستوريّة وقانونيّة، لكون الدستور حدّد في المادتين 81 و82 آليّة فرض الضرائب وتعديلها وإلغائها بقوانين شاملة. وتالياً إن وضع الحكومة تحت هذا الضغط لتمرير الموازنة يعدُّ وسيلة لتهريب وتمرير تشريعات ضريبيّة ذات أبعاد اجتماعيّة واقتصاديّة وماليّة دون فسح المجال أمام دراستها ومناقشتها والاطلاع على كلّ تبعاتها. إضافة إلى أن قانون المحاسبة العموميّة الصادر في عام 1953 حدّد أصول إعداد الموازنة وحصرها بإجازة الجباية، وفتح اعتمادات الإنفاق، والأحكام المتعلّقة مباشرة بتنفيذ الموازنة».

هل تلجأ وزارة المال إلى المادة 118 من قانون المحاسبة العموميّة؟

تشير مصادر إداريّة إلى إمكانيّة لجوء وزير المال إلى المادة 118 من قانون المحاسبة العموميّة لتعليق اعتمادات السلسلة لمدّة شهر، تُجرى خلاله التعديلات على القانون 45 بما يتماشى مع قرار المجلس الدستوري لضمان تأمين إيرادات للخزينة. إذ تنصّ المادة 118 على أن «لوزير الماليّة إذا وجد ضرورة لذلك أن يقترح على مجلس الوزراء وقف استعمال بعض الاعتمادات المرصدة في الموازنة. ولمجلس الوزراء أن يقرّر الموافقة على الاقتراح إذا كانت الظروف الراهنة تبرّر اتخاذ مثل هذا التدبير». وهو ما تعتبره المصادر نفسها «محاولة لإيجاد التفافات، لكون لا علاقة لهذه المادة التي تطاول الاعتمادات المرصدة بالموازنة، بالسلسلة التي أقرّت بقانون وفتحت اعتماداتها وباتت اعتمادات معقودة بحكم القانون، وتالياً لا يجوز تجميدها ولا تعليقها».

في المقابل، يشير تميم موسى إلى أن هذه المادة قد تكون المخرج الوحيد غير المعرّض لأي طعن في المجلس الدستوري لكون صلاحياته محصورة بدستوريّة القوانين والطعون الانتخابية، لا بقرارات مجلس الوزراء، ولا في مجلس الشورى الذي يصدر قراراته في أي تدبير بناءً على وجود نص قانوني فيه من عدمه. مع الإشارة إلى أن هذه المادة تسمح بتعليق الاعتمادات، أي تعليق تنفيذ القانون لا القانون، وبظروف معيّنة، على أن تدفع لاحقاً مع مفعول رجعي».

رابطة الموظفين حسمت الإضراب المفتوح ابتداءً من اليوم (مروان بو حيدر)

المواطن من معاملات صحية طارئة ومستعجلة. أما دائرة التقديرات في مصلحة الأرصاد الجوية، فلم تصدر نشرة الطقس، تضامناً مع هيئة التنسيق.

من جهتها، حسمت رابطة الموظفين، في بيان أصدرته أمس، الاستمرار في الإضراب المفتوح في كل الإدارات العامة، ابتداءً من اليوم، ولحين اتخاذ القرار بتحويل رواتب موظفي القطاع العام على أساس القانون الرقم 2017/46.

مشاركة المدارس الخاصة أتت متفاوتة بين مدرسة وأخرى ومنطقة وأخرى، ومن المقاطعين معلمو المقاصد والعاملية وبعض معلمي المدارس الكاثوليكية. مع ذلك بدا الالتزام ملحوظاً نظراً إلى أنّ قسماً كبيراً من معلمي هذا القطاع لم يتقاضوا غلاء المعيشة حتى الآن. ومتابعةً للتطورات، قرر الاتحاد العمالي العام استمرار تنفيذ الإضراب التحذيري الاحتجاجي، اليوم الثلاثاء، في مختلف المصالح المستقلة الخاصة والعامة من العاملين في مرفأ بيروت والأهراءات، إلى قطاع النقل المشترك ومستخدمي وعمال الكهرباء والمياه وشركة أوجيرو والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والريجي والليطاني وقاديشا والمؤسسات العامة والبلديات والمستشفيات الحكومية.

تقرير أحدث قرار المجلس الدستوري «إبطال القانون رقم 45» إرباكاً واسعاً بسبب الاتهامات الصريحة والواضحة التي تضمنها الجهة تفريط السلطة بالمال العام على مدى 11 عاماً. أهل السلطة، المتّهمون، عقدوا اجتماعات «خبيصة» غير منتجة للقرارات. ثم لجأوا إلى تحريك الشارع وإيهام أصحاب الحقوق بأن السلسلة في خطر محدق سببه «جهات» سياسيّة مقابلة. مصابهم كان أليماً، لكنهم كتموه عبر إبقاء وتيرة السجال تحت سقف البحث عن مخرج لدفع سلسلة الرتب والرواتب، رغم أن قرار المجلس الدستوري هو بمثابة حكم بالإبراء المستحيل

قرار المجلس الدستوري **الإبراء مستحيل**

محمد وهبة

جاء قرار المجلس الدستوري القاضي بإبطال القانون رقم 45 الصادر بعنوان «تعديل واستحداث بعض المواد القانونية الضريبية لغايات تمويل رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء زيادة غلاء معيشة...» موجعاً للسلطة السياسية. مصدر الوجع، خلافاً لما أعلن، لا يتعلق بالإرباك الناتج من إبطال القانون الذي كانت وارداته ستوفّر إيرادات إضافية تغذّي كلفة إقرار سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، بل يتعلق بالحكم الوارد صراحة في المادة الثانية من القرار، الذي يفضح عدم شرعية هذه السلطة في التصرف بالمال العام ونهبه منذ 11 عاماً ونيّف.

تسعير السجال لطمس الحقائق

مع صدور قرار المجلس الدستوري بشأن الطعن بالقانون 45، عملت قوى السلطة على «تسعير» السجال حول الأثر المترتب عن سلسلة الرتب والرواتب بسبب قرار المجلس الدستوري. الهدف كان طمس

> **شربل نحاس: حكم يدين السلطة على لسان مرجعها النهائي**
>
> التوصيف الدقيق الذي وضعه المجلس لمسألة انتظام المالية العامة وضبطها والرقابة عليها، وإخفاء هوية المخالفين والمرتكبين. قدّمت هذه القوى صورة سوداوية عن القرار،

وسرّبت الكثير من السيناريوهات عن دوره في إطاحة السلسلة ووقف تسديدها، قبل أن تعود لتقدم نفسها كمنقذ للسلسلة وحام لها، علماً بأن القرار لم يتطرق إلى قانون السلسلة النافذ، بل تحدّث عن دستورية وقانونية قانون استحداث وتعديل بعض الضرائب لغايات تمويل السلسلة.

هكذا ظهرت الاقتراحات بالتدرج؛ من اقتراح قانون معجل لوقف اعتمادات السلسلة، أي تطييرها، إلى استرداد الحكومة للموازنة لتضمينها مواد ضريبية كانت واردة في القانون المبطل، وإحالة المواد الضريبية الواردة في القانون المبطل على مجلس النواب ضمن قانون مستقل تقترحه الحكومة، وصولاً إلى «تسوية» تلتف على الدستور من خلال اقتراح إعداد قطع حساب 2015 والموافقة عليه لإمرار الموازنة التي ستتضمن المواد الضريبية المبطلة (أي إلغاء أي إمكانية للمحاسبة من خلال إعداد قطع حسابات السنوات السابقة)... كل هذا الحديث كان هدفه تجنّب البحث جدياً في مضمون قرار المجلس الدستوري، ولا سيما المادة الثانية منه، وفق الوزير السابق شربل نحاس، إذ إن هذه المادة «تضمنت حكماً بأنه تمّ سلب عشرات مليارات الدولارات من المال العام. هذا الحكم يدين السلطة التي سقطت بلسان مرجعها النهائي»... فما الذي ورد في هذه المادة؟

الانتظام والضبط

تقول المادة الثانية من قرار المجلس الدستوري إن «المجالس النيابية نشأت في الأساس من أجل الحفاظ على المال العام، وعدم فرض الضرائب العمومية والترخيص بجبايتها وإنفاقها إلا بموافقة ممثلي الشعب في السلطة، لكون المال العام هو مال الشعب ولا يجوز التفريط به». وتستطرد هذه المادة في الحديث عن انتظام المالية العامة للدولة وضبط مداخيلها ومصاريفها، مشيرةً إلى أن الانتظام والضبط «لا يتم إلا من خلال موازنة سنوية تتضمن واردات ونفقات لسنة قادمة». وهذه الأخيرة تتطلب «إجراء قطع حساب في نهاية كل سنة مالية، إذ إن الانتظام وخضوع السلطة الإجرائية لرقابة السلطة الاشتراعية في مجال الجباية والإنفاق يقتضي معرفة حقيقية للواردات والنفقات من طريق قطع الحساب». هذا الكلام واضح، فهو يتحدث عن براءة للذمّة تأتي بعد معرفة حقيقية للواردات والنفقات... أين مجلس النواب من هذا الأمر طوال السنوات الـ11 الماضية؟ وأين قطع الحساب الذي يفترض أن تعدّه وزارة المال بالاستناد إلى حسابات المهمة ومراقبتهما من قبل ديوان المحاسبة؟

جرأة «الدستوري» vs جبن «الشورى»

قرار المجلس الدستوري يعيد الوزير السابق شربل نحاس إلى المراجعة المقدّمة أمام مجلس شورى الدولة منذ سنتين من قبل الرئيس حسين الحسيني والوزير السابق الياس ساباً، والنائب غسان مخيبر، والنائب السابق نجاح واكيم، والوزير السابق شربل نحاس، وغادة اليافي. موضوع المراجعة هو نفسه موضوع المادة الثانية الواردة في قرار المجلس الدستوري، «لكننا طالبنا بوضع هيئة إشراف قضائية تتولى السماح ومنع استعمال المال العام إلى حين عودة الحكومة والمجلس النيابي إلى احترام الدستور... مهما كانت الأسباب، فإن الأمر ترجم بوضوح بقرار المجلس الدستوري، وهذا القرار يشكّل طعناً بشرعية العمل النيابي منذ عشرين سنة».

إنفاق غير دستوري

المادة الثانية لم تكتف بهذا الحكم الصادر ضدّ الطبقة الحاكمة، بل انطلقت في اتجاه أكثر عمقاً، وربطت بين عرض حسابات الإدارة المالية على المجلس النيابي، ومبادئ سنوية الموازنة والشمول وعدم جواز عقد نفقة إلا بتوافر الاعتماد في الموازنة، وعدم تخصيص الواردات... لتؤكد أن إقرار الواردات المنصوص عليها في القانون المبطل جاءت «في ظل غياب الموازنة المستمر منذ سنوات عديدة».

وعند هذه النقطة بدأ المجلس بتلقين السلطتين التنفيذية والتشريعية درساً في الدستور، لافتاً إلى أنه «كان ينبغي أن تصدر الموازنة في مطلع كل سنة وأن تشتمل على جميع نفقات الدولة وواراداتها عن سنة مقبلة». ثم يضيف أنه «لا يجوز للدولة الجباية إلا بصك تشريعي يتجدّد سنوياً، وهو بالتحديد الموازنة... وبما أنه في الأنظمة الديمقراطية لا شرعية للضريبة إلا إذا كانت قد أقرت جبايتها بحرية من قبل الأمة، ويعود لمجلس النواب أن يعبّر عن هذه الموافقة التي لا يمكن إلا أن تكون مؤقتة والتي يجب تجديدها دورياً (من خلال إدراجها في الموازنة وإقرارها سنوياً)».

كل هذا العرض الدستوري انتهى إلى القول بأن إنفاق السلطة خلال الـ11 عاماً الماضية بلا موازنة، ليس له سند قانوني، إذ إن الإنفاق على القاعدة الاثني عشرية الذي استعملته هذه السلطة كل هذه الفترة، كان مخالفاً للدستور «لولا الإذن الاستثنائي لما أجيز للدولة القيام بالجباية خلال شهر واحد (القاعدة الاثني عشرية)... هذه القاعدة صالحة لشهر واحد فقط، وهي مرتبطة بالدعوة إلى عقد استثنائي من أجل إقرار الموازنة».

يعلّق الأمين العالم لحركة «مواطنون ومواطنات في دولة» شربل نحاس، على المادة الثانية من قرار المجلس الدستوري دون غيرها من مواده، بالإشارة إلى أنها «حدث كبير»، فالمجلس «أعلن صراحة عدم شرعية السلطة في التصرف بالمال العام لا إنفاقاً ولا جباية منذ 2006 إلى اليوم». فهذا القرار يفرض مساراً واضحاً، إذ إن «مصدر الشرعية في الدولة يفرض أن تنجز حسابات الدولة، وأن يُحاسب من جبى وصرف من دون مسوغ قانوني».

في الواقع، أطاح هذا القرار كل محاولات تشريع الإنفاق بواسطة القاعدة الاثني عشرية، وهو يضع النقاط على الحروف، مشيراً إلى أن الامور وصلت إلى هذا الحدّ وأنه يجب التعامل معها من دون موارية ولا تحايل. وبرأي نحاس، إن «ما يضفي هذا القرار ثقة وصدقية كبيرة على مضمونه، أنه يصدر عن المرجع الأعلى الذي تتبع له هذه السلطة وهو أسقط شرعيتها ما يوجب الشروع بالمحاسبة والتحقيق بالأموال».

في السياق نفسه، لا يجب أن يثير هذا القرار وضعاً ملتبساً لدى الطبقة العاملة «فعندما تسقط هذه الشرعية بلسان مرجعها، ما يبقى من الدولة هو الإدارة والشعب اللذان باتت لديهما شرعية إزاحة السلطة السارقة والناهبة. فهل يمرّ القرار مرور الكرام؟ هذا القرار ردّنا إلى الكلام عن الإبراء المستحيل، فقد صدر الحكم وبات الإبراء مستحيلاً. المطلوب تطبيق الحكم. إذا كان الإبراء مستحيلاً قبل الحكم فهل يصبح جائزاً بعده؟ يجب ألا يكون التعامل مع قرار المجلس الدستوري على أنه دراسة أكاديمية، وألا يُتبرأ منه».

إذا كان الإبراء مستحيلاً قبل الحكم فهل يصبح جائزاً بعده (مروان طحطح)

تقرير

القانون يُشجّع على شراء الأصوات:

312 مليون دولار للنفقات الانتخابية!

نحو 312 مليون دولار هو تقدير مجموع النفقات الانتخابية التي يُجيزها قانون الانتخابات الجديد، بحسب «الدولية للمعلومات». رفع السقف المالي المسموح لكل مرشح بإنفاقه يُشجّع على شراء الأصوات الانتخابية. ويضرب حظوظ المرشحين غير المُقتدرين مادياً. كذلك يحوي القانون بعض البنود التي تصبّ في مصلحة أصحاب الأموال. إذ شرّع تغطية نفقات استقدام الناخبين من الخارج وأجاز تقديم بعض «المُساعدات والتقديمات»

هديل فرفور

يُشجّع قانون الانتخابات الجديد على شراء الأصوات الانتخابية، وهو بالتالي يصبّ في مصلحة المُرشّحين المُقتدرين مادياً، ويضرب المُرشحين من ذوي الدخل المتوسط أو المحدود. هذه الخلاصة المستمدة من المواد المتعلّقة بالإنفاق الانتخابي التي يتضمّنها القانون الجديد. هذه المواد تُشرّع الإنفاق الانتخابي وتضرب مبدأ تكافؤ الفرص بين المُرشحين.

تُقدّر «الدولية للمعلومات» مجموع الإنفاق الذي يُجيزه القانون بنحو 468 ملياراً و500 مليون ليرة، أي نحو 312 مليون دولار، مُشيرة إلى إمكانية مُضاعفة هذا المبلغ إن كانت العملية الانتخابية «حامية».

حدّدت المادة 61 من القانون سقف المبلغ المالي الأقصى المسموح لكل مُرشّح إنفاقه أثناء فترة الحملة الانتخابية، على النحو الآتي: قسم ثابت مقطوع، يُقدّر بـ150 مليون ليرة لبنانية، يُضاف إليه قسم مُتحرّك مُرتبط بعدد الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى التي ينتخب فيها وتُقدّر بـ 5 آلاف ليرة لبنانية لكل ناخب.

ويقول الباحث في «الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات» (LADE) علي سليم، إن قيمة القسم المُتحرك لم تكن محددة في القانون السابق، «بل كان هناك تعميم يقضي بدفع 4500 ليرة لبنانية لكل ناخب في الدائرة»، لافتاً إلى أن القانون ثبّت هذه القيمة ورفعها إلى 5000 ليرة.

كذلك حدّدت المادة نفسها سقف الإنفاق الانتخابي للائحة الانتخابية بمبلغ ثابت قدره 150 مليون ليرة عن كل مُرشح ينضوي في اللائحة. ولم يكن هذا البند موجوداً في القانون السابق ويُشكّل إضافة بارزة، ويحتوي على أهمية كبيرة نظراً إلى أهمية اللائحة التي يوليها القانون الجديد.

بهذا المعنى، وبحسب سليم، يُصبح السقف المالي لكل مرشح منضو تحت لائحة (المقطوع الثابت من دون القسم المتحرك) نحو 300 مليون ليرة (150 مليوناً كسقف ماله و150 مليوناً كسقف ماله المحدد لكونه منضوياً تحت اللائحة)!

وفق الأرقام التقديرية لـ «الدولية للمعلومات»، فإن السقف المالي المسموح للمرشّح المنضوي في دائرة بيروت الثانية مثلاً التي تحتوي على 374 ألفاً و277 ناخباً يصل إلى نحو ملياري ليرة وفق المعادلة الآتية: 150 مليون ليرة + 150 مليون ليرة (لكونه ينضوي تحت لائحة) + (5000 ليرة × 347،277 ناخباً) = 2،036 مليار ليرة!

أمّا دائرة عاليه ـ الشوف مثلاً، التي تحتوي على 325 ألفاً و364 ناخباً مُسجّلاً، فبحسب أرقام LADE يصل السقف المالي الثابت لكل لائحة فيها إلى مليار و950 مليون ليرة لبنانية، فيما يصل السقف المتحرّك (5000 ليرة عن كل ناخب) إلى مليار و626 مليوناً و820 ألف ليرة.

> **المُرشّح يُغطّي نفقات استقدام الناخبين من الخارج**

ولفت وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود في اتصال مع «الأخبار» إلى أن القانون الجديد تضمّن بنداً إضافياً ضمن تناوله للإنفاق الانتخابي، لم يكن موجوداً في القانون السابق، ويتمثّل بتشريعه «استقدام الناخبين من الخارج وتغطية نفقات سفرهم»، وهو أمرٌ عدّه بارود «غير مقبول» ويبعث بأجواء انتخابية «غير مريحة أبداً».

> **بارود: هذه التدابير ستُطيح المرشحين غير المُقتدرين مادياً**

هذا البند الذي يُشير إليه بارود يرد في المادة 58 من القانون (في النفقات الانتخابية) التي تعتبر أن مفهوم النفقات الانتخابية يشمل تأمين المكاتب الانتخابية وإقامة التجمعات والمهرجانات (...) و«مصاريف نقل وانتقال عناصر الحملة الانتخابية والناخبين»، فضلاً عن «مصاريف انتقال الناخبين من الخارج» (...).

ويُشير بارود إلى أنه في ظلّ الصوت التفضيلي الواحد، ستكون المعركة بين أعضاء اللائحة نفسها، وبالتالي إن المرشّحين سيلجأون حكماً إلى شراء الأصوات الانتخابية والمُرشح الذي سيدفع أكثر، ستكون حظوظه أكثر. ويرى أن «هذه التدابير التي يُشرعها القانون الجديد ستُطيح المرشحين غير المُقتدرين مادياً، وستصبّ في مصالح أصحاب القوى والنفوذ والأموال».

يصل السقف المالي لإنفاق المرشّح في بيروت الثانية إلى ملياري ليرة (هيثم الموسوي)

السرية المصرفية وتشريع «التقديمات»

ويوضح سليم أن القانون لم يُلزم المُرشّح برفع السرية المصرفية عنه أو عن الأصول والفروع، «بل نصّ فقط على إنشاء حساب لحملته الانتخابية». ويرى أنه «بهذه الصيغة، لن يُعرف مصدر الأموال التي تنفق على الحملة إذا ما كانت من الحساب المخصص للحملة أو من حسابه الخاص»، لافتاً إلى أن هذا الأمر يؤدي إلى صعوبات في إجراء ملاحقة للكشوفات المالية «وهو ما يؤثر في شفافية الانتخابات ونزاهتها».

وأثار سليم مسألة تشريع المُساعدات والتقديمات التي تُقدّمها المؤسسات التي قد تكون مملوكة من أحد المُرشحين، وهو «من الأمور التي تضرب مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين».

هذا البند منصوص عليه في المادة 62 من القانون في الفقرة الثانية منها، التي تنص على الآتي: «لا تُعتبر محظورة التقديمات والمساعدات (يُقصد بالمساعدات العينية والنقدية التي تقدم إلى الأفراد والجمعيات الخيرية والاجتماعية والثقافية أو العائلية أو الدينية أو سواها أو النوادي الرياضية وجميع المؤسسات الرسمية) إذا كانت مقدمة من مرشحين أو مؤسسات يملكها أو يديرها مرشحون أو أحزاب درجوا على تقديمها بذات الحجم والكمية بصورة اعتيادية ومنتظمة منذ ما لا يقل عن ثلاث سنوات قبل بدء فترة الحملة الانتخابية، وفي هذه الحالة تعتبر المدفوعات والمساعدات المقدمة أثناء الحملة الانتخابية خاضعة للسقف الانتخابي المنصوص عليه في المادة 60».

فتح المزاد: الناخب بـ 51 دولاراً

آمال خليل

تراجعت الحماسة للمشاركة في الانتخابات في مناطق نفوذ تيار المستقبل. يتندر جزء من القاعدة الزرقاء على أيام العز عندما كان «الصوت بيسوى (يساوي) مئات أو آلاف الدولارات، وكان تيكيت (تذكرة) السفر مؤمناً لعائلات بأكملها كي تأتي من آخر الدنيا لكي تقترع وتشم الهوا». السبب ليس الأزمة المالية فحسب لدى آل الحريري الذين اشتهروا باستقدام الناخبين من الخارج، ولا سيما موظفي شركاتهم والطلاب الذين درسوا بمنحة من مؤسسة الحريري. وفق القانون الجديد، لم يعد للصوت المغترب قدرة مؤثرة، وخاصة في ظل إمكان منح المغترب حق الاقتراع، علماً بأنه في الانتخابات النيابية عام 2009 أحصي دخول ما بين 80 إلى 90 ألف لبناني في فترة الانتخابات، بحسب إحصاءات الخبير الانتخابي كمال فغالي. والجدير ذكره أن استقدام المغتربين لم يقتصر على «المستقبل» وباقي فريق 14 آذار، بل شمل أيضاً فريق 8 آذار، في الكثير من الدوائر. إلى زحلة وحدها استقدم المتنافسون 14 ألفاً و200 مغترب، وإلى البقاع الغربي وراشيا استقدم 8 آلاف و600، وإلى دائرة بيروت الأولى 7 آلاف. أما إلى صيدا، فقد استقدم 11 ألفاً و400 ناخب من الخارج غالبيتهم الساحقة من مناصري «المستقبل» شاركوا في معركة فازت بها النائبة بهية الحريري بنحو 26 ألف صوت، والرئيس فؤاد السنيورة بـ 23 ألفاً. لكن بنود القانون الجديد، في حال تطبيقها، تشرعن انفلات المال الانتخابي من جهة وتعرقله من جهة أخرى. وبحسب مصدر معني بانتخابات «الأزرق» في البقاع، فإن القانون الجديد أرسى قواعد جديدة بدلاً من بيضة القبان المغترب، أولاها أن «سعر الصوت لم يعد يحسب بالكم، بل بالنوع. الصوت التفضيلي بات يتحكم بالسوق الانتخابي»، متوقعاً أن نسمع بأرقام خيالية تفوق خمسة آلاف دولار في زحلة، على سبيل المثال، أو في أي دائرة ستشهد معركة لوائح حامية بطلها التأهيل العددي. استقدام المغتربين للتصويت «الذي سيستنزف تكاليف باهظة، يصبح عاملاً إضافياً للأزمة داخل الحزب الواحد الذي ينافس بلائحة كاملة». من هنا، «يفضل المستقبل وإخوانه من الأحزاب، أن يركزوا على الناخبين المحليين»، علماً بأن نقل الناخبين من الخارج شرعنه هذا القانون من ضمن النفقات الانتخابية المذكورة في المادة 58، فيما لم يكن يشار إليه صراحة في القوانين السابقة ولم يكن مقيداً في السقف المالي.

ماذا عن السوق المحلي؟ حددت المادة 61 من القانون الجديد السقف المالي الأقصى الذي يجوز لكل مرشح إنفاقه اثناء فترة الحملة الانتخابية بقسم ثابت مقطوع قدره 150 مليون ليرة لبنانية وقسم متحرك مرتبط بعدد الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى التي ينتخب فيها قدره خمسة آلاف ليرة عن كل ناخب من الناخبين المسجلين. أما سقف الإنفاق الانتخابي للائحة فهو مبلغ ثابت مقطوع قدره 150 مليون ليرة عن كل مرشح فيها. وفق المصدر، فإن المرشحين لن يلتزموا بالسقف المحدد الذي تم تخطيه في الانتخابات السابقة بطرق غير قانونية. ويشير إلى أن «القانون يحاسب المرشح نفسه، لكن ماذا لو تولى شقيقه أو أحد أقاربه دفع الرشى والتبرع وشراء الأصوات؟». وبالنظر إلى استطراد المادة 61، قد لا يحتاج المرشحون إلى التلاعب لتبرير زيادة الإنفاق، إذ تفتح الباب أمام «إعادة النظر بالسقف المالي لدى افتتاح فترة الحملة الانتخابية في ضوء الظروف الاقتصادية بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات، وبعد استطلاع رأي هيئة الإشراف على الانتخابات».

فغالي تحدث عن فضيحة فساد مجلجلة شرعنها القانون الذي لم يقدم إصلاحات مالية، بل ضاعف قيمة المبلغ الثابت بمنحه لكل مرشح على حدة بدلاً من تقسيمه على أعضاء اللائحة. فضلاً عن زيادة المبلغ المقطوع من 4500 في القوانين السابقة إلى خمسة آلاف، يقارن بين سقف لبنان حيث هناك 4 ملايين ناخب وسقف فرنسا حيث هناك 50 مليون ناخب. في الانتخابات الرئاسية الفرنسية الأخيرة، حدد قانون الانتخاب لكل مرشح على مستوى الجمهورية بإنفاق 16 مليوناً و800 ألف يورو في الدورة الأولى و22 مليوناً وخمسمئة ألف في الدورة الثانية. وعليه، فإن الصوت الفرنسي الواحد يكلف أقل من نصف يورو. أما لبنان، فيعطي قيمة للناخب بالمفرق وليس بالجملة. باحتساب عدد الناخبين والسقف المالي، تتراوح تكلفة الناخب في الدوائر كلها ما بين 3,6 و4,2 دولارات. في دائرة النائب وليد جنبلاط، الشوف وعاليه، التي تضم 13 مقعداً (أكبر دائرة) «يساوي» كل ناخب لدى سقف اللائحة مجتمعة 51,3 دولاراً. وفي دائرة صيدا جزين الأصغر (تضم خمسة مقاعد) تساوي كلفة الناخب 24,9 دولاراً. الفضيحة برأي فغالي تكمن في «شرعنة هدر المال والفساد في رفع السقف المالي للمرشحين كأنهم ينظمون حملاتهم كمنفردين وليس كجزء من اللائحة، علماً بأن التصويت لأي مرشح، تصويت للائحة ككل». وفق حسابات الدولة، فإن كلفة نقل الناخبين في دائرة الشمال الثانية (المنية والضنية وطرابلس) تبلغ وحدها 12 مليون دولار و587 ألفاً لأعضاء اللائحة الأحد عشر. وفي السياق عينه، فإن الحزب الذي يخوض معركة في جميع الدوائر يصل سقف إنفاقه الإجمالي إلى 138,7 مليون دولار، أي أن القانون يسمح لأربعة أحزاب (أو تكتلات سياسية) كبرى متنافسة بإنفاق ما يزيد على نصف مليار دولار أميركي!

مصارف

تعاون بين «فرنسبنك» وجمعية الصناعيين حول الطاقة

وقع "فرنسَبنك" ممثلاً برئيس مجموعة "فرنسبنك" الوزير السابق عدنان القصار اتفاقية تعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين ممثلة برئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل خلال جلسة عقدها تحت عنوان "نهج متكامل في مجال تمويل الطاقة المستدامة" وذلك خلال منتدى بيروت الدولي الثامن للطاقة في فندق لورويال ضبيه. تهدف الاتفاقية إلى تقديم "فرنسبنك" لمبادرته الريادية في نشر وتعزيز الوعي العام حول أهمية الطاقة وتمويلها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في لبنان.

في المناسبة، قال القصار: "يأتي اهتمامنا اليوم بتأسيس شراكة استراتيجية مع جمعية الصناعيين اللبنانيين، عبر توقيعنا مذكرة تفاهم معها، بهدف الارتقاء بالقطاع الصناعي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا." متطرقاً إلى "سياسة خاصة تبنتها مجموعة فرنسَبنك خلال السنوات الماضية، محورها الرئيسي التركيز على التدابير الكفيلة بزيادة كفاءة الطاقة، وتطوير الطاقة المتجددة، وذلك بتقليص تكاليف الطاقة".

من جهته، عبر الجميل عن أمله في أن "تساهم هذه المذكرة في تحقيق هدفنا المشترك نحن وفرنسبنك في تعزيز استخدام الطاقة البديلة والمستدامة في المصانع اللبنانية، من أجل تخفيف انبعاث الغازات الدفيئة ومقاومة التغير المناخي، ضمن إمكاناتنا المتوافرة، ومن أجل تعزيز ثقافة البيئة الخضراء".

«فيزا» تكرّم «الموارد»

تسلّم بنك الموارد درع النمو الكبير لبطاقة Visa Infinite الائتمانية، من شركة "فيزا انترناشيونال"، تقديراً للجهود التي بذلها في مجال تنمية انتشار هذه البطاقة.

في المناسبة عبّر المدير العام لشركة "فيزا" في منطقة المشرق العربي نبيل طبارة عن اعتزاز الشركة "بجهود بنك الموارد بشكل عام كمؤسسة مصرفية متميزة وبوجه خاص لمجهوداته في إصدار وترويج بطاقات Visa Infinite وهو ما يساهم بشكل واضح في دفع جهود ثقافة المدفوعات الإلكترونية وإتاحة منتج يتميز بمجموعة أساسية من المزايا مثل الأمان والسهولة والراحة".

وتجدر الإشارة إلى أن "بنك الموارد" الذي تأسس عام 1980، كان أوّل مصرف يُدخِل البطاقات الائتمانيّة إلى السوق اللبنانية عام 1995.

بنك بيروت... «بنك المغترب»

عقد رئيس مجلس إدارة، مدير عام بنك بيروت سليم صفير لقاء في واشنطن مع بعض أركان الخزينة الأميركية حيث جرى التداول في الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان والمنطقة. كما واكب صفير فعاليات مؤتمر الطاقة الاغترابية اللبنانية في لاس فيغاس حيث اعتبر أنّ "كلّ شخص خارج لبنان هو امتداد جغرافيّ للبنان ممّا يجعل من بنك بيروت "بنك المغترب" خاصّةً أنّه "يعمل بما يقارب الـ50 % من خارج لبنان ويعتبر من البنوك الواعدة".

«فينيسيا بنك»... في جونية

افتتح «فينيسيا بنك» يوم الثلاثاء 19 أيلول الجاري فرعاً جديداً له في مدينة جونية ضمن «استراتيجية التوسُّع والنمو» التي يعتمدها «لتلبية الحاجات المالية لزبائنه وتوسيع نطاق خدمتهم».

في المناسبة، ألقى رئيس مجلس إدارة «فينيسيا بنك»، مديره العام عبد الرزاق عاشور، كلمة أشار فيها إلى أن افتتاح الفرع الجديد، وهو الثامن عشر، «يأتي انطلاقاً من استراتيجية المصرف بالتوسُّع والنمو لتلبية الحاجات المالية لزبائنه وتوسيع نطاق خدمتهم، والمساهمة في مجالات التنمية لمدينة جونية، وتوفير التمويل للأفراد والمؤسسات، والشركات الناشئة والإفادة من سياسة التحفيز الاقتصادي الداعمة للنمو الاقتصادي التي يتبناها مصرف لبنان منذ سنوات».

أسواق

الوكالات الحصرية... الاحـ

شكّل النظام «الاقتصادي الحرّ والمرن» في لبنان بيئة حاضنة للوكالات الحصرية التي تطوّرت بعد الحرب الأهلية عامّ 1975. يعود تاريخ تسجيل عقود التّمثيل التّجاري الحصري في سجلات وزارة الاقتصاد والتجارة الى عامّ 1978. كل فترة يكثر الكلام عن الوكالات الحصرية، عن إلغائها، إبقائها، منافعها ومضارها. مهما تكن التأويلات، الثابت الأكيد اليوم أن أسعار أغلب السلع في لبنان أغلى بكثير من المحيط وحتى من أوروبا نفسها بسبب تحكم «لوبي» معين بالسوق وأسعارها

مايا سماحة

يُعتبر الممثل التجاري وفقاً للمادة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم 34 الصادر بتاريخ 1967/8/5 في عهد الرئيس شارل أنه «الوكيل الذي يقوم بحكم مهنته الاعتيادية المستقلة، ودون أن يكون مرتبطاً بإجارة خدمة، بالمفاوضة لإتمام عمليات البيع والشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات ويقوم عند الاقتضاء بهذه الأعمال باسم المنتجين أو التجار ولحسابهم. ويعتبر أيضاً بحكم الممثل التجاري التاجر الذي يقوم لحسابه الخاص ببيع ما يشتريه بناءً لعقد يتضمن إعطاءه صفة الممثل أو الموزع الوحيد بوجه الحصر».

ساعد التنظيم القانونيّ المُنتِج الخارجيّ أي الموكل على إدخال منتجاته الى السوق اللّبنانيّة وتسويقها تماشياً مع مصالحه التجارية التوسّعية. وفرض على المُمثّل التجاريّ أو الوكيل أن يكون لبنانياً، وأن يكون له محل تجاري في لبنان ومَنحه استقلالية لأداء مهامه مع ما يترتّب عن ذلك من مسؤولية معنوية بغية الحفاظ على صورة العلامة التجارية وموقعها في السوق. وسعى المرسوم الاشتراعي رقم 1967/34 الى حماية الوكيل من خلال المادة الرابعة التي أجازت للممثّل التجاريّ المطالبة بتعويض يوازي الضرر الذي يلحق به وما يفوته من ربح في حال فسخ الموكل عقد التمثيل دون سبب مشروع. كما شرّع القانون حصر عقد التمثيل بممثل تجاريّ وحيد وهو ما يصبّ في مصلحته على حساب حرية السوق ومصلحة المستهلك.

لوبي كبير

يشرح الوزير السابق شربل نحاس أنّ «الوكالة الحصرية تشمل ثلاثة أطراف: المنتج، الوكيل، والمستهلك. ويُذكّر بأنّ الحجّة التي أفضت الى وضع قانون الوكالات الحصرية تمثّلت بقيام لوبي كبير من أصحاب المصالح الذين طالبوا بالحصول على حماية الدولة بهدف تقوية وتحصين موقعهم تجاه المصنّع لمنعه من استرداد الوكالة أو إعطائها لشخص آخر. كذلك، أراد الوكلاء تحصين أنفسهم تجاه المستهلك المحليّ» مع الإشارة الى قيام هذا الأخير باختيار السلعة الآتية من الخارج بغض النظر عن هوية الوكيل، فالمنافسة تكمن بين سلع موجودة لدى عدة وكلاء.

كيف تتوزع الوكالات الحصرية بحسب البيانات التجاريّة؟ يتبيّن أنّ عقود التمثيل التجاريّ غطّت كافة القطاعات الصناعية فشملت الألبسة والأقمشة والأحذية، الساعات، الأدوات الكهربائية والالكترونية، الأجهزة والمعدات الطبية، الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، أدوات ومستحضرات التجميل، الخرضوات، الغالات والأقفال، السيارات وقطع الغيار والأكسسوارات والزيوت، الإطارات، المبيدات، المعدات الصناعية، المنتجات العسكرية، القرطاسية واللوازم المكتبية، المفروشات، البلاط والسيراميك، الأدوات المنزلية، الفضيات والكريستال، الأدوات الصحية، الأجهزة الرياضية ومعدات اللياقة البدنية، جميع لوازم الأطفال، الألعاب، استثمار أشرطة الفيديو...

أمّا بالنسبة لأشهر هذه الوكالات، فيمكن ذكر العقد الموقّع بين شركة DaimlerChrysler AG الألمانية وشركة ت. غرغور وأولاده ش.م.ل. التي سجّلت علامة مرسيدس-بنز (Mercedes – Benz) للسيارات في السجل التجاريّ وأصبحت بذلك الموزِّع الحصري للماركة في لبنان، مع العلم أنّ تعاون شركة غرغور مع مرسيدس-بنز قد بدأ في الثلاثينيات. وفي عامّ 1957، اكتسبت شركة رسامني يونس

> **احتكار تقوم به بعض الشركات في قطاعات حيوية وفشل محاولات الخروج منها**

للسيارات «ريمكو» الوكالة الحصرية لسيارات Oldsmobile وGMC في لبنان.

من ناحية أخرى، تُعتبر شركة ج. أ. بازرجي وأولاده ش.م.م. الوكيل الرسميّ الوحيد والموزّع الحصريّ لسيارات مازيراتي (Maserati) الإيطاليَّة في لبنان منذ عام 1968. وبالنسبة للألبسة، تملك شركة أ ب ث (ABC) ش.م.ل. المختصّة ببيع البضائع عدّة وكالات حصرية حصلت عليها من بلدان غربية متعددة منذ تأسيسها عامّ 1936. كذلك الأمر بالنسبة لشركة الحمرا للتسويق والتجارة ش.م.ل. المُسجلة في السجل التجاريّ عامّ 1973. وتجدر الإشارة الى حصول مؤسسة جورج أبو عضل وشركاه ش.م.ل على الحق الحصريّ في توزيع عدّة علامات تجارية معروفة.

ممنوع بالقانون

يتمتّع هؤلاء الممثلين التجاريين بحماية قانونية وإدارية في لبنان وهو ما يمنع غيرهم من التجار من استيراد أو توزيع السلع التي يُغطيها عقد التمثيل. هذا ما دفع البعض الى المطالبة برفع الحماية عن الوكالات الحصرية عبر مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 7484 تاريخ 2002 بهدف تحفيز المنافسة وخفض الأسعار لصالح المستهلك، غير أنّ المشروع لم يبصر النور نظراً للمصالح السياسية المتضاربة.

من جهة أخرى، أجاز المرسوم الاشتراعي 1967/34 للوكيل القبول بتمثيل موكلين آخرين «شرط أن لا يكون موضوع التمثيل الجديد متعارضاً مع التمثيل الأول أو مزاحماً له». وهنا تظهر المفارقة إذ يشير نحاس الى إمكانية هيمنة شخص واحد على السوق من خلال امتلاكه وكالة حصرية لعدّة ماركات. ويُشدّد على أنّ الأخطر هو القطاعات التي تغيب عنها المنافسة مثل قطاع الأدوية حيث يضطر المستهلك الى شراء الدواء الذي تُحدّده الوصفة الطبية دون أن يختاره أساساً. وينطبق الأمر نفسه على السلع الأخرى غير القابلة للاستبدال. ويعود نحاس بالذاكرة الى عامّ 1971، حين فتح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فرع ضمان المرض والأمومة وبات يُغطّي أدوية المواطنين المضمونين. «وانطلاقاً من كون الدولة اللبنانية تُغطي أدوية 20% من الشعب اللبناني ولا تشتري بالمفرّق الوصفات الطبية، لا يمكن بالتالي حصولها على السعر نفسه المطروح من قبل الوكلاء كما لو أنها تشتري الدواء لفرد واحد. فاجتمع آنذاك وزير الصحة العامة اميل بيطار مع وكلاء الادوية، واقترح شراء الأدوية مباشرةً منهم فرفضوا ممّا أدى الى استقالة الوزير».

تباينات بالجملة

يُشدّد الرئيس الفخري لجمعية مستوردي السيارات في لبنان سمير حمصي على أنّ «الوكالات الحصرية في قطاع السيارات تحمي المستهلك من الاستيراد العشوائي»، ويُذكّر بالشروط القاسية المفروضة من قبل المصانع على الوكيل كمثل «إلزامية شراء قطع التبديل الأصلية وتوفير الصيانة المجانية طيلة فترة الكفالة، إضافة الى التسويق للمنتج وتوزيعه في كافة المناطق اللّبنانية وفقاً لشروط العقد». وإذ يعتبر أنّ «الوكالات الحصرية لا تؤدي الى الاحتكار نظراً لكونها ترتبط بالماركات وليس بالسلعة الواحدة»، يشير الى الحسومات التي يحظى بها الوكيل الذي يستورد كميات ضخمة من المنتج على عكس من يستورد كميات محدودة منه، وهو ما يصبّ في مصلحة المستهلك.

من جهته، يجزم عميد الصناعة الغذائية في لبنان ونائب رئيس جمعية الصناعيين جورج نصراوي أنّ «التعدّد في استيراد السلع يكسر حاجز الارتفاع في الأسعار ويخلق منافسة قوية لصالح المستهلك. أمّا إذا ارتبطت الوكالة بشركة واحدة، فمن الطبيعيّ أن تتحكّم بالسعر الذي تريد». ويوضح «ازدياد المنافسة في السوق اللّبنانيّة بفعل تعدّد الماركات الموجودة فيه والتي تتشابه مع بعضها البعض أكانت مصنوعة محلياً أم مستوردة»، مشيراً الى وجود منافسة داخلية على أكثر المنتجات. «وبما أنّ المنافسة شديدة والسوق ضيّقة، غاب الارتفاع في الأسعار وأدّت المنافسة الى تقليص الأسعار عوضاً عن زيادتها، ما خلا بعض المنتجات المحدودة». ومن اللافت عدم تخوّف الصناعيين من الوكالات الحصرية، وهو ما عبّر عنه نصراوي

bus@al-akhbar.com

تكار يرفع الأسعار

تعدّ شركة تامر إخوان (وكيل عدد من الماركات الفخمة) مثالاً على إرتفاع الأسعار بين لبنان والخارج (تصميم رامي علّيان)

الذي يمتلك «مطلق الثقة بالمنتج الصناعي المحليّ الذي بات يضاهي وينافس المنتجات المستوردة».

بدوره، يرى رئيس منظمة جوستيسيا الحقوقية بول مرقص أنّ «إلغاء الوكالات الحصرية يؤدي الى مكافحة الاحتكارات وبالتالي الى خفض الأسعار في لبنان بنسبة تبلغ نحو 30% وهو ما من شأنه تعزيز المنافسة. ويُسهّل إبرام لبنان اتفاقية منظمة التجارة العالميّة تحقيق ذلك وتحرير التجارة». ويشدّد مرقص في هذا الإطار على ضرورة «مواكبة هذه الخطوة بسلّة تشريعات على رأسها مكافحة الاحتكار وإصدار مراسيم تطبيقية لقانون حماية المستهلك الصادر بتاريخ 2005/2/4 وغيرها».

طار الوزير

ومع أنّ حصر التمثيل لا يسري على المواد الغذائية (باستثناء المواد ذات الاستهلاك الخاص التي تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء)، إلاّ أنّ المثال الذي أعطاه نحاس يُظهر الاحتكار الذي تقوم به بعض الشركات في قطاعات حيوية وفشل محاولات الخروج منها. فعندما حاول اميل بيطار محاربة احتكار الشركات المستوردة للأدوية وتخفيض أسعار هذه الأخيرة في عهد سليمان فرنجية عامّ 1971، فشل وفشلت معه الدولة في تأميم هذا القطاع بسبب طبيعة نظامها الإقتصادي. أضرب وقتها الوكلاء وفُقدت كمية من الأدوية من الأسواق اللّبنانية بعد أن أخفاها بعض التجار. وعندما فشل الوزير في تجميد وكالات هذه الشركات التي تُحقّق أرباحاً طائلة، استقال!

من جهة أخرى، لا يُخفي نحاس أنّ القضية معقّدة، فالمُصنِّع لا يستطيع التخلي عن الوكيل الذي استثمر الكثير لتسيير الأعمال التي يتطلّبها حصوله على إحدى الوكالات الحصرية. من هنا يجب ألّا تشمل هذه الأخيرة «السلع غير القابلة للتنافس، وألاّ يكون شخص واحد وكيل لماركات مختلفة لبضائع متشابهة».

من وجهة نظر أخرى، لا يمكن إغفال منافع الوكالات الحصرية التي استقطبت المستثمرين الأجانب والعرب وأمّنت لهم ظروف تنافسية مشجّعة. كما ساهمت في تطوير

> لا بدّ من تطوير التشريع المنظّم للتمثيل التجاريّ في لبنان عبر إلغاء الحماية عن بعض السلع

التجارة اللّبنانية وخلقت فرص عمل عديدة. ولا بدّ من الإشارة الى ضرورة أن يضمن الكفيل جودة سلع علامته التجارية فيكفلها ويؤمّن صيانتها وقطع الغيار عند الحاجة. وبما أنّها معروفة المصدر، تحمي الوكالة المستهلك عبر ضمان استرجاع السلعة التي يشوبها أي عيب، وتحول دون وقوع المواطن في شباك التجار الذين يروّجون لبضائع مزوّرة.

تشريعات قديمة

بالمقابل، يتحكّم الممثلون التجاريون بالسلع وبأسعار السوق بغياب قانون عصريّ ينظّم المنافسة الحرة في لبنان ويمنع الاحتكار مستفيدين من المرونة السعرية المنخفضة، فيصبح المواطن أسيراً لبعض الشركات خصوصاً تلك التي تزوّد السوق لوحدها بعدّة أنواع من السلع الحيوية والمنتجات الرئيسية وقد تساهم بارتفاع أسعارها. وتُقيّد الوكالات الحصرية حرية تدفّق السلع ممّا يتناقض مع جوهر الاقتصاد اللّيبراليّ. كما يشوّه أحياناً بعض الوكلاء صورة العلامة التجارية فيُقبل المستهلك على علامة أخرى.

وتفادياً للاحتكار المحتمل، لا بدّ من تطوير التشريع المنظّم للتمثيل التجاريّ في لبنان عبر إلغاء الحماية عن بعض السلع والأصناف أو اللجوء الى الوكالات المتعدّدة في القطاع الواحد التي تفيد المستهلك كما تاجر التجزئة. ويمكن أيضاً تحديد فترة زمنية محدّدة للحماية للحؤول دون تحوّلها الى امتياز بدلاً من محفّز على زيادة الإنتاج.

وفيما ينادي البعض بإلغاء الوكالات الحصرية لخفض الأسعار، يرى آخرون أنّ هناك أسباباً أخرى للاحتكار، ولكنّ الأكيد أنّ رفع الحماية عن عقود التمثيل التجاريّ سيخفّض أسعار البضائع التي تتمتّع بهوامش ربح مرتفعة مثل السلع الفاخرة ويُشجّع عدداً من الشركات الأجنبية على الاستثمار في بلد يبقى فيه المواطن اللّبنانيّ الحلقة الأضعف والضحية الأولى لتقاعس المعنيين عن تنظيم القضايا التي تمسّ بشؤونه الحياتية اليومية.

شركات

«زين»... «الأفضل» للاتصالات في الشرق الأوسط

منحت مؤسسة "تيليكوم وورلد" مجموعة زين جائزة "أفضل علامة تجارية" في منطقة الشرق الأوسط في قطاع الاتصالات عن عام 2017، وذلك خلال فعاليات الحفل السنوي لتوزيع جوائز تيليكوم وورلد الذي استضافته دبي مؤخراً.

وبينت زين في بيان صحافي أن لجنة التحكيم سلطت الضوء على المسار الاستراتيجي الذي تتبناه عملياتها التشغيلية والتجارية في الوقت الراهن، والذي تواصل فيه بناء شراكات استراتيجية إقليمية وعالمية في مجال الخدمات الرقمية، بالإضافة إلى استثماراتها الأخيرة في مشاريع التحديث وترقية الشبكات والابتكارات التكنولوجية، والتي كان لها بالغ الأثر في تعزيز تجربة قاعدة عملائها.

كما امتدحت لجنة التحكيم الحملات التسويقية المبتكرة التي تقوم بها "زين" عبر شبكات التواصل الاجتماعي، والتي وصفتها بأنها أسرت مخيلة شريحة كبيرة من الجمهور.

يذكر أن مجموعة زين وشركاتها التابعة تمتلك أكثر من 9 ملايين متابع على موقع فيسبوك، وأكثر من 6 ملايين متابع على تويتر، وأكثر من 1,2 مليون متابع على تطبيق إنستغرام، وخلال السنوات الأربع الماضية، اجتذبت قنوات اليوتيوب الخاصة بمجموعة زين وشركاتها التابعة ما يربو على 200 مليون مشاهدة.

«كارادينيز» تغرّم باكستان 800 مليون دولار

أصدر المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار- وهو عبارة عن محكمة تمّ إنشاؤها بموجب قرار من مركز تحكيم البنك الدّوليّ- في 22 آب/أغسطس المنصرم حكمه النهائي في الدّعوى القضائيّة التي رفعتها شركة «كاركاي كارادينيز إلكترك أوريتيم» المعروفة بـ «كاركاي» والتابعة للشّركة القابضة «كارادينيز» ضد جمهوريّة باكستان الإسلاميّة، والذي قضى بمنح الشركة تعويضاً وقدره 800 مليون دولار أميركي مع الفوائد، وهو أحد أعلى مبالغ التّعويض في تاريخ المركز الدّولي لتسوية نزاعات الاستثمار. وكانت شركة «كاركاي» (Karadeniz) قد بدأت إجراءات التّحكيم عام 2013 ضدّ جمهوريّة باكستان لانتهاكها معاهدة الاستثمار الثّنائيّة الموقّعة بين كلّ من تركيا وباكستان (BIT) وهي انتهاكاتٍ تتضمّن (ليس حصرا) انتهاك التّنقّل الحرّ للاستثمار والمصادرة غير القانونيّة لعددٍ من الحقوق والأصول الخاصّة بشركة كاركاي. في البداية، أعلنت محكمة المركز الدّولي لتسوية نزاعات الاستثمار أنّها صاحبة الاختصاص للنّظر في الدّعاوى التي تقدّمت بها شركة كاركاي. وبعد هذا الإعلان، أصدرت المحكمة قرارها بأنّ باكستان قد أخلّت بالتزاماتها بموجب معاهدة الاستثمار الثّنائيّة الموقّعة بين كلّ من تركيا وباكستان وذلك بمصادرتها لاستثمارات شركة كاركاي في باكستان وحصر حقوقها بالنّقل الحرّ لاستثماراتها. وفي المقابل، ضحدت المحكمة كافّة المطالب والحجج الدّفاعيّة التي تقدّمت بها باكستان.

وكنتيجة للانتهاكات أمرت المحكمة باكستان بالتّعويض لشركة كاركاي عبر الآتي: كافّة الفواتير المستحقّة الدّفع التي أصدرتها شركة كاركاي وكافّة المدفوعات التّعاقديّة الأخرى التي لا تزال غير مسدّدة وتكاليف التّعويض وخسائر الإيرادات الخاصّة بباخرة «كايا باي» التّابعة لشركة كارادينيز (والتي حررتها باكستان بما يتوافق مع قرار المحكمة الصّادر عام 2014)، كما وقيمة استبدال بواخر شركة كاركاي وخسائر الإيرادات المتعلّقة بها والخسائر غير المباشرة التي تكبّدتها شركة كاركاي. وأصدرت المحكمة أيضاً قراراً بالتّعويض عن انتهاكات المعاهدة اعتباراً من تاريخ حدوثها ولحين تاريخ الدّفع الكامل من خلال فرض فائدة مركّبة سنويّاً، فضلاً عن التّعويض عن التّكاليف القانونيّة للشّركة.

جامعات

حفل تخرج طلاب ESA

أقام المعهد العالي للأعمال "الإيزا" يوم الجمعة 15 أيلول 2017 في حدائق الايزا، شارع كليمنصو، حفل تخرج للتلاميذ المسجلين في دائرة المدراء والدكتوراه في إدارة الأعمال والماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال والماجستير في إدارة الأعمال والماجستير التخصصي في التسويق والماجستير في الإدارة والماجستير في إدارة المستشفيات والصحة والماجستير التنفيذي في الإدارة المالية.

تسلّم المتخرجون شهادتين: شهادة صادرة عن الايزا وأخرى تعادلها صادرة عن شركاء المعهد العالي للأعمال كالمدرسة العليا للأعمال في باريس أوروبا (ESCP Europe) وهي إحدى المدارس الشريكة للايزا ومدرسة الأعمال في جامعة بوكوني (SDA Bocconi) ومدرسة الأعمال، وجامعة باريس ديدرو، الخ.

تلى المناسبة حفل كوكتيل جمع الطلاب مع العائلة والأصدقاء والمدارس الشريكة في باحة لافيلا روز.

إسرائيل جديدة!

إبراهيم الأمين

خلال العقود الثلاثة الماضية، عاشت منطقتنا أعنف الحروب الوحشية التي قادها الغرب الاستعماري وإسرائيل مباشرة، أو بواسطة عملائهما. وفي حصيلة قاسية، نجد اليوم بلاداً مثل فلسطين وسوريا والعراق، وقسماً من لبنان، وقد أصابتها نكبات أبشع وأكثر قساوة من نكبة فلسطين الكبرى في عام 1948. لكن رغم كل هذه الخسائر، فإنّ تكريس المشروع السياسي ـ الاقتصادي ـ الثقافي لتحالف أميركا ـ أوروبا ـ إسرائيل، لم ينجح، بل هو يتعثر وتصيبه ضربات تعطي الأمل بهزيمته في مدى غير بعيد.

ولأن الغرب والاستعمار تركا بيننا من يصلح لأن يكون حيلة في يده متى احتاج إلى ذلك، فإن ما تقوم به القيادة السياسية الأقوى نفوذاً بين الأكراد، يمثّل هذه الحاجة. حتى تحوّل مسعود البرزاني ـ ومن معه ـ إلى الحيلة التي يستخدمها هذا الاستعمار والأعداء لأجل الردّ على تعثّر مشروعهم الأكبر.

سيخرج من يقول إنّ العرب جميعاً عارضوا قيام إسرائيل، لكن ها هي تعيش اليوم دولة متكاملة مدعومة من العالم. وإنّ مقاطعة قيام دولة كردية مستقلة لن تغيّر في الوقائع شيئاً، وسوف يتعوّد العالم، وخصوصاً العرب، على هذه الدولة ولو بعد حين.

لكن هذه الجريمة التي يشارك فيها حشد كبير من السياسيين الكرد وقياداتهم وأحزابهم، لن تكون من دون تبعات. وأخطر ما في الأمر، أنّها ستجلب الويلات إلى الكرد أنفسهم، وإلى الدول المحيطة بهم. ولن يكون لهذه الدويلة – المسخ سوى إسرائيل تدافع عنها.

إنها الجريمة الكبرى التي ينخرط فيها عرب أقحاح قرّروا اليوم أنهم لا يريدون الاندماج، متذرعين بأخطاء أنظمة وحكومات في احترام خصوصيتهم، ليكرّروا الفعلة الشنيعة التي لن يتحملها أحد من جيرانهم... وهنا ستكون المأساة الكبيرة.

لكن يبقى سؤال مركزي: كيف لحزب العمال الكردستاني أن يكون شريكاً في جريمة بهذا الحجم؟ هل قرر الاستسلام والتخلي عن مبادئه وشعاراته، وصار ملحقاً ذيلياً بالمشروع الأميركي، ومتورطاً في علاقة مع إسرائيل، وهو الحزب الذي لم يقاتل سلطات مضطهِدة في أكثر من دولة عربية، بل قاتل أساساً القيادات القبلية التي تتحكم بالمشهد السياسي الكردي اليوم؟

أسئلة الواقع الكردي اليوم يجيب عنها جموح الطغمة التي تتحكّم في مصير الكرد منذ عشرات السنين، والتي تحالفت مع كل شياطين العالم لأجل تحقيق مكاسب ظلّت على الدوام... على حساب الكرد أنفسهم.

على الغلاف

مرّ الاستفتاء في «إقليم كردستان» بهدوء تام. بالشكل، نجح مسعود البرزاني في إمرار اليوم الانتخابي من دون حوادث داخلية وبنسبة تصويت عالية حسبما أراد المنظمون. هذه «النسبة» ليست الامتحان الأصعب أمام الزعيم الكردي الذي نجح في لمّ شمل القوى الكردية المختلفة في هذا الاستحقاق، بل ما ينتظره من ردود فعل من بغداد أولاً ودول الإقليم ثانياً. لذلك، سيطر على المشهد الانتخابي الرسائل السياسية والميدانية التي وجهتها السلطات العراقية ودول الجوار إلى أربيل. حتى أمس،

جنون البرزاني في «إقليمه»
حملة تأديبية داخلية وخارجية: الجم

صوّت البرلمان العراقي على إجراءات عقابية ضد «الإقليم»، طالت قطاع النفط والشركات المتعاملة به (أ ف ب)

دون أي صدام يذكر، وفي موعده المحدّد، مرّ استفتاء انفصال «إقليم كردستان» عن العراق هادئاً. الساعات الـ 72 المقبلة ستمرّ ثقيلة على بغداد، ريثما تخرج أربيل بـ«نتائج التصويت النهائية»، وفق بيان «المفوضية العليا للانتخابات في الإقليم».

وبعيداً عن النتائج وتداعياتها، فإن الاستنفار السياسي الكبير الذي شهدته «عاصمة الرشيد»، أمس، يؤكّد امتلاك السلطات العراقية حزمةً من الإجراءات و«البنود التأديبية» ستفرضها على أربيل، وستظهرها تباعاً وفق مصدر حكوميٍّ مطّلع، كعقاب لـ«الإقليم» ورئيسه مسعود البرزاني، الذي كان أوّل المقترعين أمس.

نجح البرزاني في «لم شمل» الأفرقاء العراقيين، وجمعهم على موقفٍ واحدٍ رافضٍ لـ«الخطوة الانفصالية»، في ظل دعوات عدّة، من مختلف الجهات ـ السياسية منها والعسكرية والأمنية، إلى الانتقال لتنفيذ التحذيرات السابقة، التي لم يكترث لها زعيم «الحزب الديموقراطي الكردستاني». وجاء موقف زعيم «التيّار الصدري» مقتدى الصدر، متناغماً مع موقف غريمه نائب رئيس الجمهورية نوري المالكي، الرافض لخطوة البرزاني، إذ دعا الرجلان الحكومة الاتحادية إلى مواجهة المشروع الانفصالي. وطالب الصدر بأن تكون القوات الأمنية العراقية في «حالة تأهّب»، داعياً الحكومة إلى «السيطرة على المنافذ وحماية حدود البلاد». ووصف الصدر الاستفتاء بـ«مثابة ليّ ذراع للحكومة المركزية، بل وللعراق برمته شعباً وحكومة»، مضيفاً أن «أكراد العراق، وبالأخص بعض قادتهم، ارتكبوا خطأ وتجاوزوا الحدود، فالظرف يستدعي لملمة الشمل وتناسي بعض الأمور».

بالجملة، كانت الرسائل التي تلقفتها أربيل، أمس، سياسية وميدانية، بدءاً من مطالب مجلس النواب العراقي، والتحذيرات الإقليمية والدولية الجديدة، وصولاً إلى المناورات المشتركة التي انطلقت بين أنقرة وبغداد عند الحدود المشتركة بين البلدين، مروراً بالوجود العسكري ذي الدلالات الواضحة، للجيش العراقي وفصائل «الحشد الشعبي» والمقاومة العراقية في المناطق المتنازع عليها مع «الإقليم».

محلياً، طالب البرلمان العراقي رئيس الوزراء حيدر العبادي بنشر قوات في كل المناطق المتنازع عليها، فيما أمر رئيس الحكومة الأجهزة الأمنية بحماية المواطنين في المناطق الواقعة تحت سيطرة «الإقليم».

ووصف رئيس البرلمان سليم الجبوري الاستفتاء الكردي بأنه «خطأ تاريخي، وإجراء غير قانوني ومعدوم الأثر قانوناً»، داعياً جميع الأطراف إلى «اتخاذ كل الإجراءات القانونية من أجل الحفاظ على وحدة العراق». وقال إن البرلمان «عازم على تبني كل التوجهات الضرورية للحيلولة دون الوقوع بخطأ تاريخي قد يؤدي إلى تقسيم العراق وتهديد وحدته».

وكشف النائب عن «ائتلاف دولة القانون» جاسم محمد جعفر، والمقرّب من العبادي، عن نسخة معدّلة لقرار صوّت عليه في المجلس النيابي، تضمنت فقرة إضافية تُلزم البرلمان بمفاتحة «المحكمة الاتحادية العليا» (أعلى سلطة قضائية في البلاد) لإعفاء الرئيس فؤاد معصوم من منصبه، وفق «المادة 61 سادساً ب» من الدستور العراقي لـ«حنثه باليمين الدستورية»، لافتاً إلى أن «المادة المضافة سيتم التصويت عليها في جلسة الغد».

وصوّت البرلمان على إجراءات عقابية ضد «الإقليم»، طالت قطاع النفط والشركات المتعاملة به، إذ دعا «الادعاء العام العراقي» إلى إبعاد وملاحقة جميع الموظفين والمسؤولين الحكوميين من الأكراد، الذين شاركوا ودعموا الاستفتاء، وقد نقلت مصادر عراقية عدّة عن توجه الحكومة لـ«توجيهات رسمية للجهات القضائية لمتابعة الأموال المودعة في حساب الإقليم،

9

80% نسبة المشاركة في الاستفتاء: النتائج تع

أعلنت «المفوضية العليا للانتخابات في إقليم كردستان»، أمس، أن «نتائج التصويت النهائية في استفتاء استقلال كردستان ستعلن خلال 72 ساعة»، بعد بدء عملية فرز الأصوات، التي بلغت نسبة المشاركة فيه حوالى 80% في عموم أرجاء «الإقليم».

وفُتحت مراكز الاقتراع في تمام الساعة الثامنة من صباح أمس في محافظات الإقليم الثلاث، أربيل والسليمانية ودهوك، فضلاً عن بعض المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية في بغداد و«الإقليم». وتشمل مناطق النزاع محافظة كركوك، وأجزاء من محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى. وبحسب «مفوضية الانتخابات»، فإن 5 ملايين ناخب يحق لهم المشاركة في عملية التصويت على الاستفتاء في 1730 مركزاً للاقتراع، في 6746 محطة انتخابية.

ونقلت وسائل إعلام كردية أن عملية التصويت انتهت بعد تمديدها لمدة ساعة إضافية، مشيرةً إلى أن نسب المشاركة بحسب المدن والنتائج الأولية هي كالآتي:

«أربيل 84%، دهوك 90%، كركوك 78,77%، سهل نينوى 80%، خانقين 92%، عقرة 94%، مخمور 87,3 %، سوران 86% وزاخو 94%».

وحثّت السلطات المحلية في «الإقليم» السكان على عدم إطلاق النار خلال الاحتفال بـ«نجاح» عملية الاستفتاء. إذ لم يتم تسجيل حوادث، باستثناء إطلاق نار من قبل مجهولين في مركز قضاء طوزخورماتو المتنازع عليه في محافظة صلاح الدين، ما أدى إلى مقتل مدني.

وأعلن نائب رئيس المجلس البلدي علي الحسيني، «فشل عملية الاستفتاء في القضاء كون

لم تتجاوز هذه الرسائل حدود التهديد والتحذير، وسط توقّع مصادر متقاطعة أن ترفع حكومة حيدر العبادي من حدّة لهجتها في الساعات المقبلة لترقى إلى مستوى التطبيق، بالتوازي مع نيّة أنقرة وطهران تنفيذ «العقوبات التأديبية» بحق أربيل والبرزاني. فالأخير، رغم أنه توّج نفسه مجدداً زعيماً لأكراد العراق، «نجح» في وضع القوى العراقية المختلفة في خندقٍ واحد ضدّه يرفض «تفتيت العراق» وخلق كيان مصطنع جديد «حَبْله السري» في تل أبيب

تل أبيب تراهن على «بن غوريون البرزاني»

علي حيدر

لا يخفي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلفيات موقف تل أبيب المؤيد للحركة الانفصالية الكردية في شمال العراق، ولم يحاول التعمية على حقيقة أن إقامة دولة كردية في شمال العراق تأتي ضمن استراتيجية إسرائيلية عامة لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها. استناداً إلى هذه المفاهيم، عمد نتنياهو إلى الترويج لتأييد إقامة دولة كردية خلال لقائه مع أعضاء كونغرس أميركيين. وبحسب ما كشف موقع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، أوضح نتنياهو لهؤلاء أن ثمة سبباً وجيهاً لإسرائيل لتأييد الكرد في إقامة دولتهم، موضحاً أنّهم «حلفاء لنا»، في إشارة إلى التحالف القائم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي

> **نتنياهو: ثمّة سبب وجيه لإسرائيل لتأييد الكرد في إقامة دولتهم**

يترأسه مسعود البرزاني، ومشدداً على أنهم «موجودون في منطقة تقع بين العراق وتركيا وسوريا وإيران، وهو ما يمثل ذخراً استراتيجياً لإسرائيل». وتعكس مواقف نتنياهو مدى الرهان على هذا المسار، على قاعدة أنه إذا نجح في ما يطمح إليه قادته، تكون إسرائيل قد حققت حلماً تاريخياً واستراتيجياً، وإن لم يتمكن من بلوغ خواتيمه المؤملة، إسرائيلياً، فهي لن تدفع أي ثمن بشري أو مادي، بل تكون قد تمكنت من إشغال المنطقة واستنزافها بالمزيد من التحديات والأزمات.

ومع أن نتنياهو لم يكشف جديداً عندما تحدث عن كون الأحزاب الداعية إلى إقامة دولة كردية هي حليفة لإسرائيل، لكنه أكد بذلك وجود رؤى وخيارات مشتركة، في مواجهة الفضاء الاقليمي المشترك. ومع أن نتنياهو أجمل كلامه عندما تحدث عن كون الكيان الكردي المفترض يشكّل ذخراً استراتيجياً بالنسبة إلى دولة إسرائيل، لكنه كشف بذلك أيضاً عن تداعيات مقدرة، وستعمل عليها تل أبيب لمصلحة مواجهة أعدائها الذين يحتلون رأس الهرم في سلم الاولويات الاستراتيجية الإسرائيلية. في ضوء هذه المقاربة التي تتبنّاها تل أبيب لمسار إقامة دولة كردية في شمال العراق، تأتي الدعوة التي وجهها القيادي السابق في حزب الليكود، والمنافس له لاحقاً على المنصب، غدعون ساعر إلى أن تكون إسرائيل الدولة الأولى التي تعترف بدولة كردستان، بعد نيلها أغلبية في الاستفتاء.

هذه الأجواء السائدة في تل أبيب دفعت مسؤول الموساد في كردستان العراق، بين سنتي 1965 و1975، اليعازير تسفرير، إلى أن يبادر، لمناسبة الاستفتاء، إلى لعب دور المنظِّر لحقوق الشعب الكردي في إقامة دولته، استناداً إلى كونه شعباً قديماً موجوداً قبل 2000 عام، حتى بلغ به الأمر حدّ القول إنّ حقّ الكرد بالدولة يأتي قبل بقية شعوب المنطقة من عراقيين وأتراك وسوريين. ويلفت تسفرير في مقالته في صحيفة «معاريف» إلى أن إقامة الدولة الكردية سوف تؤدي إلى تقسيم تركيا، انطلاقاً من أنه يعيش في تركيا نحو 20 مليون كردي. ورأى أنه «في المحصلة يجري الحديث عن استفتاء عام، وبعده عليهم اتخاذ القرار الأكبر بإقامة دولة، قرار بن غوريوني». وبحسب «معاريف»، فإن تسفرير يلقّب رئيس إقليم كردستان بـ«مسعود بن غوريون البرزاني».

في السياق نفسه، ذكرت صحيفة «معاريف» أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون اتخذ قراراً عام 1965 بالاستجابة لطلب مصطفى برزاني بتقديم المساعدة للشعب الكردي. ولفتت الصحيفة أيضاً إلى المشاعر الودّية التي تحكم العاملين في الاجهزة الامنية الاسرائيلية تجاه الأحزاب الكردية. وأوضحت أنّ مصالح إسرائيل الفتية في ذلك الحين كانت تتمثل في هجرة يهود العراق، وإضعاف القوات العراقية التي قاتلت مع جيوش عربية ضد إسرائيل.

دعا قيادي في «الليكود» إلى ان تكون إسرائيل الاولى التي تعترف بدولة كردستان (أ ف ب)

...يع ضد «الكيان المصطنع»

وسياسيين أكراد من واردات بيع نفط الإقليم». وأضافت المصادر أن «البرلمان صوّت على دعوة الحكومة لإعادة حقول النفط في المناطق المتنازع عليها، بحيث تبقى تحت

> **انتشار عسكري للجيش وفصائل «الحشد» في المناطق المتنازع عليها**

إشراف وسيطرة وزارة النفط العراقية».

وشرعت الحكومة العراقية، أمس، في تنفيذ قرارات «المجلس الوزاري للأمن الوطني» التي اتخذها أوّل من أمس، حيث بدأت بغداد بالتنسيق مع الدول المعنية لإيقاف التعاون مع «الإقليم» في ما يتعلّق بالمنافذ الحدودية والمطارات وتصدير النفط.

بدورها، أغلقت إيران أجواءها مع «الإقليم»، إذ أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية بهرام قاسمي، «إغلاق طهران للمجال الجوي أمام الإقليم استجابة لطلب من الحكومة العراقية»، واصفاً الاستفتاء بـ«غير القانوني وغير المشروع».

من جهته، حذّر الرئيس التركي رجب طيب إردوغان من أن بلاده ستغلق الحدود مع «الإقليم» في كلا الاتجاهين خلال الأيام المقبلة، معتبراً الاستفتاء «غير شرعي، وغير مقبول». وأكّد مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، «ضرورة وحدة الأراضي العراقية والسورية»، في اتصال هاتفي بحثا خلاله تداعيات الاستفتاء.

ولوّح إردوغان، بـ«إغلاق خط أنابيب نقل نفط الإقليم، الذي يمر عبر تركيا، إلى الخارج»، قائلاً: «فلنرَ بعد اليوم لمن سيبيع الإقليم الكردي في العراق النفط؟ الصنبور لدينا، وعندما نغلقه ينتهي الأمر». ونقلت وكالة «الأناضول» عن الرئيس التركي قوله «سنفصح عن تدابير أخرى خلال الأسبوع الجاري... وسنتخذ كل الإجراءات اللازمة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية»، نافياً وجود أي تسوية بين أنقرة وأربيل.

أما رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، فقد أشار إلى أن حكومته شكّلت فريقاً من الوزارات المعنية، لدراسة تفاصيل الخطوات التي ستُتخذ في ما يتعلق بالمجال الجوي والمعابر الحدودية، مؤكّداً «أننا لن نتأخر في ذلك»، في وقتٍ قالت فيه الخارجية التركية في بيان إن «أنقرة لا تعترف باستفتاء الانفصال، فهو فاقد لكل أنواع الشرعية والأسس القانونية، سواء بالنسبة إلى القانون الدولي أو إلى الدستور العراقي».

وفي رسالة ميدانية واضحة، أعلنت رئاسة الأركان العامة التركية أن «المرحلة الثالثة من المناورات الجارية قرب الحدود العراقية ستنطلق غداً (اليوم) بمشاركة قوات عراقية»، وأضاف البيان «هذه المرحلة من المناورات تجرى بالمشاركة مع وحدات تابعة للقوات المسلحة العراقية، التي وصلت إلى المنطقة مساء اليوم (أمس)».

بدوره، اعتبر رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة الإيرانية، اللواء محمد باقري، أن قضية الاستفتاء «مؤامرة تقف وراءها إسرائيل»، منتقداً «إجراء سلطات كردستان العراق للاستفتاء».

وكان لافتاً أمس، تصريح قائد قوات «البشمركة» الجنرال سيروان البرزاني، وتقديره للدعم السياسي الإسرائيلي لأربيل. وقال في حديث إلى وكالة «نوفوستي» الروسية، إننا «نمر الآن بحالة معقدة للغاية، إذ نشاهد اليوم المرحلة الانتقالية في تاريخ الأكراد»، لافتاً إلى أن أربيل «لن تنسى أولئك الذين قدموا لنا دعماً جدياً، ومن بينهم إسرائيل... فدعمها سياسي ومعنوي، ونحن ممتنون لرئيس الوزراء الإسرائيلي على هذه المساعدة».

ومع إقفال صناديق الاقتراع، أعرب وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون، عن رفض بلاده للاستفتاء، لافتاً إلى أن «المملكة المتحدة لا تؤيد هذا الاستفتاء وتواصل الدفاع عن سيادة العراق ووحدة أراضيه»، بالتوازي مع تجديد البيت الأبيض تأكيده على أمل واشنطن بأن «يتم الحفاظ على وحدة العراق من أجل القضاء على داعش والتصدي لإيران».

(الأخبار)

...لن خلال 72 ساعة

> **إعلان حظر تجوال في كركوك لمنع أي احتكاك بين المواطنين**

نسبة مشاركة الأهالي ضئيلة جداً لا تتجاوز 4%»، عازياً ذلك في تصريحات صحافية إلى أن «أغلب سكان القضاء من التركمان، إضافةٍ إلى رفض مجلس محافظة صلاح الدين للاستفتاء». وأشار إلى أن «المناطق التي شهدت عملية الاستفتاء هي: أحياء الجمهورية، رابرين والجميلة ذات الأغلبية الكردية»، مؤكداً على أن «إقبال المواطنين على الاستفتاء كان ضئيلاً جداً». أما في كركوك، أبرز المدن المتنازع عليها، فقد انتهى يوم الاستفتاء بإعلان حظر تجوال في المدينة، حيث انتشرت القوى الأمنية في وسط كركوك، والأحياء ذات الغالبية العربية والتركمانية التي شملها حظر التجوال حصراً، لمنع أي احتكاك بين المحتفلين بالاستفتاء والرافضين للانفصال عن بغداد.

(الأخبار)

سوريا

غارات على خطوط «التحالف» الأميركية في دير الزور

دمشق: نشهد الفصل الأخير من الأزمة

لم تجد الغارات التي استهدفت «قوات سوريا الديموقراطية» في محيط شركة غاز «كونيكو»، على ضفة الفرات الشرقية، أيّ تبنٍّ رسمي، رغم اتهامات الأكراد المباشرة لموسكو ودمشق بتنفيذها. ويعكس هذا التوتر أهمية تلك المنطقة وحدّة الصراع عليها بعد انكفاء نفوذ تنظيم «داعش»

تتبلور طبيعة الصراع في الشرق السوري بشكل أوضح مع غياب الحديث عن المعارك مع تنظيم «داعش» في منطقة الفرات الأوسط على حساب التوتر المتنامي بين دمشق وحلفائها من جهة، وواشنطن وشركائها من الجهة

> **نفت موسكو شنّ غارات مباشرة ضد مواقع «قسد»**

المقابلة. ورغم حدوث احتكاك سابق بين الجيش السوري و«قوات سوريا الديموقراطية» في عدد من الجبهات، فإن الظروف الحالية في ميدان ضفة الفرات الشرقية، والتي تفرضها حساسية المنطقة من الناحية الاقتصادية والجيوسياسية، ترسم احتمالات مختلفة عن سيناريوات الحوادث السابقة. فالدور الروسي الوسيط في السابق يتّخذ اليوم موقفاً أكثر تشدداً تجاه حلفاء واشنطن على الأرض.

وترجمت الحدة الروسية عبر غارات جوية أعلنت «قسد» أنها استهدفتها أمس، في محيط شركة غاز «كونيكو» ومعمل النسيج، في ريف دير الزور الشمالي الشرقي القريب؛ وهي مناطق دخلتها قوات «التحالف الدولي» لتقطع الطريق أمام وحدات الجيش السوري التي عبرت إلى الفرات نحو الضفة الشرقية. وعلى الرغم من نفي وزارة الدفاع الروسية لشنّ غارات مباشرة ضد مواقع «قسد» هناك، فقد أتت أخبار الاستهداف بعد يوم واحد على تصريح لوزير الخارجية سيرغي لافروف، هدّد فيه بالرد على أيّ «تحركات من مناطق صديقة للجانب الأميركي... من شأنها عرقلة عمليات مكافحة الإرهاب».

وضمن نفي وزارة الدفاع للأنباء المتداولة عن الغارات، أوضح المتحدث باسم الوزارة إيغور كوناشينكوف أن قواته بلاده الجوية «تستهدف مصادر إطلاق النيران (ضد القوات الحكومية) التابعة لتنظيم «داعش»، وخطوط تحرك الإرهابيين الخلفية». ولفت إلى أن وحدات الاستطلاع الجوية العاملة فوق الضفة الشرقية للفرات لم ترصد أي اشتباكات بين «قسد» وتنظيم «داعش» في منطقة حقول النفط هناك، فيما «يبدي عناصر التنظيم فيها مقاومة شرسة ضد القوات الحكومية المتقدمة». وأوضح أن الصور الجوية تظهر خلوّ مناطق تقدم «قسد» والقوات الخاصة الأميركية من آثار لقصف بري أو جوي ضد «داعش»، مضيفاً أن «أياً من الجانبين (الأميركي والكردي) لم يقدم توضيحاً حول هذه النقطة».

ومن جانبها، أعلنت «قسد»، أمس، أنها استهدفت المواقع التي تعرضت قواتها لقصف منها، متوعّدة في بيان بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي وسوف تستخدم حقها في «الدفاع بالمثل». وكانت قد أوضحت في وقت سابق من أمس، أن الغارات الجوية والقصف المدفعي على مواقعها تسبّبا في مقتل وجرح عدد من العناصر.

ومع ارتفاع حدة التوتر في الميدان، جاء الكلام الروسي الأوضح على لسان نائب وزير الخارجية، سيرغي ريابكوف، الذي رأى أن التحركات الأميركية «المقلقة» في محيط دير الزور تظهر أن واشنطن تولي أهمية لتحقيق أهداف جيوسياسية أكثر من حربها المعلنة على تنظيم «داعش». ورأى أن «مأساة فقدان الضابط الروسي الكبير (الجنرال فاليري أسابوف) هي نتيجة لهذه الازدواجية الأميركية في سياستها لمكافحة الإرهاب».

ومن المنتظر أن ينعكس الصراع على الحدود ومنابع النفط على طبيعة التحركات المنتظرة في وادي الفرات خلال الأيام المقبلة. وهو ما يندرج ضمنه تسخين الجيش لجبهة ريف دير الزور الجنوبي، في محيط بلدة حميمة، حيث بدأت قوات الجيش وحلفاؤه أمس عملية عسكرية باتجاه محطة «T2»، في محاولة لتأمين الطريق الموصل إليها، والممتد بدوره نحو مدينة البوكمال الحدودية. ومن شأن التحرك الأخير أن يرفع من وتيرة التنافس على المناطق النفطية المهمة في محيط الفرات، لا سيما أن الجيش يتمتع

أطلق الجيش والحلفاء معركة للسيطرة على محطة «T2» في ريف دير الزور الجنوبي (أرشيف ـ أ ف ب)

الأزمة الخليجية

قطر: إجراءات «الرباعي» تدفعنا نحو إيران!

بعدما خلت أجواء الأيام القليلة الماضية لفعل التراشق من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة بين السعودية والإمارات من جهة، وقطر من جهة أخرى، برزت أمس إشارات سياسية يمكن عدّها نذير تصعيد إضافي في الأزمة الخليجية المندلعة منذ 5 حزيران الماضي، على الرغم من الاطمئنان القطري إلى أن ثمة «عزماً» أميركياً على حل الأزمة عبر الحوار، لم يظهر، منذ الاتصال الأخير «الفاشل» بين أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، وولي عهد السعودية، محمد بن سلمان، ما يؤكد وجوده.

وتحدث وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أمس، من العاصمة الفرنسية باريس، عن «رغبة أكبر» لدى الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في رأب الصدع الخليجي، قائلاً إن ترامب يكثف جهوده في سبيل حل دبلوماسي للأزمة، معتبراً أن واشنطن «لا تريد أن ترى صراعاً بين الأصدقاء». وتطرق آل ثاني، خلال ندوة عُقدت في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في باريس، إلى العلاقات بين الدوحة وإيران، باعثاً، في هذا الإطار، برسائل تبدو أقرب إلى التلميح بانزياح سياسي لدى قطر منها إلى لوم «الأشقاء». إذ أشار إلى أنهم «يقولون إن قطر الآن أقرب إلى إيران. إنهم يدفعون بقطر صوب إيران بإجراءاتهم. إنهم يمنحون قطر لإيران أو أي قوة إقليمية كهدية»، متسائلاً: «هل هذا هو هدفهم؟ الدفع بدولة... بإحدى دول مجلس التعاون الخليجي صوب إيران؟ إنه ليس هدفاً حكيماً».

رسائل، جاء تجدد التلويح السعودي، بصورة أكثر وضوحاً، بتجميد عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي ليكمل مشهديتها. صحيفة «عكاظ» السعودية، المعروفة بقربها من «البلاط»، قالت، في عددها أمس، إن «استمرار الأزمة سيفتح الباب أمام احتمالات عدة، تشمل تشديد الإجراءات التي اتخذتها الدول الأربع ضد قطر، ويفتح مجدداً إمكانية تصعيد دبلوماسي، يهدف إلى تجميد عضوية قطر في المنظمات الإقليمية، وخصوصاً في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية». ويأتي التلويح المتقدم بعدما كان رباعي المقاطعة يبدي نوعاً من التحفظ في ما يتصل بهذه النقطة، مفضلاً الرد على علامات الاستفهام المتكاثرة بشأنها بأن تلك مسألة تُبحث داخل أروقة المجلس.

وبالعودة إلى كلمة آل ثاني، فقد رأى الأخير أن «سبب الأزمة الخليجية (محاولة) فرض سياسات على قطر تخالف مبادئها وقيمها، وهي محاولة واضحة لفرض تغيير النظام من الخارج، لأننا لا نشاطرهم رؤيتهم المنغلقة»، معتبراً أنهم «يريدون من قطر توقيع شيك مفتوح بدون تاريخ»، متهماً الدول الأربع بـ«خيانة» بلاده. وأكد أن بلاده «على ما يرام من الناحية الاقتصادية» على الرغم من العقوبات المفروضة عليها. على المقلب المضاد، برزت الزيارة الأولى من نوعها، منذ اندلاع الأزمة، للرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، للعاصمة الإماراتية، حيث التقى ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد آل نهيان. واتفق الطرفان، خلال مباحثاتهما، بحسب ما أوردت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية، على «الاستمرار في التنسيق المكثف بين بلديهما، من أجل التصدي للتحديات غير المسبوقة التي تهدد أمن واستقرار الأمة العربية». كما التقى السيسي نائب رئيس الإمارات، حاكم دبي، محمد بن راشد آل مكتوم.

ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية «وام» عن الرجلين تشديدهما على «أهمية تعزيز التكاتف بين بلديهما والسعودية والبحرين من أجل استقرار المنطقة».

وتوازياً مع زيارة السيسي، جدّدت الإمارات هجومها على قطر، من البوابة الحقوقية هذه المرة. إذ أعلنت «منظمة الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان» (مقرها الإمارات) أن مسؤولاً أممياً أبدى تجاوباً مع مطالبتها بتخفيض تصنيف «اللجنة القطرية لحقوق الإنسان» بتهمة تسييسها الملف الحقوقي، قائلة إن المسؤول «تعهد بالتنسيق المباشر معها لتوصيل أدلة اتهاماتها إلى اللجنة التقنية المختصة، وتخفيض تصنيف اللجنة». لكن اللجنة القطرية سرعان ما ردت على الادعاء بنفي تلقي المسؤول المذكور أي شكوى من الأساس في هذا الصدد. ونقلت اللجنة عن المسؤول أنه «تم إعلامي بأن هناك تقارير إعلامية حول قطع وعود من قبلنا بإخضاع مؤسستكم للمراجعة من قبل اللجنة الفرعية للاعتماد، وهذا ليس صحيحاً».

في الجانب الرياضي، تواصلت محاولات السعودية والإمارات

تجدّد التلويح السعودي بتجميد عضوية قطر في «مجلس التعاون» (أ ف ب)

بأفضلية عسكرية على كامل الضفة الجنوبية، في وقت يضغط فيه لضمان انتقال حقول الجفرة وعمر (على الضفة الشرقية) إلى سيطرة الدولة السورية، ومحاولة استعادة حقول العزبة وشركة «كونيكو» من يد «قسد». وعلى المقلب الآخر، نفى «التحالف» التقارير الروسية التي تحدثت عن وجود مواقع تشغلها قوات أميركية خاصة ضمن سيطرة «داعش»، من دون اتخاذها إجراءات دفاعية أو وجود أيّ دلائل على وقوع اشتباكات مع التنظيم. وقال بيان أصدره «التحالف» إنه لا يعلق على العمليات الجارية لوحداته وقواته الشريكة.

وبعيداً عن الميدان، خرج وزير الخارجية السوري وليد المعلم، في حديث تلفزيوني، ليؤكد أن بلاده ستعمل ضمن الطرق الدبلوماسية لإنهاء الوجود العسكري الأميركي على الأرض السورية، مشيراً إلى إمكانية النظر في حلول «بديلة» في حال عجزت الدبلوماسية. وحول مسألة المطالب الكردية بإدارة ذاتية ضمن المناطق التي تسيطر عليها «قسد»، لفت المعلم إلى أن فكرة الإدارة الذاتية ضمن إطار الجمهورية أمر «قابل للحوار». وأشار إلى أن أيّ تحسّن مفترض للعلاقات بين دمشق وأنقرة هو رهن وقف الأخيرة «دعم وتمويل المجموعات الإرهابية»، مضيفاً أن اتفاق مناطق «تخفيف التصعيد» الموقّع في إطار محادثات أستانا هو بمثابة «اختبار» للنيّات التركية. ورأى أن ما يجري على الأرض هو «الفصل الأخير من الأزمة» في سوريا، موضحاً أن التعاون مع الدول الأوروبية مرتبط برفع العقوبات المفروضة من قبل الأخيرة، وبوقف «دعم الإرهاب» بشكل مباشر أو غير مباشر.

(الأخبار)

فلسطين

وفود دولية ومصرية إلى غزة... و«حرس الرئاسة» ستدير المعابر

«المصالحة» على سكة التنفيذ

أعلنت حكومة «التوافق الوطني» الفلسطينية أنها ستتوجه الأسبوع المقبل إلى غزة، لإدارة القطاع بعدما بادرت «حماس» إلى حل لجنتها الإدارية. الزيارات إلى غزة لن تنحصر بحكومة رامي الحمدالله، إذ إن وفوداً مصرية وأممية ستزور غزة «لتسريع عملية المصالحة الفلسطينية وللإشراف على التزام الأطراف بها»

غزة ـ **الأخبار**

بعد عشر سنوات من جمود ملف المصالحة بين «فتح» و«حماس»، اتخذ طرفا الأزمة في اليومين الماضيين، خطوات عدة سرّعت في إتمام المصالحة، بعدما ماطلت السلطة لأسبوع للرد على مبادرة «حماس» بحل اللجنة الإدارية في غزة وتمكين حكومة «التوافق الوطني» من العمل في القطاع. فبدءاً من الأسبوع المقبل، ستتحول غزة إلى مزار للوفود الدولية والمصرية والفلسطينيّة.

وقال المتحدث باسم حكومة «التوافق الوطني» يوسف المحمود، لـ«الأخبار» إن «الحكومة بحضور رئيسها رامي الحمدالله وكامل طواقمها ووزرائها ستزور غزة الاثنين المقبل». وسيضم الوفد إلى جانب الحمدالله، رئيس جهاز المخابرات العامة ماجد فرج، ورؤساء أجهزة الشرطة والأمن الوقائي، كما سيتوجه إلى القطاع أعضاء من «اللجنة المركزية» لحركة «فتح»، وهم: روحي فتوح، حسين الشيخ، إسماعيل جبر، عزام الأحمد وأبو ماهر حلس.

بالإضافة إلى الوفد الحكومي، ستستقبل غزة وفداً مصرياً يضم شخصيات سياسية وأمنية ستشرف على الآليات المقررة لدمج الموظفين الذين عينتهم «حماس» عام 2007، في ميزانية السلطة. وبحسب المصادر، فإنّ «الوفد سيزور القطاع بداية الأسبوع المقبل، وسيشرف على تنفيذ ما اتفق عليه أخيراً في القاهرة، ومهمته ستكون الإشراف على تمكين الوزارات المدنية بداية».

وتزامناً مع مجيء الوفدين، سيزور وفد أممي غزة، برئاسة المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، للإشراف على آلية دمج الموظفين. وستعتمد عملية الدمج وفق المصادر، على «المبادرة السويسرية التي وافقت السلطة الفلسطينية على اعتماد الموظفين العسكريين».

وفي ما يتعلق بإدارة معابر القطاع، قالت المصادر إنّه «بدء تحضير الكشوفات لعناصر من حرس الرئاسة الموجودين في غزة، للإشراف على إدارة معبري رفح وكرم أبو سالم». وسيتولى حرس الرئاسة في غزة الإشراف على المعابر، فيما ستكون الأجهزة الأمنية في غزة على نقاط خارج المعبر، على غرار ما هو معمول به في معبر بيت حانون، وذلك استناداً إلى تفاهمات قديمة جرت بين «حماس» ونائب رئيس حكومة التوافق زياد أبو عمرو. وبحسب المصادر، «سيعود الموظفون المستنكفون الذين كانوا يعملون في المعبر إلى وظائفهم»، وفق المصادر.

> **علمت «الأخبار» أن الوزراء سيديرون وزاراتهم من أحد فنادق القطاع**

أكدت «حماس» ضرورة تذليل العقبات أمام حكومة الحمدالله (أ ف ب)

وحول دمج الموظفين، فإن المشكلة الأساسية بحسب مصادر مقربة من السلطة الفلسطينية، هي «تسكين (دمج) المديرين العامين والوكلاء الذين سيتم التوافق على تعيين بعضهم». وأصدرت «حماس» قراراً واضحاً بضرورة تذليل العقبات التي تعترض «عملية التسكين»، بمن فيهم الموظفون الذين اعترضت السلطة عليهم أخيراً، وذلك لحلّ الأزمة نهائياً. وتزامناً مع دمج الموظفين المدنيين، سيواصل المراقب المصري (الضامن للمصالحة)، عمله لدمج الأجهزة الأمنية والتي يتوقع أن تبدأ في جهازي الشرطة والدفاع المدني، فيما تتوقع المصادر أن «تحدث الأزمة خلال عملية دمج جهازي الأمن الداخلي الذي أسسته حماس والذي يقابله جهاز الأمن الوقائي». وكانت «فتح» قد «أعلنت رفضها مبدئياً إشراف حماس على أي جهاز أمني في الضفة»، وذلك بحسب مصادر مقربة من الرئاسة الفلسطينية.

وبالعودة إلى مجيء وزراء حكومة التوافق إلى غزة، علمت «الأخبار» أن الوزراء سيديرون وزاراتهم من أحد فنادق القطاع، على أن يدعوا الموظفين المستنكفين للعودة إلى أعمالهم. وتتوقع المصادر أن «تنتهي عملية الدمج في غضون ثلاثة أشهر وفق الاتفاق»، إلا أن قيادات «فتح» قالت إن «المدة الزمنية تحددها الحكومة».

من جهتها، قالت مصادر مصرية لـ«الأخبار» إنّ «القاهرة ستدعو بعد مرور أسبوع على وجود الحكومة في غزة، كلاً من حماس وفتح للمجيء إلى القاهرة، للبحث في بقية ملفات المصالحة، ثم بعد ثلاثة أسابيع ستدعو القاهرة بقية الفصائل لتشكيل حكومة وحدة وطنية». وأضافت المصادر أن «مصر تفضّل أن تستضيف على أراضيها جلسة (المجلس الوطني الفلسطيني) بعد التوافق على آلية عقده».

تقرير

ترامب يدفع إلى «صفقة نهائية»: تغيير اسم السلطة الفلسطينية... إلى «دولة»

يحيى دبوق

الرئيس الأميركي دونالد ترامب عازم على التوصل إلى «صفقة نهائية» بين إسرائيل والفلسطينيين. تأكيد ورد على لسان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، خلال عرضه نتائج زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة، ولقائه ترامب، أمام وزراء المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية.

تأكيد نتنياهو يأتي ليضفي صدقية على ما يرد من تسريبات إعلامية وردت في اليومين الماضيين، حول خطة أميركية جديدة من شأنها أن تفرض تسوية على الفلسطينيين، تخلّد الوضع الراهن مع توصيف السلطة كدولة مع حدود مؤقتة، تشمل فقط المناطق التي تديرها حالياً في الضفة الغربية، الأمر الذي يسهل على الأميركيين والإسرائيليين ودول «الاعتدال» العربي الإعلان عن «السلام والحلف الإقليميين» بين العدو والأنظمة العربية «المعتدلة».

وقال نتنياهو إنه «ليس هناك شك في أن الموضوع الفلسطيني يتعامل ترامب معه بجدية، وهو مهم وأساسي بالنسبة له»، مضيفاً أن «الأميركيين يعدّون خطة، وأنا عرضت مواقفنا على الرئيس. ترامب عازم ومصمّم، ويريد التوصل إلى اتفاق نهائي». وتذكر «يديعوت أحرونوت» أن نتنياهو أبلغ الوزراء أنه قرّر الاستجابة لطلب أميركي بتأجيل جلسة كان مقرراً أن تنظر في خطة بناء 2000 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية. التأجيل سيكون بحسب نتنياهو مدة أسبوع أو أسبوعين، إذ إنه «لا مصلحة لإسرائيل في أن تربك إدارة صديقة بالقرار المتعلق بالبناء في المستوطنات».

وكانت وكالة «رويترز» قد نقلت عن مسؤول في الادارة الأميركية قوله إن مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، سيعود إلى إسرائيل «لمواصلة مسار السلام». وأضاف أنه سيعقد لقاءات في إسرائيل ومع السلطة الفلسطينية، كجزء من المباحثات الهادئة والثابتة للإدارة الأميركية تجاه السلام، وذلك قبل زيارته الخاصة وعائلته لإسرائيل، لمناسبة عيد «العرش اليهودي» (الذي يحلّ في الرابع من الشهر المقبل).

وكانت وسائل إعلام عربية قد نقلت عن مصادر فلسطينية وأميركية أن الخطة التي يعمل الأميركيون على بلورتها تنص على إعلان دولة فلسطينية غير قائمة على حدود أراضي عام 1967، بل تشمل فقط قطاع غزة والمناطق التي تديرها الآن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، على أن يجري توسيع الحدود لاحقاً في اتفاقات منفصلة. وبحسب المصادر، الخطة لا تشمل عودة اللاجئين، بل تأجيل البحث في هذه المسألة، ليعاد إلى بحثها بشكل خاص ومنفرد، بعد الإعلان عن الدولة.

مع ذلك، لا يبدو أن الأميركيين والإسرائيليين معنيون بالكشف أو بتداول تفاصيل خطة «الصفقة النهائية» في هذه المرحلة، إلا بعد تطويع كامل للجانب الفلسطيني للقبول بها، خاصة أنها تعدّ هزيمة كاملة، وبعيدة جداً عن الحد الأدنى لمنطق وأهداف «النضال التفاوضي» الذي تديره السلطة الفلسطينية منذ سنوات. على هذه الخلفية، نقلت صحيفة «هآرتس» عن مصدر رفيع في البيت الأبيض تأكيده أن مستشاري ترامب للشرق الأوسط، وخصوصاً جارد كوشنر وجيسون غرينبلات، يواصلون محادثاتهم مع مندوبين إسرائيليين وفلسطينيين، لكنهم يعتقدون أنه لا جدوى من وضع جدول زمني اصطناعي أو تعسّفي للمفاوضات.

على هذه الخلفية أيضاً، نفت الإدارة الأميركية ما جرى تسريبه عن خطة الدولة بلا حدود. وقال مصدر في البيت الابيض لصحيفة «إسرائيل اليوم» إن «التقرير مخترع والنقاشات التي يصفها لم تتم، ومن الواضح أنه لا خطة موضوعة بعد». وفي المقابل، أشار مصدر فلسطيني للصحيفة إلى موقف رافض، هو في الواقع موضع شك، وقال إن «السلطة الفلسطينية لا تعرف تفاصيل ما تم نشره، وفي كل الأحوال سيعارض الفلسطينيون أي خطة تقترح حلاً مؤقتاً وليس حلاً يشمل في إطاره اتفاقاً دائماً وجدولاً زمنياً محدداً لإنهاء الاحتلال».

> **تواصلت محاولات عرقلة إقامة بطولة «كأس الخليج العربي» في قطر**

والبحرين عرقلة إقامة بطولة «كأس الخليج العربي»، المرتقبة في قطر، في الـ 22 من كانون الأول المقبل، بدعوى استمرار الإيقاف المفروض على الكرة الكويتية من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم. وتقدم «الاتحاد الإماراتي لكرة القدم»، أمس، من «الاتحاد الخليجي»، بطلب لتأجيل موعد انطلاق البطولة في انتظار رفع الإيقاف المشار إليه. لكن إعلاميين رياضيين خليجيين ربطوا الأمر بالخلاف المستمر بين عواصم المقاطعة والدوحة، متوقعين صدور بيان مشترك عن اتحادات السعودية والإمارات والبحرين يعلن انسحابها رسمياً من البطولة.

(الأخبار)

الجزائر

الحكومة تقرر طبع النقود... وتخوّف من «تجربة فنزويلية»

بدأت آثار قرار الحكومة الجزائرية اللجوء إلى حل الإصدار النقدي في مواجهة الأزمة المالية، تظهر على يوميات الجزائريين، بعدما وصل سعر العملة الوطنية (الدينار) إلى مستويات تاريخية في تراجعه مقابل «العملات الصعبة»

الجزائر ـ **محمد العيد**

يتحسب الجزائريون لارتفاع كبير في أسعار المواد والسلع الاستهلاكية، بفعل اعتزام الحكومة اعتماد خيار الإصدار النقدي، أي طبع العملة الورقية دون مقابل في الإنتاج. وقد بدأت تبعات هذا القرار حتى قبل اتخاذه، تظهر في انهيار العملة الوطنية التي وصل سعرها في السوق السوداء إلى 200 دينار مقابل يورو واحد، وهو مؤشر ينذر بمستويات قياسية للتضخم في سنة 2018، لدرجة اعتبار كثير من السياسيين والاقتصاديين أنّ الجزائر تسير نحو النموذج الفنزويلي.

وفي تبريرات اتخاذ هذا القرار، أكد الوزير الأول (رئيس الحكومة) أحمد أويحيى، أنّ اللجوء إلى التمويل من طريق اقتراض الخزينة من البنك المركزي «ليس خياراً»، بل «حتميّ» بهدف إعادة بعث الاقتصاد الوطني والحفاظ على وتيرة التنمية في البلاد. وأبرز أويحيى أثناء عرضه مخطط عمل الحكومة، أمام مجلس الأمة (الغرفة العليا للبرلمان)، أمس، أن الجزائر في وضع لا يسمح لها بـ«تسديد أجور العمال والموظفين في الأشهر المقبلة»، وكان صريحاً لدرجة أنه خاطب أعضاء مجلس الأمة بأنهم لن يتمكنوا هم كذلك من تسديد أجورهم إن لم يتقرر هذا الإجراء.

وبحسب أويحيى، تعاني الخزينة الجزائرية من نفاد في الأموال، بسبب تراجع أسعار النفط والعجز المتراكم في موازنات السنوات السابقة. وسيبدأ قرار طبع النقود في غضون 3 أسابيع، لتسديد أجور العمال والموظفين، وتسديد مستحقات المقاولات التي تنفذ المشاريع العمومية وإعادة إطلاق بعض المشاريع التي كان ينقصها التمويل. وعلى الرغم من أن أويحيى يواجه مقاومة شديدة من المعارضة الرافضة لهذا المشروع، إلا أنّه يبدو مصمماً إلى درجة أنه قال إن صراحته بخصوص عجز ميزانية الدولة قد بلغت درجة الوقاحة، لكنه لا يملك غير ذلك.

غير أن تبريرات الحكومة بشأن قرار طبع العملة، لم تُقنع المعارضة التي رأت في الأمر مجرد «حيلة للهرب إلى الأمام» وعدم مواجهة الأزمة بحقيقتها. وكانت الجزائر تحوز احتياطي صرف يقارب 200 مليار دولار في 2014، إلا أن الحكومة قامت بتسييره بالمنطق الاستهلاكي، ما أدى إلى تضاؤله إلى النصف، بينما لم تنجح المشاريع التي أطلقتها في رفع نسب النمو وتحقيق عوائد مالية للبلاد خارج مجال المحروقات.

> **رئيس الحكومة: نعاني من نفاد الأموال بسبب أسعار النفط والعجز**

ويرى الرئيس السابق لـ«حركة مجتمع السلم» (حمس) عبد الرزاق مقري، ثالثة القوى السياسية في البرلمان، أن «طبع العملة دون تغطية من إنتاج، لا بد أن يسبب من خلال طباعة الأوراق النقدية توافر كمية كبيرة من النقود الوهمية، تؤدي إلى طلب كبير على السلع يؤدي إلى تضخم أسعار البضائع فتنهار قيمة الدينار».

وتوقع مقري أن الجزائريين سيكتشفون «بعد فترة قليلة أنهم خدعوا وأن أحوالهم المعيشية صارت لا تطاق وأن الأفق أمامهم مسدود، ثم تنتقل الأزمة من الأفراد إلى المؤسسات بعد تعاظم التضخم فتعجز عن تحمل أعباء الأجور فترتفع معدلات البطالة، لتتحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية وتوترات خطيرة مفتوحة على كل الاحتمالات».

ويربط هذا السياسي في تحليله قرار الحكومة بأهداف سياسية «تتعلق بربح الوقت والهرب إلى الأمام إلى غاية مرور الانتخابات الرئاسية المقبلة، لاعتقادها بأن هذا الإجراء قد يسمح بالمحافظة على السلطة لمدة خمس سنوات (عهدة رئاسية كاملة) من خلال هذا التمويل المغشوش».

أما رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور، فيرى أن الجزائر تمرّ بأزمة خانقة تتجاوز ما وقع في نهاية الثمانينيات. ويرى هذا السياسي الذي استقال من رئاسة الحكومة بعد خلافات مع الرئيس بوتفليقة في سنة 2001، أنّ الجزائر تعيش «عصر تراجع إنتاج النفط» الذي يمثل المورد الوحيد بالعملة الصعبة،

ألمانيا

البرلمان «المشتّت» ينهي عهد الهدوء

خيارات صعبة، داخلية وخارجية، ستواجه أنجيلا ميركل بعد انتخابات برلمانية أتت بنتائج مشتتة وستؤدي على الأرجح إلى حكومة تملؤها التناقضات والاختلافات، خصوصاً بشأن السياسات التي يجب أن تعتمد في ما يخص الاتحاد الأوروبي

سيكون من الشاق التوصل الى موقف مشترك على الصعيد الاوروبي (أ ف ب)

انتهى عهد الهدوء وبدأ عهد النقاشات المحتدمة في السياسة الألمانية مع الفوز الهش الذي حققته المستشارة أنجيلا ميركل في الانتخابات البرلمانية، أول من أمس. ومع تلك النتائج المشتتة، بدأت مهمة ميركل بجس نبض الفرقاء السياسيين في البلاد بهدف التوصل إلى ائتلاف حاكم قد يتكوّن على الأرجح، إضافة إلى «الاتحاد المسيحي الديموقراطي»، من الليبراليين المؤيدين لقطاع الأعمال و«الخضر»، وهو ما يعني حكومة مليئة بالتناقضات.

وسوف تشكل المرحلة المقبلة تحدياً كبيراً على المستوى الأوروبي، إذ مع تشكيل الائتلاف المذكور، سوف يصبح من الصعب المضي قدماً بخطط فرنسا الإصلاحية للاتحاد، وهو ما عبّرت عنه صحيفة «لوموند» الفرنسية في افتتاحيتها، أمس، بقولها إن الانتخابات الألمانية هي بمثابة «خبر سيّئ لفرنسا». وقد هنّأ الرئيس إيمانويل ماكرون، هاتفياً، المستشارة الألمانية بفوزها في الانتخابات التشريعية الألمانية، مؤكداً أنهما سيواصلان معاً «بعزم» مسيرة «التعاون الضروري» بينهما.

ويزيد الوضع تعقيداً وجود «حزب البديل لأجل ألمانيا» ككتلة برلمانية كبيرة، والذي مثل انتخاب 12,6 في المئة من الألمان له الثمن الذي دفعته ميركل «مقابل سياسة اللاجئين»، وهي سياسة ستتغيّر على الأرجح مع ولادة الحكومة الجديدة المتوقعة بعد أشهر.

وعلى المستوى الأوروبي، وكما حصل في عام 2013، سيدخل الاتحاد في مرحلة «تباطؤ»، خصوصاً أن القضايا الملحّة، مثل الضرائب وسياسة الطاقة وأزمة المهاجرين، ستناقش بداية على المستوى المحلي وليس على المستوى الأوروبي. وسيحصل ذلك النقاش في ظل وجود برامج متناقضة، وفي ظل إصرار الليبراليين الذين عادوا بعد غياب أربع سنوات إلى البرلمان على عدم التنازل عن إصلاحاتهم.

> **تواجه ميركل برلماناً قريباً من روسيا ومعارضاً للعقوبات عليها**

ومع صعوبة استغنائها عن الليبراليين، سيكون على ميركل التوصل إلى اتفاق معهم بشأن مواضيع معقدة، بينها محطات توليد الطاقة من الفحم الحجري ومستقبل الديزل. من جهة ثانية، قد يكون أول ضحايا الزعيم الشاب للحزب الليبرالي، كريستيان ليندنر، مشروع إصلاح منطقة اليورو الذي بادر إليه الرئيس إيمانويل ماكرون، إذ سارع الليبراليون، أمس، إلى التحذير من أنهم سيعارضون مشروع ماكرون لموازنة منطقة اليورو. ويريد الليبراليون الإفادة من فائض الموازنة الألمانية لخفض الضرائب على دافعي الضريبة الألمان وليس لمساعدة باقي أوروبا.

وبشأن السياسة الخارجية، سوف تواجه ميركل، المؤيدة لإبقاء العقوبات على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية، مجلس نواب قريباً من روسيا أكثر من قبل. ويدعو «الاتحاد المسيحي الديموقراطي» و«البيئيون» فقط، من بين سبعة أحزاب ممثلة في مجلس النواب، إلى التشدد في موضوع روسيا. ومع مطالبة الليبراليين بالاعتراف بإعادة ضمّ شبه جزيرة القرم إلى روسيا ورفع العقوبات عنها، ستكون الضغوط على ميركل حقيقية.

التحدي الآخر هو الاختلاف مع الولايات المتحدة بشأن مواضيع عدة مثل التبادل الحر والملف النووي الإيراني والمناخ واتفاق المهاجرين. وبرز في الآونة الأخيرة خلاف بين ميركل والرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن موضوع كوريا الشمالية، إذ قالت ميركل إن «هناك خلافاً واضحاً على هذه النقطة مع الرئيس الأميركي» وتهديداته بالخيارات العسكرية. أما «حقل الألغام» الأكبر الذي ينتظر ميركل فهو أوروبا الشرقية، خصوصاً بولندا والمجر اللتين ترفضان المشاركة في استقبال اللاجئين في أوروبا، إلى جانب ألمانيا.

من جهة ثانية، فإن الصراع المستمر بين أنقرة وبرلين في السنتين الماضيتين وتدهوره خلال الحملة الانتخابية، يشكل عامل توتر إضافياً في سياسة ألمانيا الخارجية في الأيام المقبلة. لكن وزير الخارجية التركي، مولود جاووش أوغلو، سعى إلى تخفيف التوتر، أمس، في مقابلة تلفزيونية، بقوله إن تركيا ستتخذ خطوتين تجاه تطبيع العلاقات مع ألمانيا إذا اتخذت الأخيرة خطوة واحدة.

وإلى جانب «الحزب الاشتراكي الديموقراطي» الذي واجه أكبر خسارة له، سيقف «البديل لأجل ألمانيا» في المعارضة. لكن الحزب الذي يوصف بـ«النازيين الجدد» يعاني من انقسامات داخلية، ظهرت أمس مع قول أحد زعمائه المشاركين، فراوكه بيتري، إنها لن تجلس في البرلمان مع أعضاء حزبها. وقالت بيتري في مؤتمر صحافي مشترك مع قادة آخرين في الحزب إن «علينا أن نقرّ بصراحة اليوم بوجود خلاف على المحتوى في حزب البديل لأجل ألمانيا، وأعتقد أن علينا ألا نسكت عن ذلك، لأن المجتمع يدعو إلى حوار مفتوح».

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)

اللجوء إلى التمويل من طريق اقتراض الخزينة من البنك المركزي «ليس خياراً» (أ ف ب)

وعلى هذا الأساس فإن احتياطاتها من العملة الصعبة «لن تتجدد ولن يكون بإمكانها الاستيراد في 2019». وفي ضوء قرار الحكومة، يتوقع بن بيتور «موجات تضخمية بـ4 أرقام مثل ما هو واقع في فنزويلا».

في الجانب المقابل، دافعت السيناتور نوارة جعفر، المنتمية إلى حزب «التجمع الوطني الديموقراطي» عن قرار الحكومة، ورأت أن برنامجها «بيّنَ بوضوح وبالأرقام الآجال والأهداف المتوخاة منه، فاللجوء إلى التمويل التقليدي الذي يحاول البعض التخويف من نتائجه، هو إجراء يندرج في سياق خريطة متعددة الأبعاد، تهدف في مجملها إلى استعادة توازن الموازنة في أجل أقصاه خمس سنوات». وفي مداخلتها أمام رئيس الحكومة (وهي تنتمي إلى حزبه)، أشارت إلى أنّ هذه المرحلة الخاصة تطلبت «إجراءات استثنائية».

وفي موقف وسط، يرى نواب «حزب العمّال» المحسوب على «اليسار»، أن الحلّ يكمن في «إصلاح المنظومة الجبائية في الدولة»، التي تُضيِّع على الجزائر مئات المليارات من «الدينار» عبر التهرب الضريبي، وأيضاً في ضرورة استعادة الدولة «التحكم في الاقتصاد»، خاصة أن حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية يعادل بحسب الحكومة 2700 مليار دينار.

تقرير

ثلاثة أشهر سجناً لخالد علي

قضت «محكمة جنح الدقي» أمس بمعاقبة الناشط الحقوقي والمحامي خالد علي بالحبس لمدة ثلاثة أشهر، وكفالة مالية قدرها ألف جنيه (60 دولاراً) لوقف التنفيذ مؤقتاً إلى حين الفصل في الدعوى أمام محكمة الاستئناف. ويستند الحكم إلى إدانة علي بـ«ارتكاب فعل فاضح بصورة علنية من شأنه خدش الحياء»، وذلك عقب صدور حكم «مصرية جزيرتي تيران وصنافير» أمام المحكمة الإدارية العليا في بداية العام الحالي.

وأحيل علي على «محكمة الجنح» بعدما باشرت النيابة العامة تحقيقات معه في ضوء البلاغ المقدم من المحامي سمير صبري، الذي قال إنّ «خالد علي قام بالإشارات البذيئة على مرأى ومسمع من الجميع». ومعلومٌ أن الحكم الذي يحق لخالد الطعن فيه يعيق ترشحه إلى الانتخابات المقبلة، الأمر الذي أشار إليه أكثر من مرة في وقت سابق.
(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 2686

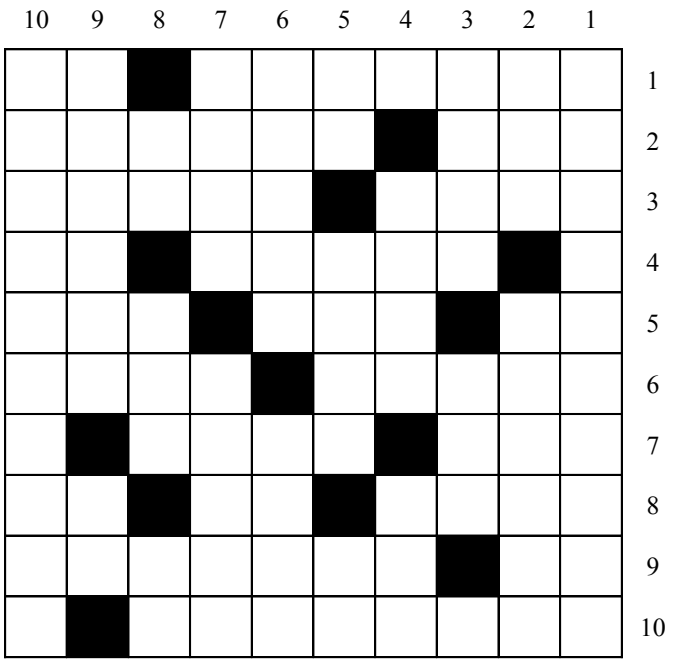

أفقيا

1- مدينة عراقية – من لا أخمص لقدميه – 2- مدينة سورية – من أيام الأسبوع – 3- بحر كبير – مضيق بين صقلية وشبه الجزيرة الإيطالية يصل البحرين الإيوني والتيراني – 4- زهرة بالأجنبية – عكسها عاصفة بحرية – 5- أغلظ أوتار العود – أقرع الجرس – مدخل – 6- أم الملك فاروق – نهر في فرنسا من روافد السين عنده هزم الفرنسيّون الألمان خلال الحرب العالمية الأولى – 7- تهذيب – بيتي ومنزلي – 8- يمدّ طاولة الطعام على شرف ضيوفه – مناص ومهرب – للنداء – 9- واحد بالأجنبية – أهمّ نهر في أوروبا بعد الفولغا – 10- صانع تمثال الحرّية عند مدخل مرفأ نيويورك

عمودياً

1- سلطان أيوبي وأخو صلاح الدين وخلفه من آثاره المدرسة العادلية في دمشق – 2- أبصر بنظر خفيف أو إختلس النظر – فنانة عالمية – 3- جنب الطريق المبلط بصفائح الحجارة – سماد الحيوانات يُستعمل في الزراعة – 4- الإسم الأول لوالد ملك الأردن الراحل حسين – فقد حياته – 5- متشابهان – أروم الشيء – للتمني – 6- إسم عرفت به قديماً دولة البحرين – أغيّر السيارة – 7- ضد يربح – كتاب بالإنكليزية للأديب الراحل مخائيل نعيمه – 8- نوتة موسيقية – مع السلامة بالأجنبية – لحم غير مطبوخ – 9- عائلة رسّام فرنسي راحل من أعلام المدرسة الإنطباعية – أنت بالأجنبية – 10- شاعر مخضرم من أهل المدينة أسلم ولقبّ بشاعر النبيّ

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- تيطس – سكودا – 2- امستردام – 3- غوغل – نما – 4- ولو – رو – دبل – 5- سكر نبات – نق – 6- يو – ملاوي – 7- غمر – وي – لاو – 8- درز – لامي – 9- بدوي – نسرين – 10- الإنتفاضة

عمودياً

1- تيغوسيغلبا – 2- ولكوم – دل – 3- طاغور – ردّوا – 4- سمل – نج – رين – 5- رب – وز – 6- س ت ن و ا م ي – نف – 7- كرم – تل – لسّا – 8- وداد – الأرض – 9- دا – بنو أمية – 10- أم القيوين

sudoku 2686

	2			6			5	
8			4		3			1
9								4
7		2		4		8		9
		6	2		9	1		
5	8						4	2
	3		8		2		9	
	7		9		4		3	
		5				4		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2685

9	4	1	5	6	2	3	7	8
2	8	5	9	7	3	4	6	1
3	7	6	1	4	8	5	9	2
5	1	2	7	3	4	6	8	9
4	6	3	8	1	9	2	5	7
7	9	8	2	5	6	1	3	4
6	2	7	4	8	5	9	1	3
8	5	9	3	2	1	7	4	6
1	3	4	6	9	7	8	2	5

مشاهير 2686

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

طبيب وروائي سوداني نالت أعماله إهتماماً كبيراً في الأوساط الأدبية والنقدية كما حققت شهرة عالمية بعد ترجمت معظمها الى الكثير من اللغات الحية. له رواية « صائد اليرقات «

8+9+5+6+7 = إكليل الملك ■ 1+2+3+4 = حاكم إمارة ■ 10+11 = حفر البئر

حل الشبكة الماضية: **سلفادور دالي**

إعداد
نعوم مسعود

نتائج اللوتو اللبناني

16 42 22 21 14 10 7

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1547 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 7 - 10 - 14 - 21 - 22 - 42
الرقم الإضافي: 16

■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة:
- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة:

■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 156,673,903 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 156,673,903 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 51,043,770 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 36 شبكة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 1,417,883 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 51,043,770 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,557 شبكة.
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 32,783 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 139,688,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 17,461 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 1,309,071,380 ل.ل.

نتائج زيد
جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1547 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 29919

■ **الجائزة الاولى**
- قيمة الجوائز الإجمالية: 75,000,000 ل.ل.
- عدد الأوراق الرابحة: 3
- الجائزة الإفرادية لكل ورقة: 25,000,000

■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 9919.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 919.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 19.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
المبالغ المتراكمة للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية
جرى مساء أمس سحب "يومية" رقم 428 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 527
● يومية أربعة: 8999
● يومية خمسة: 75062

وزير خارجية كوريا الشمالية: سيكون لدينا كل الحق في اتخاذ إجراءات مضادة تشمل إسقاط القاذفات (أ ف ب)

تقرير

بيونغ يانغ: ترامب أعلن الحرب

أعلن وزير خارجية كوريا الشمالية أنّ دونالد ترامب أعلن الحرب على بلاده، وذلك تعقيباً على خطاب الأخير في الأمم المتحدة الأسبوع الماضي. وردّ البيت الأبيض على ذلك، معتبراً أنه «كلام عبثي»

رأى وزير الخارجية الكوري الشمالي ري يونغ ـ هو، أمس، أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب «أعلن الحرب» على بلاده، مؤكداً أن بيونغ يانغ مستعدة لإسقاط قاذفات أميركية، حتى من دون أن تدخل مجالها الجوي، في وقت أعلن فيه البنتاغون أنه سيتيح للرئيس دونالد ترامب خيارات للتعامل مع كوريا الشمالية.

وقال ري يونغ ـ هو للصحافيين، أمام الفندق الذي يقيم فيه في نيويورك، إن «ترامب زعم أن قيادتنا لن تستمر طويلاً»، مضيفاً أنه «أعلن الحرب على بلادنا». وأكد ري أن «على جميع الدول الأعضاء (في الأمم المتحدة) والعالم بأسره أن يتذكروا جيداً أن الولايات المتحدة بدأت بإعلان الحرب على بلادنا». وأضاف أنه لذلك «سيكون لدينا كل الحق في اتخاذ إجراءات مضادة تشمل الحق في إسقاط القاذفات، حتى وإن كانت خارج حدود مجالنا الجوي». وأشار إلى أنه «حينها، سيظهر الجواب عن سؤال من سيصمد مدة أطول».

وفي أول خطاب له أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، هدّد ترامب، الأسبوع الماضي، بـ«تدمير كامل» لكوريا الشمالية، في حال قررت مواجهة الولايات المتحدة أو أيّ من حلفائها، ووصف زعيمها كيم جونغ ـ أون بـ«رجل الصاروخ» الذي ينفّذ «مهمة انتحارية».

وأشار ري إلى خطاب ترامب على أنه «إعلان حرب واضح»، حتى ولو كان صادراً عن الرئيس الأميركي، حيث ينص الدستور الأميركي على أن لدى الكونغرس وحده سلطة إعلان الحرب. وفي حديثه المقتضب الذي أدلى به قبل توجهه إلى المطار، قال ري إن المجتمع الدولي كان يأمل «ألا تتحول الحرب الكلامية بين جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية والولايات المتحدة إلى أفعال حقيقية».

ورفض البيت الأبيض، بشدة، الـ«اتهامات» التي وجهتها بيونغ يانغ إلى ترامب بأنه «أعلن الحرب» عليها، ووصفها بأنها «عبثية».

> «البنتاغون»: سنتيح للرئيس خيارات للتعامل مع كوريا الشمالية

وقالت المتحدثة باسم الرئيس سارة هاكابي ساندرز: «لم نعلن الحرب على كوريا الشمالية، وبصراحة، هذا الكلام عبثي».

في غضون ذلك، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أنها ستتيح للرئيس دونالد ترامب خيارات للتعامل مع كوريا الشمالية، إذا واصلت استفزازاتها.

وقال المتحدث باسم البنتاغون الكولونيل روبرت مانغ للصحافيين: «إذا لم تكفّ كوريا الشمالية عن أفعالها الاستفزازية، فسنعمل بالتأكيد على توفير خيارات للرئيس للتعامل مع كوريا الشمالية».

(رويترز، أ ف ب)

وفيات

إنتقل الى رحمة الله تعالى في أستراليا المرحوم
عزت الشيخ محسن قبلان (أبو محسن)
ابن شقيق رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى
سماحة الامام الشيخ عبد الامير قبلان
نجلاه : محسن ومحمد
اشقاؤه : المرحوم موسى (ابو وائل)، الدكتور علي، الاستاذ عبد الحليم، الاستاذ عبد الرؤوف، العميد عبد اللطيف، المؤهل أول عبد المجيد وحسين .
ووري جثمان الراحل في ثرى جبانة مسقط رأسه ميس الجبل .
وتقام ذكرى الثالث عند الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم غد الاربعاء الواقع فيه 2017/9/27 في مجمع الامام الرضا(ع) في ميس الجبل .
تقبل التعازي في بيروت من الساعة الرابعة حتى السادسة من عصر يوم الجمعة الواقع فيه 29 ايلول الجاري في جمعية التخصص والتوجيه العلمي قرب امن الدولة .
الاسفون: آل قبلان، آل شقير، آل ابراهيم وعموم أهالي بلدتي ميس الجبل وعيناتا .

ابنا الفقيد توفيق
الياس زوجته ميا متى
شقيقاه عائلة المرحوم الياس فرح
فرح فرح واولاده
شقيقتاه اميمه فرح واولادها
المرحومة نجوى زوجة خالد متري واولادها
وعموم عائلات فرح، زخريا، بربر، متى، فارس، متري، رزق الله، نادر، سلهب، ابي حنا، خوري، ابي نادر، قبرصي، صوايا وعموم اهالي حامات وبتعبوره وانسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون اليكم بمزيد من الحزن والاسى فقيدهم الغالي المأسوف عليه المرحوم
الدكتور
طلال توفيق فرح
زوجته المرحومة ليلى سميح زخريا
المنتقل الى رحمته تعالى في المهجر (لندن) يوم الاربعاء الواقع فيه 20 أيلول 2017 متمماً واجباته الدينية.
لكم من بعده طول البقاء
تقبل التعازي اليوم الثلاثاء 26 الجاري من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً في صالون كنيسة رقاد السيدة حامات.
ويوم الاربعاء 27 الجاري من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً في صالون كنيسة القديس نيقولاوس للروم الارثوذكس (مارنقولا) ، الاشرفية.
الرجاء ابدال الاكاليل بالتبرع للكنيسة وإعتبار هذه النشرة اشعاراً خاصاً

إنا لله وإنا اليه راجعون
الحاج عادل عبد الله الحاج علي
زوجته: فائقة عبد الله حمدان
أولاده: كريم زوجته مي عادل خليفة، وربيع زوجته مايا التل
ابنته: رندة زوجة رامي حلواني
شقيقاه: المرحومان غالب ومختار
شقيقاته: فاطمة وبهية وسميرة وفدوى.
الاسفون ال الحاج علي وحمدان وحلواني وخليفة والتل والصبوري وحامد وناصر وعموم أهالي مدينة النبطية.
الدفن اليوم في النبطية الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر.
وتقبل التعازي بعد الدفن في منزل ابن شقيقه الحاج باسم الحاج علي اول طريق ميفدون في مدينة النبطية.
ويوم الخميس من الثالثة حتى السابعة بعد الظهر في بيروت، جمعية التخصص والتوجيه العلمي ـ الرملة البيضاء.

ذكرى أسبوع

ذكرى محمد رضوان سويدان
يصادف اليوم الثلاثاء 26 أيلول 2017
ذكرى مرور أسبوع
على وفاة فقيدنا الغالي المأسوف على شبابه
الحاج
محمد رضوان سويدان
زوجته أحلام حمود
شقيقاه بلال وإبراهيم
شقيقته كاتيا سويدان
صهره محمود حجيج
أعمامه المرحوم رامز، المرحوم عادل، عدنان والمرحوم غسان
عماته طليعة زوجة الحاج حسن حجيج (أبو وسام)
ناديا وتربان
أخواله كمال، علي، أحمد وجمال
خالاته إلطاف، عفاف وحياة
وبهذه المناسبة تتلى آي من الذكر الحكيم في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء قرب خطيب وعلمي، من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السادسة مساءً.
الآسفون: آل سويدان، العطارة، حمود، حجيج، وعموم أهالي دير إنطار وحنين.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

مبوب

خرج ولم يعد

غادر العمال البنغلادشيون
Mohamed Hiron
Rana Masud
Sayed Ahmed Howlader
من عند مخدومهم، الرجاء ممن يعرف عنهم شيئاً الاتصال على الرقم 71/551553

تعلن شركه اميكرون فارما سوتيكلز انها صاحبة الحق الحصري باستعمال العلامة الفارقة "Menaq7" في لبنان وهي بهذه الصفة تحذر كل من يستعملها من دون اذن منها من الملاحقة القانونية.
بكل تحفظ.
اميكرون فارما سوتيكلز ش.م.م

إعلان
تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لشراء مرحلات حماية لزوم خلايا التوتر المتوسط في محطات التحويل الرئيسية وذلك لتبديل المرحلات القديمة نوع 2000 Sepam.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق "12" ـ المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2017/10/13 عند نهاية الدوام الرسمي.
بيروت في 2017/9/20
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالانابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1806

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لاستئجار مركز لدائرة النبطية، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/5287 تاريخ 2017/5/18، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2017/10/13 عند نهاية الدوام الرسمي.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 140/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.
بيروت في 2017/9/18
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالانابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1792

إعلان تلزيم
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي على اسعار الادارة حده الاقصى 20% عشرون بالمئة، مع تخفيض مدة الاعلان الى خمسة ايام بناءً لاحالة معالي وزير الطاقة والمياه بتاريخ 2017/9/18، لتنفيذ مشروع تعزيل وتنظيف شبكات مياه الامطار والمجاري الانهر في محافظتي الجنوب والنبطية (حيث يلزم وبناء لتوجيهات وتعليمات الوزارة).
تجري عملية التلزيم في الساعة التاسعة من يوم الخميس الواقع في 2017/10/19.
فعلى المتعهدين المصنفين وفقاً لاحكام المرسوم 3688 تاريخ 1966/1/25 في الدرجة الثالثة على الاقل للاشغال المائية والذين لا يوجد بعهدتهم اكثر من اربع صفقات مائية لم يجر استلامها مؤقتاً، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشر من أخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض ـ وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ـ مصلحة الديوان ـ كورنيش النهر.
بيروت في 19 أيلول 2017
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية

إعلانات رسمية

د. فادي جورج قمير
التكليف 1805

.....

إعلان تلزيم

تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء استقصاء أسعار لعقد إتفاق بالتراضي لمشروع دراسة منظومة الصرف الصحي ضمن نطاق نبع الطاسة ـ قضاء النبطية (أعمال استكشافية وطوبوغرافية ودراسية واستملاكية).

تجري عملية استقصاء الأسعار في الساعة التاسعة من يوم الثلاثاء الواقع في 2017/10/24.

فعلى المصنفين في الدرجة الأولى للدراسات المائية وفقاً لاحكام المرسوم 3688 تاريخ 1966/1/25 وتعديلاته، الراغبين بالاشتراك بهذا الاستقصاء تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشر من أخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض ـ وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ـ مصلحة الديوان ـ كورنيش النهر.

بيروت في 19 أيلول 2017
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
د. فادي جورج قمير
التكليف 1800

.....

إعلان رقم 1/10

تعلن وزارة الزراعة ـ المديرية العامة للزراعة ـ عن إجراء استدراج عروض لتلزيم تقديم جزازات عشب محمولة لزوم وزارة الزراعة ـ المديرية العامة للزراعة للعام 2017، وذلك في مبناها الكائن في بئر حسن مقابل ثكنة هنري شهاب، بتاريخ 2017/10/19 الساعة التاسعة.

يمكن للراغبين في الاشتراك في استدراج العروض هذا، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص العائد لهذا التلزيم والحصول على نسخة عنه من مصلحة الديوان ـ المديرية العامة للزراعة، الكائنة في مبنى الوزارة، الطابق الثالث،

تقدم العروض بالبريد المضمون المغفل او باليد مباشرة، على ان تصل الى قلم مصلحة الديوان ـ المديرية العامة للزراعة، قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لاجراء استدراج العروض.

ـ قرار وزير الزراعة رقم 1/709 تاريخ 2017/9/19.

بيروت في 2017/9/19
وزير الزراعة
غازي زعيتر
التكليف 1799

.....

إعلان رقم 1 ت

تعلن وزارة الزراعة ـ المديرية العامة للتعاونيات عن رغبتها في استئجار مبنى في مدينة بيروت بمساحة 1000 م2 تقريباً يكون مؤلفاً من 20 غرفة، وأن يتوفر فيه مرآب للسيارات،

فعلى الراغبين في ذلك تقديم عروضهم في قلم مصلحة ديوان المديرية العامة للتعاونيات في الطابق الاول من المبنى الكائن في بعبدا فوق بنك بيبلوس، ضمن مهلة /15/ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان، على ان يرفق العرض بالمستندات التالية:

1 ـ العرض متضمناً بدل الايجار المطلوب ومساحة المبنى المعروض.
2 ـ افادة عقارية شاملة لا يتجاوز تاريخها الثلاثة أشهر من تاريخ تقديم العرض.
3 ـ صورة عن هوية العارض.
4 ـ صورة سند تمليك.
5 ـ رخصة اسكان وإشغال.
6 ـ إفادة إرتفاق وتخطيط
7 ـ خرائط تفصيلية للمبنى أو الشقة المعروضة للتأجير تبين مساحة الغرف أو المساحة الإجمالية.
8 ـ الوكالات الرسمية (في حال وجودها)
9 ـ افادة من مهندس منتسب الى نقابة المهندسين تثبت مكانة البناء وصلاحيته.

بيروت في 16 أيلول 2017
وزير الزراعة
غازي زعيتر
التكليف 1807

.....

إعلان

بتاريخ 2017/8/29 قرر القاضي العقاري في الشمال اعادة تكوين خريطة تحديد العقارين رقم 5400 ـ 5399 ـ من منطقة حصرون العقارية.

للراغب بتقديم اعتراض على عملية اعادة التكوين وفقاً لما تقدم، أداء ملاحظاته خطياً لدى قلم القاضي العقاري في الشمال وذلك حتى تاريخ انجاز العنصر المقرر اعادة تكوينه وفي فترة الثلاثين يوماً التي تلي لصق قرار الاختتام الأولي على إيوان الحكمة.

طرابلس في 2017/8/29
القاضي العقاري في الشمال
ميشال طانيوس الفرزلي

.....

إعلان

بتاريخ 2017/9/19 قرر القاضي العقاري في الشمال اعادة تكوين محضر تحديد العقار رقم 337 ـ 508 ـ 540 ـ 547 ـ 676 ـ 689 ـ 1017 ـ 1050 من منطقة القريات العقارية.

للراغب بتقديم اعتراض على عملية اعادة التكوين وفقاً لما تقدم، أداء ملاحظاته خطياً لدى قلم القاضي العقاري في الشمال وذلك حتى تاريخ انجاز العنصر المقرر اعادة تكوينه وفي فترة الثلاثين يوماً التي تلي لصق قرار الاختتام الأولي على إيوان الحكمة.

طرابلس في 2017/9/14
القاضي العقاري في الشمال
ميشال طانيوس الفرزلي

.....

إعلان

بتاريخ 2017/9/19 قرر القاضي العقاري في الشمال اعادة تكوين محضر تحديد العقار رقم 666 ـ 1022 ـ 3116 ـ 3125 من منطقة بشري العقارية.

للراغب بتقديم اعتراض على عملية اعادة التكوين وفقاً لما تقدم، أداء ملاحظاته خطياً لدى قلم القاضي العقاري في الشمال وذلك حتى تاريخ انجاز العنصر المقرر اعادة تكوينه وفي فترة الثلاثين يوماً التي تلي لصق قرار الاختتام الأولي على إيوان الحكمة.

طرابلس في 2017/9/19
القاضي العقاري في الشمال
ميشال طانيوس الفرزلي

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب خالد غازي سمو سند تمليك بدل عن ضائع للقسم 8 من العقار 2096 مزرعه.

للمعترض مراجعه الامانه
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

.....

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2017/346 غرفة الرئيس القاضي اياد بردان.

لإبلاغ المنفذ عليه جعفر محمد بزيع مجهول محل الاقامة الحضور بالذات أو بواسطة وكيله القانوني الى هذه الدائرة لاستلام الانذار التنفيذي ومربوطاته بالمعاملة التنفيذية المقدمة من المنفذة شركة الإنماء السياحي في الجنوب ش.م.ل. وكيلها المحامي ربيع ريحان بموضوع تنفيذ عقد بيع ممسوح.

وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا فكل تبليغ له بعد انقضاء مهلة النشر والانذار بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة اعلانات الدائرة تعتبر قانونية.

رئيس القلم
أحمد عبدالله

.....

إعلان شطب تاجر

من أمانة السجل التجاري في الشمال
بناء للطلب المقدم بتاريخ 2017/7/31 صدر بتاريخ 2017/8/31 قراراً عن حضرة القاضي المشرف قضى بشطب قيد السيد خوسيه عمر سليمان من السجل التجاري العام ذات الرقم 3005070 تاريخ 2010/10/2 والمسجل في وزارة المالية برقم 2396041.

للمتضرر مهلة عشرة ايام من تاريخ النشر لتقديم اعتراضه الخطي على هذا الاجراء.

أمين السجل التجاري في الشمال
انطوان معوض

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسان محمد علي لموكله يوسف صبحي ناصر نعمه سند تمليك بدل ضائع 1675 بازورية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد صالح بدوي بوكالته عن كمال حسين بدوي لمورثته امينه حسين بسما المعروفة بأمينه حسين ناصر سند تمليك بدل ضائع العقار 236 عين بعال.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد احمد عاشور بوكالته عن سعاد سعيد سرور لمورثها عباس محمد فرحات سند تمليك بدل ضائع العقار 258 بتوليه.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت كاملة السيد يوسف حسين سندي تمليك بدل ضائع العقارين 571 و1338 بازورية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب بشارة ميشال غنيمة بوكالته عن محمد حسين توسكا لمورثه علي خليل توسكا سند تمليك بدل ضائع القسم 2 من العقار 1233 صور.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد احمد عاشور بوكالته عن سعاد سعيد سرور لمورثها عباس محمد فرحات سند تمليك بدل ضائع العقار 258 بتوليه.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت كاملة السيد يوسف حسين سندي تمليك بدل ضائع العقارين 571 و1338 بازورية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسان محمد علي لموكله يوسف صبحي ناصر نعمه سند تمليك بدل ضائع 1675 بازورية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب عبدالله علي فواز لموكله محسن عبدالله فواز سند تمليك بدل ضائع العقار 349 غسانية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صيدا
باسم حسن

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت ليلى محمد غملوش سند تمليك بدل ضائع العقار 559 غسانية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صيدا
باسم حسن

.....

إعلان

أمانة السجل التجاري في البقاع
تعديل اسم مؤسسة تجارية

بناء للطلب تاريخ 2017/9/14 تقرر تعديل الإسم التجاري للمؤسسة المعروفة باسم:
"مؤسسة KANAAN TRAVEL"
المسجلة تحت رقم 2017/4800659
البقاع ليصبح:
KANAAN GROUP TRAVEL
لكل ذي مصلحة الاعتراض خلال عشرة أيام من تاريخ النشر.

أمين السجل التجاري في البقاع
بالتكليف الكاتبة غادة عقل حمية

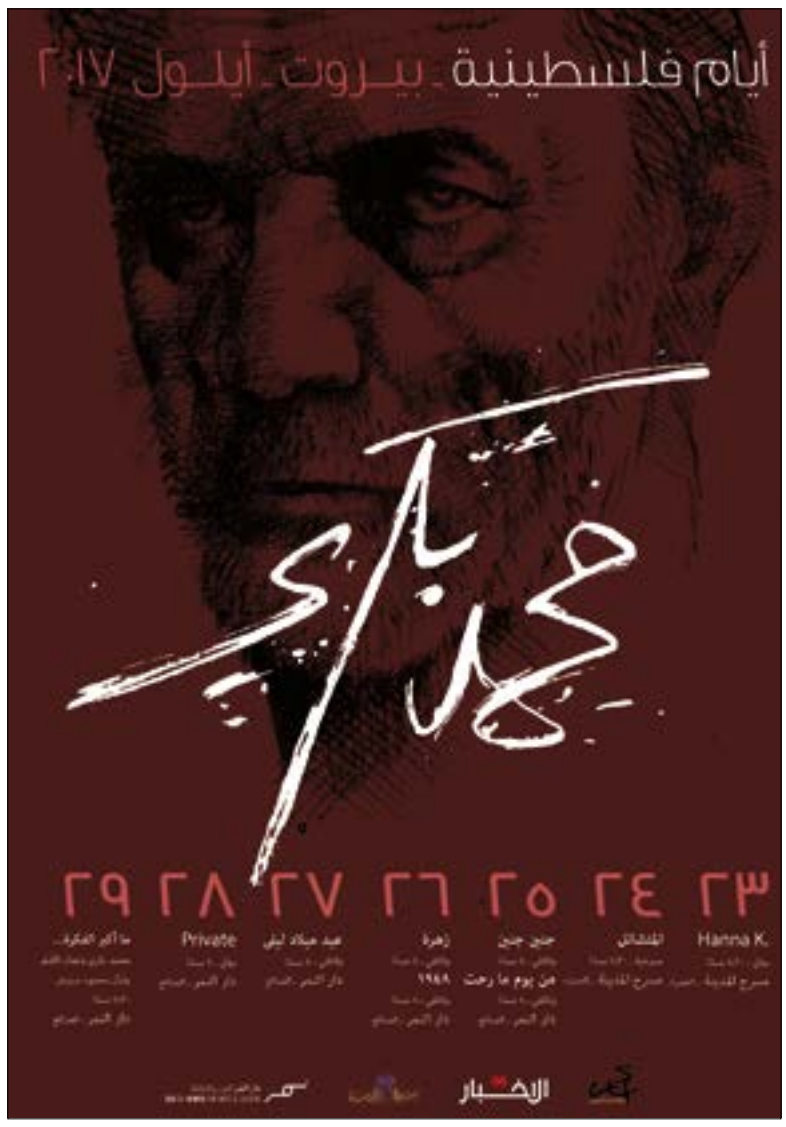

دوري أبطال أوروبا

قمّتا الحقائق في دورتموند وباريس

لا مجال للالتقاط الأنفاس خلال أمسيتي الثلاثاء والأربعاء في الجولة الثانية من دور المجموعات لدوري أبطال أوروبا بقمتي بوروسيا دورتموند وريال مدريد من جهة، وباريس سان جيرمان وبايرن ميونيخ من جهة أخرى. قمتان يجمعهما البحث عن «فوز الثقة» في الاختبار الأبرز للأطراف الأربعة

حسن زين الدين

لن تكون الجولة الثانية من دور المجموعات في دوري أبطال أوروبا لكرة القدم عادية. كيف تكون غير ذلك وهي ستشهد مواجهتين من العيار الثقيل أو «نهائيين مبكرين» بين بوروسيا دورتموند الألماني وضيفه ريال مدريد الإسباني الليلة، وباريس سان جيرمان الفرنسي وضيفه بايرن ميونيخ الألماني غداً؟ عشاق البطولة الأهم في العالم على مستوى الأندية لا يريدون أكثر من ذلك، طبعاً لإشباع نهمهم لسحر «التشامبيونز ليغ». لكن ما يلفت في المواجهتين ويُعَدّ

> **ريال مدريد يحل ضيفاً على دورتموند وبايرن على باريس سان جيرمان**

قاسماً مشتركاً بينهما وبين الأطراف الأربعة فيهما أن كل فريق يبحث عن «فوز الثقة» وإثبات الوجود في «مباراة الحقائق» في الاختبار الأبرز هذا الموسم.

البداية من موقعة ملعب «سيغنال إيدونا بارك» حيث تتجدد المواجهة بين العملاقين الألماني والإسباني بعد أن تكررت في السنوات الأخيرة، وتحديداً منذ تلك المباراة الشهيرة التي اكتسح فيها دورتموند خصمه برباعية نجمه السابق البولوني روبرت ليفاندوفسكي في طريقه نحو المباراة النهائية للبطولة عام 2013. من هنا، فإن توقّع أن تكون المباراة على جانب كبير من الندية والقوة أمر مفروغ منه، خصوصاً أنها تأتي في توقيت يعيش فيه الفريقان واقعاً مختلفاً، إذ إن دورتموند يبسط سيطرته التامة على «البوندسليغا» التي يتزعمها باكتساحه خصومه دون هوادة، مقدّماً صورة البطل

تكررت المواجهات بين دورتموند وريال مدريد في السنوات الأخيرة (أرشيف)

القادم لإطاحة البافاري عن زعامته، لكنه في المقابل يطمح إلى اكتشاف مستواه الحقيقي واكتساب الثقة قارياً في اختباره القوي الثاني، خصوصاً أنه سقط في الافتتاح أمام توتنهام الإنكليزي 1-3 خارج ملعبه. أما ريال مدريد حامل اللقب، فيبدو في هذه الفترة بأمسّ الحاجة لتحقيق الفوز على فريق كبير مثل دورتموند. صحيح أن الملكي فاز في مباراته الأولى على أبويل القبرصي 3-0، لكن ذلك اللقاء لا يُعدّ مقياساً طبعاً نظراً إلى ضعف المنافس، وهذا ما تبيّن في «الليغا» حيث لا يقدّم الملكي مستواه المعهود مع نتائج غير متوقعة تمثّلت بتعادلين وهزيمة في «سانتياغو برنابيو» من دون تحقيق أي فوز على أرضه، ما أدخل الشكوك إلى نفوس المدريديين بعد أن كانت الأجواء مغايرة تماماً قبل انطلاق الموسم في موقعتي السوبر المحلية اللتين هزم فيهما غريمه برشلونة 5-1 مع أداء رائع. لذا، يحتاج الريال لاستعادة الثقة بقدراته عبر موقعة دورتموند وتأكيد أن الفريق لا يمر بأزمة.

الصورة تبدو مشابهة أمسية الأربعاء في باريس، في الموقعة الأكثر قوة بين باريس سان جيرمان وبايرن ميونيخ.

بالنسبة إلى العملاق البافاري فقد وجد نفسه غارقاً بداية هذا الموسم في بحر من الشكوك على صعيد النتائج التي تمثّلت بهزيمة غير معتادة منذ الجولة الثانية أمام هوفنهايم 0-2 وتعادل أخير مفاجئ على ملعبه أمام فولسبورغ 2-2 بعد التقدم 2-0 وفوز غير مقنع أوروبياً، رغم أن النتيجة 3-0، على ضيفه أندرلخت البلجيكي الذي لعب ناقصاً لاعباً منذ الدقيقة 11، وكل ذلك وسط أنباء عن خلافات لم تكن معهودة في البيت البافاري بين اللاعبين والمدرب الإيطالي كارلو أنشيلوتي والإدارة. أمام هذا الواقع يجد بايرن نفسه في مواجهة سان جيرمان في اختباره الأصعب حتى الآن الذي ينظر إليه البافاريون بكثير من الأهمية لاكتشاف حقيقة واقع فريقهم وما إذا كان قادراً على المضي قدماً لاسترجاع الكأس الغالية إلى ميونيخ.

هذه الحقيقة يبحث عنها الباريسيون ومعهم كل العالم أيضاً لمعرفة حجم قوة سان جيرمان الفعلية أمام منافس كبير في اختباره الأبرز، وذلك بعد انطلاقته القوية محلياً بعد قدوم البرازيلي نيمار وكيليان مبابي، رغم التعثر في الجولة الأخيرة على ملعب مونبلييه 0-0 بغياب النجم الأول، وكذلك قارياً عندما أنذر الجميع بخماسية في ملعب سلتيك الإسكوتلندي. لذا، ستُعطي مباراة بايرن انطباعاً جدياً لمدى قدرة سان جيرمان على المنافسة على اللقب الأوروبي.

إلا أن هذا لا يمنع من أن الخلاف الأخير بين نيمار وزميله الأوروغوايني إيدينسون كافاني سيأخذ جانباً من الاهتمام في المباراة المرتقبة.

فعلاً، هما موقعتان متشابهتان في الظروف والتوقيت، وعلى درجة عالية من الأهمية. في دورتموند وباريس سحر كروي سيُعزف، وحقائق كثيرة ستُكشف.

برنامج دوري أبطال أوروبا

- الثلاثاء:

- المجموعة الخامسة:
سبارتاك موسكو الروسي - ليفربول الإنكليزي (21,45)
إشبيلية الإسباني - ماريبور السلوفيني (21,45)

- المجموعة السادسة:
مانشستر سيتي الإنكليزي - شاختار دونيتسك الأوكراني (21,45)
نابولي الإيطالي - فيينورد الهولندي (21,45)

- المجموعة السابعة:
موناكو الفرنسي - بورتو البرتغالي (21,45)
بشيكطاش التركي - لايبزيغ الألماني (21,45)

- المجموعة الثامنة:
بوروسيا دورتموند الألماني - ريال مدريد الإسباني (21,45)
أبويل نيقوسيا القبرصي - توتنهام الإنكليزي (21,45)

- الأربعاء:

- المجموعة الأولى:
سسكا موسكو الروسي - مانشستر يونايتد الإنكليزي (21,45)
بازل السويسري - بنفيكا البرتغالي (21,45)

- المجموعة الثانية:
باريس سان جيرمان الفرنسي - بايرن ميونيخ الألماني (21,45)
أندرلخت البلجيكي - سيلتك الإسكوتلندي (21,45)

- المجموعة الثالثة:
قره باخ الآذربيجاني - روما الإيطالي (19,00)
أتلتيكو مدريد الإسباني - تشلسي الإنكليزي (21,45)

- المجموعة الرابعة:
يوفنتوس الإيطالي - أوليمبياكوس اليوناني (21,45)
سبورتينغ لشبونة البرتغالي - برشلونة الإسباني (21,45)

الكرة الأوروبية

«التشامبيونز ليغ» تختبر جهوزية المونديال

جماهير ليفربول ومانشستر يونايتد ستكون حاضرة في روسيا (أرشيف)

ستقع سلطات الأمن الروسية تحت اختبار جدي، لبرهنة وتبيان جهوزيتها للتعامل مع الجمهور الذي سيتهافت الى البلاد الصيف المقبل خلال نهائيات كأس العالم، عندما يحل المشجعون الإنكليز في العاصمة موسكو من أجل مؤازرة مانشستر يونايتد وليفربول في بطولة دوري أبطال أوروبا.

ومن المتوقع أن تستقبل العاصمة الروسية ألفي مشجع إنكليزي لمباراتي الثلاثاء بين ليفربول وسبارتاك موسكو، والأربعاء بين مانشستر يونايتد وسسكا موسكو.

بدوره، حذر رئيس لجنة الأمن في الاتحاد الروسي فلاديمير ماركين الجمهور من ارتكاب أي مخالفات، قائلاً: «لا أريد إخافة أحد، لكني أحذّر الذين سيأتون إلى هنا من أجل القيام بأعمال شغب عوضاً عن تشجيع فريقهم ورؤية البلاد: القانون يطبق على الجميع، وليس على الروس وحسب».

وتابع: «من سيخالفون القانون سيعاقبون بالطريقة المناسبة، قد تكون على شكل إقامة طويلة في روسيا، في ظروف لن تعجب ضيوفنا»، قاصداً السجون.

يأتي كلامه تحذيراً وتخوفاً من تكرار ما حصل في 11 حزيران 2016 في مرسيليا على هامش المباراة التي جمعت إنكلترا وروسيا في نهائيات كأس أوروبا، حيث دخل مشجعو المنتخبين في معركة أدت إلى إصابة 35 شخصاً وسجن ثلاثة مشاغبين روس. وتعهدت روسيا بأن تضمن سلامة المشجعين في نهائيات مونديال 2018، وضيّقت الخناق على المشاغبين ولاحقتهم، استعداداً للحدث الكبير الذي ستوزع مبارياته على 11 مدينة و12 ملعباً.

أما بالنسبة إلى مباراتي ليفربول ومانشستر يونايتد في العاصمة موسكو، فستُشدَّد الضوابط الأمنية على مداخل الملعب ومحطات المترو القريبة كما حصل عندما استضافت روسيا كأس القارات في حزيران وتموز الماضيين دون وقوع حوادث.

من جهتهم، حذر كل من ليفربول ومانشستر يونايتد مشجعيهم وطالبوهم بالتصرف اللائق ودعوا إلى سلوك «لا تشوبه شائبة»، ونصحوهم بعدم «جذب الانتباه» وتجنب ارتداء ألوان الفريق في الأماكن العامة. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد صدّق في نيسان الماضي على تشريع جديد يقضي بتشديد العقوبات على المشجعين الأجانب المسؤولين عن التسبب بالمشاكل في الأحداث الرياضية. ويتيح هذا التشريع منع المشاغبين «هوليغنز» الأجانب المعروفين أو الذين يشتبه في أنهم يخططون للتسبب بالمشاكل، من دخول روسيا.

الكرة الفرنسية

هل يبيع كافاني ركلات الجزاء لنيمار؟

نفى باريس سان جيرمان ما تم تداوله عن أن النادي عرض علاوة على لاعبه الأوروغوياني إيدينسون كافاني ليتخلى عن تنفيذ ركلات الجزاء لمصلحة زميله البرازيلي نيمار.
وجاء النفي عبر تغريدة في حساب صحيفة "لو باريزيان" الفرنسية على "تويتر": "سان جيرمان ينفي رسمياً المعلومات المتداولة أن كافاني سيتخلى عن ركلات الجزاء مقابل حصوله تلقائياً على علاوة".
وكانت صحيفة "إل بايس" الإسبانية قد أكدت في وقت سابق أن رئيس نادي العاصمة الفرنسية، القطري ناصر الخليفي، تدخّل من أجل حلّ الخلاف الذي نشب بين نيمار وكافاني، والذي اشتعل فتيله في المباراة أمام ليون في المرحلة السادسة من الدوري الفرنسي.
وظهرت الأزمة خلال لقاء ليون الذي انتهى بفوز الفريق الباريسي بثنائية مساء الأحد قبل الماضي، على ملعب حديقة الأمراء.
ففي إحدى الركلات الحرة، أخذ البرازيلي داني ألفيش الكرة، ليمنحها إلى مواطنه نيمار ليسددها، حيث سيطر الغضب على كافاني. ثم تكرر المشهد عند احتساب حكم اللقاء ركلة جزاء، انبرى كافاني لتسديدها، وحاول نيمار إقناعه بأن يسدد الركلة، ولكن دون استجابة من زميله. لكن ما كان من كافاني إلا أن أهدر الركلة، حيث سدد الكرة بقوة ليتصدى لها الحارس أنطوني لوبيز بمساعدة العارضة في الدقيقة 80.
وبحسب "إل بايس"، فإن الخليفي عرض على كافاني مبلغ مليون يورو ليتنازل عن حقه في تنفيذ الركلات لمصلحة نيمار.
جاء هذا العرض بعدما كان ينص عقد كافاني على بند يحصل بموجبه على مبلغ مليون يورو في حال تتويجه هدافاً للدوري الفرنسي، ما يعطيه أحقية تنفيذ الركلات الثابتة، لكن الخليفي اقترح على اللاعب منحه المبلغ مسبقاً شرط عدم تنفيذ الركلات.
وأضافت الصحيفة الإسبانية أن كافاني رفض عرض الخليفي، مؤكداً أن لا علاقة للمال بأحقيته في تنفيذ الركلات، بل بسبب أقدميته في الفريق وأدائه.

تحدثت «إل بايس» عن عرض بمليون يورو لكافاني لترك ركلات الجزاء لنيمار (أ ف ب)

الكرة الإيطالية

رئيس يوفنتوس يعيده الى مستنقع الفضائح

عاش يوفنتوس الإيطالي أمس فضيحة جديدة بعد تلك الشهيرة عام 2006 والمعروفة بـ"كالتشوبولي"، والتي اتُّهم فيها النادي بالتلاعب بالنتائج ليتمّ إسقاطه إلى الدرجة الثانية وتجريده من لقب الدوري المحلي، إذ أعلن الاتحاد الإيطالي لكرة القدم إيقاف أندريا أنييلي رئيس "اليوفي" بطل "السيري أ" في المواسم الستة الماضية لمدة عام، لدوره في بيع تذاكر الى مجموعة من مشجعي الـ"ألتراس".
واتُّهم أنييلي بالمساعدة في بيع التذاكر لمشجعي ألتراس، والعديد منهم لهم صلات بالجريمة المنظمة، إذ أعيد بيع هذه التذاكر لجني أرباح ضخمة.
وفرضت غرامة مالية على أنييلي قدرها 20 ألف يورو (نحو 24 ألف دولار)، فضلاً عن مبلغ 300 ألف يورو (356 الف دولار) على يوفنتوس.
وأوقف ثلاثة مسؤولين آخرين من يوفنتوس أيضاً للفترة ذاتها.
وكان الاتحاد الإيطالي للعبة قد فتح منتصف الشهر الحالي إجراءً تأديبياً بحق أنييلي في قضية بيع النادي تذاكر مباريات لمجموعات من الـ"ألتراس".
وكان المدّعي العام للمحكمة الرياضية جوسيبي بيكورارو طالب بفرض عقوبة الإيقاف على أنييلي لسنتين ونصف سنة، على أن تشمل المستوى الأوروبي أيضاً، إذ إنه انتخب قبل فترة رئيساً لرابطة الأندية الأوروبية، مع خوض الفريق مباراتين من دون جمهور.
لكن محامي أنييلي كان قد طلب البراءة لموكله، مؤكداً أنه يعتزم الطعن في القرار.
ويأتي هذا الإجراء أمام القضاء الرياضي بعد تحقيق فتح على خلفية بيع يوفنتوس تذاكر لمجموعات من الـ"ألتراس"، ومن بينهم أشخاص ينتمون إلى "ندرانغيتا"، وهي منظمة إجرامية إيطالية تتركز في كالابريا، أعادت بيع التذاكر مع أرباح كبيرة.
ونفى أنييلي أن يكون قد تعامل مع روكو دومينيلو، أحد مشجّعي يوفنتوس المقرّبين من المافيا الكالابرية والذي حُكم عليه بالحبس سبع سنوات في هذه القضية، غير أن الرئيس اعترف بأنه التقى بدومينيلو.
واتهمت المحكمة الرياضية يوفنتوس بالتنازل عن عدد كبير من التذاكر لمصلحة الـ"ألتراس"، في حين لا يُسمح بمنح أكثر من أربع بطاقات دفعة واحدة.

السلة اللبنانية

الرياضي يواصل استعراضه آسيوياً

واصل فريق الرياضي تحقيق نتائجه الكبيرة، محققاً فوزه الثالث توالياً في بطولة النوادي الآسيوية لكرة السلة باكتساحه ONGC الهندي بفارق 76 نقطة 127-51.
وتألّق في صفوف الرياضي للمباراة الثالثة كوينسي دوبي بتسجيله 22 نقطة وأضاف أمير سعود 21 نقطة و5 تمريرات حاسمة ووائل عرقجي 17 نقطة و6 تمريرات حاسمة وحسين الخطيب 13 نقطة وشارل تابت 9 نقاط و14 متابعة.
محلياً، انطلقت دورة هنري شلهوب الثالثة على مجمع الشياح الرياضي بلقاء بيروت المنظم والشانفيل حيث تمكن فريق بيروت من تحقيق الفوز بالمباراة المثيرة 71 – 68.
من البداية كانت المباراة متقاربة، وبدا واضحاً حضور فريق بيروت البدني والفني وهو الذي شارك في دورة حسام الدين الحريري ووصل الى دورها نصف النهائي، في حين أن تشكيلة الشانفيل القوية لم تكن تحتاج إلا إلى خوض المباريات من أجل الاحتكاك والوصول الى التجانس، فكانت المباراة صعبة عليه، ونجح بيروت في خطف التقدم بنهاية الربع الأول (21 – 20)، وأكد فريق بيروت الصاعد هذا الموسم الى عالم الأضواء أن صورته التي ظهر عليها الى الآن لم تكن صدفة، فحافظ على تفوقه (37 – 34) بنهاية الشوط الأول.
كريس كراوفورد طبع الشوط الأول باسمه، مقدماً أداءً مميزاً، وكان له الدور الأبرز في التقدم الى جانب كوالا بوست، فيما قدم لاعبو باتريك سابا أداءً دفاعياً جيداً، في المقابل كانت تحركات الشانفيل عبر باتريك رامبرت وفادي الخطيب وأحمد ابراهيم، لتتواصل المباراة بنفس التقارب بالأداء، وتعادلت الأرقام أكثر من مرة، إلا أن التقدم كان متنياً (51 – 48) بنهاية هذا الجزء، لكن بيروت استعاد المقدمة في الربع الأخير ونجح في الحفاظ على التفوق، على الرغم من الضغط الكبير الذي مارسه لاعبو الشانفيل في الثواني الأخيرة من المباراة التي رست نتيجتها النهائية على (71 – 68).
وكان كراوفورد الأفضل حيث سجل 24 نقطة مع 11 متابعة و6 تمريرات حاسمة، وكذلك فيتاس سولسكيس مع 17 نقطة و7 متابعات وكوالا بوست 17 نقطة و12 متابعة، وباسل بوجي 8 نقاط و8 متابعات، ومن الشانفيل سجل فادي الخطيب 19 نقطة و7 متابعات، وباتريك رامبرت 15 نقطة مع 6 تمريرات حاسمة، وداريان تاونز 12 نقطة و6 متابعات.
ويلعب اليوم اللويزة مع بيروت عند الساعة 19:00، والأنطونية مع هومنتمن (21:00).

قاد كريس كراوفورد (3) بيروت إلى الفوز بافتتاح دورة الراحل شلهوب

أصداء عالمية

نيدفيد يعود إلى الملاعب إلى جانب نجله!

سيعود النجم التشيكي السابق بافل نيدفيد إلى الملاعب بعدما عاد عن اعتزاله بسن 45 عاماً.
وكان نيدفيد الذي يشغل حالياً منصب نائب رئيس يوفنتوس، قد اعتزل اللعب قبل 8 سنوات بعد أن تألّق في صفوف الفريق الإيطالي ونال جائزة الكرة الذهبية عام 2003.
وسيلعب نيدفيد مع فريق سكالنا للهواة في بلاده الذي انطلق منه والذي يلعب في صفوفه أيضاً نجله دون أن يترك عمله مع الـ«بيانكونيري».

لا عقوبة على مورينيو

قرر الاتحاد الإنكليزي عدم معاقبة مدرب مانشستر يونايتد البرتغالي جوزيه مورينيو، بعد طرده في مباراة ساوثمبتون في الجولة السادسة من الدوري الإنكليزي الممتاز. وذكرت صحيفة «ذا دايلي ميرور» البريطانية أن الاتحاد الإنكليزي رفض معاقبة مورينيو، أو تغريمه بعد الطرد أو حتى توجيه أي تحذير له.
وكان مورينيو قد تعرض للطرد في مباراة السبت الماضي، بعدما صافح مدرب ساوثمبتون الأرجنتيني ماوريسيو بليغرينو وغادر دون اعتراض.
وعن الواقعة، قال مورينيو: «لا أعلم سر طردي من المباراة، من الأفضل سؤال حكم المباراة، فهو صاحب القرار».

فياريال يستبدل جهازه الفني

أعلن فياريال الإسباني إقالة مدربه فران ايسكريبا والطاقم المساعد له بعد الهزيمة الثقيلة التي تلقاها الأحد على يد مضيفه خيتافي 0-4 في المرحلة السادسة من الدوري المحلي لكرة القدم، وعيّن خافي كاييخا خلفاً له. وقال النادي الإسباني في بيان: «قرر فياريال فسخ عقد فران ايسكريبا مدرب الفريق الأول»، مضيفاً: «يودّ النادي أن يشكر المدرب، ومساعد المدرب جوسيب الكاسير ومدرب اللياقة خوسيه ماسكاروس على عملهم وتفانيهم».
وبعد ذلك أعلن فياريال تعيين لاعبه السابق (1998-2006) خافي كاييخا الذي كان يشرف على الفريق الرديف، مكان ايسكريبا حتى نهاية موسم 2017-2018.

فرصة جديدة لمدرب الجزائر

أعطى الاتحاد الجزائري لكرة القدم مدرب منتخبه، الإسباني لوكاس ألكاريز مهلة شهرين لمعرفة ما إذا كان سيستمر في منصبه أو سيعفى من مهماته.
وجدد الاتحاد ثقته بالكادر الفني «على الأقل حتى نهاية تصفيات كأس العالم 2018» في تشرين الثاني. وألكاريز هو رابع مدرب يتولى الإشراف على منتخب «محاربي الصحراء» بعد رحيل البوسني-الفرنسي وحيد خليلودزيتش عقب انتهاء مونديال 2014 في البرازيل، وهو موضوع تحت المجهر بعد خمسة أشهر على تسلّمه منصبه.

وايد يترك شيكاغو

توصل دواين وايد، المتوج بلقب دوري كرة السلة الأميركي الشمالي للمحترفين ثلاث مرات، وشيكاغو بولز إلى اتفاق يسمح للأول بالرحيل عن فريق مسقط رأسه بعد موسم واحد فقط في صفوفه، وذلك بحسب ما كشفت شبكة «أي أس بي أن» الرياضية.
وذكرت الشبكة أن وايد، البالغ من العمر 35 عاماً، توصّل إلى اتفاق مع شيكاغو من أجل إنهاء العقد الذي يربطهما حتى نهاية الموسم المقبل، بهدف الانتقال إلى فريق آخر لم تعرف هويته حتى الآن.

زمن التطبيع

بهدف استكمال النقاش بطريقة هادئة وخلق مساحة للحوار وإعادة توجيهه بطريقة سليمة وراقية، تواصلت «الأخبار» أخيراً مع سينمائيين وفنانين وشعراء ومثقفين وإعلاميين وأكاديميين للتعبير عن مواقفهم المنوّعة والمتباينة أحياناً تجاه ما بات يُعرف بـ «قضية زياد دويري». في مقابل تجاوب عدد لا بأس به، بدا الافتاً رفض آخرين التعبير عن رأيهم في هذا الموضوع. أسباب الرفض كثيرة: إحدى المخرجات، اعتبرت أنّ صحيفتنا «أسهمت بشكل أساسي في تأجيج الأزمة»، مشدّدة على أنّها لا تعتقد أن نصوصاً منشورة في وسيلة إعلامية ورقية كفيلة بتوليد نقاش، فربّما من الأفضل «الدعوة

«قضيّة زياد دويري» تطبيع ثقافي

الفن بمنأى عن السياسة؟

جلال خوري

سأنطلق من جوهر مسألة اعتراض زياد دويري، ومصادرة جوازي سفره في مطار بيروت على خلفية تصوير مشاهد من فيلمه «الصدمة» في فلسطين المحتلة بالتعاون مع بعض المؤسسات المهنية الصهيونية وأترك لغيري التطرق هنا للتفاصيل القانونية والإدارية والأخلاقية والفنية لهذه القضية. خمس دقائق تصفيق حار ومتواصل وأكثر من جائزة في أحد أهم مهرجان للسينما العالمية، هو بدون شك مصدر عزّ لكل منا. ولكن هذا الأمر لا يجب أن ينسينا بأنّ هناك عوامل أخرى، جوهرية، بل مصيرية، تتحكم بالنتاجات الفكرية والأدبية والفنية في العالم الغربي حتى لا نقول في كل العالم وتخضع كلها لاعتبارات سياسية قبل أي شيء. فعل تصوير «الصدمة» في مساحة مسلوبة من الوطن العربي، بغض النظر عن كون هذا العمل يطمح إلى إبراز ناحية إنسانية مشرقة ومشرّفة، هو فعل يخدم، في نهاية المطاف، مآرب من اغتصب فلسطين وشرد شعبها وقضى على ماضيها ومستقبلها وسبب المآسي التي يعيشها المشرق منذ ثمانين سنة. أنا لا أناقش القيمة الفنية والبعد التاريخي ولا نوايا المخرج التي لا اشك أنها حسنة، لكن متابعة طويلة ودقيقة وثابتة لمثل هذه الأمور أكدت لي ما يعرفه

العديد: إن الدوائر التسلطية الغربية، حتى لا نستعمل كلمة استعمارية، تتحكم من خلف ومن أمام الستار، سياسياً وتجارياً بكل مفاصل الحياة الفكرية والفنية في العالم. وأتساءل: هل كان لنجيب محفوظ، هذا الكاتب العظيم، أن يحصل على جائزة «نوبل» لولا توقع مصر الصلح مع إسرائيل رغم أن محفوظ أديب يستحق أكثر من ذلك؟ هل تُكرم يوماً لجنة نوبل الشاعر أدونيس، وهو من أهم مفكري هذا العصر وأكثرهم جرأة، طالما سوريا ترفض الخضوع ولا تقبل بالصلح مع الكيان الصهيوني؟ هل كان بإمكان الأديب الكبير أمين معلوف أن يرفض الظهور على شاشة التلفزيون العبري دون أن تُغلق في وجهه أبواب كل وسائل الإعلام والنشر؟ هل يعرف الناس أن مارلن برندو، وهو بنظر كثيرين، أهم ممثل

> «الصدمة» ليس فقط فيلماً مصوّراً في «اسرائيل» بل هو يحمل منظوراً إيديولوجياً «إسرائيلياً» (ليلى الخطيب)

عرفته السينما العالمية، نُبذ من هوليوود لأنه صرح أمام بعض المقربين أن اليهود يحكمون هوليوود دون منازع؟ الأمثال كثيرة ويومية عن فنانين، كتاب، واعلاميين قُطعت أرزاقهم لأنهم لم يخضعوا لمشيئة الدوائر المسيطرة على هذه اللعبة.

هناك عملية سيطرة، إرهاب واستنسابية تتحكم بالنشاطات الإبداعية والفكرية في العالم والكل يعرف من يقف وراء هذه السيطرة. هناك من يستحق ويكرم ومن يستحق ويبعد والأشياء اصبحت واضحة.

خمس دقائق تصفيق حار ومتواصل وأكثر من جائزة في أحد أهم مهرجان للسينما العالمية، لا يجوز أن تُنسينا أن هناك عدواً عجز عن ترويضنا بالسلاح، فيحاول أن يفعل بالتطبيع. لا يجوز أن نعطيه الذرائع ولو تحت شعارات مختلفة على رأسها حرية التعبير، شعارات تستعمل من قبل البعض في مناكدات سياسية. الحرية توأم المسؤولية وغير معقول أن نفصمهما عن بعضها البعض وإلا فقضت معناها ورسالتها.

باختصار: زياد دويري، الفنان، يليق به أن يقف في صفوف الأحرار لا المطبعين. ما فعله خطأ سيشرفه ويرفع من شأنه الاعتراف به.

تطبيع ونصّ

عايدة صبرا

مع احترامي للمخرج زياد دويري الذي شاركت في فيلمه «وست بيروت»، لا أعتقد أنّ الأسباب التي أعطاها للعيش في تل أبيب والعمل مع إسرائيليين مقنعة. هناك تجارب فنية عدّة استطاعت التصوير في مواقع أخرى

وأقنعت المشاهد بأنّ الأحداث تجري في الأراضي المحتلة. برأيي، يقع ما فعله دويري أثناء العمل على فيلم «الصدمة» في خانة التطبيع من دون شك. أنا ضد الظلم أينما وُجد. نحن كلبنانيين عانينا كثيراً من بطش «إسرائيل»، ولا يزال الخراب يضرب منطقتنا بسببها. موقفي واضح وبسيط في ما يتعلّق بهذا الموضوع. أنا ضد «إسرائيل» ولا أقبل التعامل مع هذا الكيان بأي شكل من الأشكال.

قناعة شخصية

جنيد سري الدين

أيّ عمل، مهما كانت طبيعته، سواءً يتعلق بالفن أو بالسياسة أو الطهي أو بأيّ شأن آخر، يقلّل من خطورة إقامة علاقات مع «إسرائيل» ويسخّفها، فهو يسهم في تتفيه فكرة الاحتلال. لا شكّ أنّ المقاطعة صارت أكثر تعقيداً على صعيد العالم اليوم، لا سيّما في المشاركات الدوليّة كالمهرجانات والأحداث الكبرى. لذلك على كل شخص يرفض التطبيع، دراسة خطواته بذكاء أكبر بعيداً عن العشوائيّة كي لا تخسر القضيّة الفلسطينيّة أحقيّتها أمام الرأي العام العالمي. باختصار، على المقاطعة أن تنبع من قناعة شخصيّة قبل الاستناد إلى القوانين. أنا شخصياً أرفض الوجود على منصّة مع أيّ فرد «إسرائيلي» لأشاركه نشاطاً أو حواراً ما، مستثنياً تناول أوّلاً الاضطهاد والظلم الذي يمارسه هذا الكيان، الذي يماثل

بممارساته أنظمة التطهير العرقي، لأنّني بذلك أتجاوز قضيّة إنسانيّة وأخلاقيّة بالدرجة الأولى، وأسهم في التغطيّة على جريمة مبدئيّة؛ فلنناقش الجرم أوّلاً، إن سُويّة المسألة، نتناول من بعدها مواضيع أخرى كالحمّص وغيرها. ينطبق هذا المبدأ على كل مستوى برأيي، سواء كانت قضيّة زياد دويري أو سواها. ما قام به هذا المخرج خلال تصوير فيلم «الصدمة» غير مناسب على الصعيدين السياسي والإنساني، إن كان يعتبر نفسه شخصاً يمتلك موقفاً مواجهاً للظلم ومدافعاً عن الحق. إنّ أيّ عمل بمعزل عن ماهيته يرتبط بالمشروع الإسرائيلي غاضّاً الطرف عن الظلم، يصبّ في خانة التطبيع من دون شك.

مشاكس بطبعه

أكرم زعتري

زياد دويري مخرج مشاكس بطبعه، والمشاكسة في الفن ضرورية ودليل صحة. لكننا نعيش مجتمعاً مقسماً يعيش على أصداء حروب قريبة زمنياً وجغرافياً

وللأسف يعيش أسير الخوف، ومن واجب المثقف إعادة خلط الأفكار ودعوتنا لإعادة النظر في أكثر قناعاتنا رسوخاً، وتذكيرنا أننا لسنا مركز هذا العالم وحدنا وأن هذا العالم كبير متعدد بشعوبه وأفكاره. من واجبنا الدفاع عن زياد دويري لأننا بدفاعنا عنه، إنما ندافع عن إمكانية حدوث نقاش وعن حقنا بالمشاركة فيه وتقليب أفكارنا ومزجها بأفكار أخرى.

المشكلة في التوقيت

هادي زكّاك

هل من الطبيعي مساءلة دويري عن ملفه الإسرائيلي؟ أم أن في الأمر تحريضاً عليه ومصادرة لحريته؟

أعتقد أن المشكلة هي في توقيت طرح موضوع تصوير زياد دويري فيلمه السابق («الصدمة») في تل أبيب والأراضي الفلسطينيّة (لست مع تسمية «دويري وملفه الإسرائيلي» كأننا نتكلم عن عميل صهيوني) بعد خمس سنوات، خاصة أنه عاد إلى الوطن وصوّر فيلماً جديداً حاز فيه كل التراخيص اللازمة منها التصوير في قصر العدل في بيروت. كان يجب طرح السؤال مباشرةً عند عودته للتحضير لفيلم «قضيّة رقم

إلى ندوات أو حلقات نقاش مفتوحة بهدف بلوغ هذه الغاية».
وفيما أوضح شاعر وصحافي معروف أنّه يشعر بأنّه «ممزّق بين رفض التعامل مع العدو من جهة وأهمية حرّية التعبير والرأي»، أكد مخرج شاب يدير فضاء مسرحياً في العاصمة أنّ «اللي فينا مكفينا... دعونا ننجز أعمالاً فنية بعيداً عن السياسة». بعد إبدائه حماسة للكتابة والتعبير عن رأيه المدافع عن موقف زياد دويري، عاد أحد الممثلين واعتذر نظراً «للعلاقة الشخصية والمهنية التي تربطني به». على أي حال، يبقى السؤال الأوضح هنا ضمن هذا الملف: أين تنتهي حرّية التعبير، حرّية الفنان في اختراق المحظورات... لتبدأ الخيانة الوطنيّة وأنسنة القاتل؟

أم حرّية تعبير؟

23». هذا لا يعني أن فيلم «الصدمة» لم يطرح عندي تساؤلات حول ضبابيّة الموقف من القضيّة الفلسطينيّة ودفعني إلى قراءة كتاب ياسمينة خضرا الذي اقتُبس منه الفيلم لأجد أن الفيلم يبقى أفضل من الكتاب، ولكنّه يطرح أسئلة كبيرة: هل يمكن أن نبجّل الفرد وننسى الجماعة التي ينتمي إليها، والتي هي ضحيّة مزمنة للاستعمار وجميع ممارسات الاحتلال؟ وبالمقارنة مع العديد من الأفلام التي أخرجها سينمائيون فلسطينيون من الداخل على أرض الواقع ومع ممثلين إسرائيليين، لم تكن هناك النظرة النقديّة الكافية واللازمة تجاه واقع الاحتلال. فلتكن المساءلة من خلال مناقشة الفيلم ومدى خدمته للقضية الفلسطينية ولتأتِ بعدها المسائل المتعلّقة بظروف ومكان التصوير وخرق القانون اللبناني التي على الجهات المختصّة البتّ بها بعيداً عن التخوين وتعريض حياة صاحبها للخطر.

إن فيلم زياد دويري الجديد «قضيّة رقم 23» فيلم محوري في تاريخ السينما اللبنانيّة الحديثة كما كان فيلمه الأول «بيروت الغربيّة» (1998) وأكثر من حيث إتقان جميع العناصر السينمائيّة من كتابة وإخراج وإدارة ممثلين وإيقاع. ويفتح نقاشاً كبيراً وأساسياً حول الحرب الأهليّة التي ما زالت كل عناصرها شبيهة على أرض الواقع كما كان الحال سنة 1975. لنناقش من خلال هذه الأفلام تاريخنا الحديث والمحظورات لأننا نعرف جيّداً أننا لن نتوصّل يوماً إلى كتاب تاريخ موحّد.

ليس لدينا رفاهية الالتباس

ليلى الخطيب توما

إنّ حريةَ التعبير هي أيضاً حريةُ المساءلة. مساءلة الفنّان عن خياراته. كلّ خياراته. لقد انتقلَ زياد دويري، مع فيلم «الصدمة» (2012)، من ضفّةٍ إلى أخرى. وهو انتقالٌ لا تمّحي آثارُه مع الزمن. فـ «الصدمة» ليس فقط فيلماً مصوّراً في «اسرائيل» مع ممثلين وتقنيين إسرائيليين، بل هو فيلمٌ يحمل، في خياراته الإخراجية، منظوراً إيديولوجياً «إسرائيلياً» يسعى للتخفّي بديناميكيات الالتباس بين: من هي فعلاً الضحية ومن هو حقاً الجلّاد. ذلك قد يصلح في أمكنةٍ وأزمنةٍ أخرى، لكن ليس الآن، وليس في كيان لا يتخفّى البتّة لا في عنصريته ولا في همجيّته. فمن يريد، مثل زياد دويري في هذا الفيلم، أن يجعلَ من الجلّاد شخصيةً ملتبسة، فليهتمّ ببلادٍ أخرى. نحن الآن في حرب وصراع، وليس لدينا رفاهية الالتباس التي هي، في العمق وفي هذه الحالة، موقفٌ

إيديولوجيٌ يبيّض صفحةَ المجرم. وكونُ زياد دويري مخرجاً لبنانياً معروفاً، لا يعفيه مطلقاً من أيّ شيء، بل على العكس تماماً: علينا مساءلته «دوبل»: مرّة لأنه تعامل مع «إسرائيل»، ومرّة لأنه تعامل مع «إسرائيل» من موقعه كمخرج لبناني معروف يحمل مسؤوليةً تجاهَ بلده وموقع بلده في العالم.

حليب فلسطين

ربيع بركات

لو نال زياد دويري دعوة للتحدّث كضيف شرف في مؤتمر يرعاه حائز جائزة «نوبل» للسلام، هل كان ليفكّر مرتين قبل الحضور، أم أن الأمر يعتمد على هويّة الجهة الراعية، وربما على طبيعة الملاحقة القانونية والإعلامية التي قد يتعرّض لها إن كان الراعي إسرائيلياً؟ في هذا السؤال نجد واحداً من أضلع النقاش حول «قضية زياد دويري».

رفضَ الفيزيائيُّ البريطاني ستيفان هوكينغز، أحد أعظم العلماء الأحياء اليوم، دعوة مماثلة ذات مرة عام 2013، لمجرّد أن صاحبها رئيس

> **ليس دويري خارقاً للعادة كما هو هوكينغز، ولا هو سفير لبنان إلى النجوم (ربيع بركات)**

الوزراء الإسرائيلي السابق والحائز جائزة «نوبل» شيمون بيريز. وهوكينغز انطلق في رفضه من منطق يعي معنى التطبيع مع دولة تجمع في وجودها بين التهجير والاستيطان والاحتلال والتمييز العنصري، وتُمأسِس ذلك وتُمنهِجهُ في سياق الممارسة اليومية للسياسة، في بقعة جغرافية يصدف أن نكون نحن سكانها. أي أن منطلقاته في هذا الإطار كانت أخلاقية أولاً، وسياسية/حسابية ثانياً، لاعتقاده أن منطق المقاطعة حسابياً مفيد، لا مجرد جعجعة بلا طحين كما يسوّق الراغبون بالتطبيع من غير نقاش.

والمثال هنا يُضرب ولا يُقاس به، إذ ليس دويري خارقاً للعادة كما هو هوكينغز، ولا هو سفير لبنان إلى النجوم. فقد سبقه مخرجون لبنانيون كثر ولم ينالوا حظوة ودعماً وأضواء إعلام، ببساطة لأن قضيّته ودلالاتها أساساً سياسية لا فنّية. أي أن سُلّمه إلى النجوم، إن وُجد، أقصر مما هو لغيره من الصاعدين بعكس الثقافة المهيمنة، التي تُنتجها الدول و/أو الطبقات التي تمتلك عناصر الإنتاج المعرفي والمادي، والداعمة بغالبها لإسرائيل في هذه الحال.

غير أن المهم في هذا الحيز المختصر، أن نشير أيضاً إلى ضلع آخر من النقاش في «قضية دويري»، وهو ذاك الخاص بالإحالة على شعارات ثورية ونصوص قانونية تتناول التطبيع، عمرها نصف قرن أو يزيد. بينما واقع الحال يفترض مواكبة المتغيرات في عالم اليوم الذي تتقلّص فيه المسافات، وتتّسع مقابلها الاجتهادات حتى تغدو الفواصل بين المسموح و«الممنوع» أكثر إبهاماً وحاجة إلى مجهود للإيضاح. وكلمة «فلسطين»، برغم سحرها، لا تكفي وحدها لملء الفراغات المهولة في هذا الإطار. والشعاراتية لا تفرغها من المعنى فحسب، بل تضعنا تحت رحمة حديث زياد المتكرّر أمام الكاميرا عن رضاعة حليب فلسطين.

زمن التطبيع

«قضيّة زياد دويري» تطبيع ثقافي

استشراف ذاتي

غسان سحاب

المكان: بيروت
الزمان: 2017
الهوية: لبنانية؟ عربية؟ فينيقية؟ شامية؟ أشورية؟ سريانية؟ إسلامية؟ مسيحية؟ كردية؟ فرنسية؟..... تسودُ اليوم في لبنان حالة رفض أو عدم رغبة إذا صحّ التعبير في معرفة الهوية الثقافية والاجتماعية التي ننتمي لها؛ قد يكون الأمر في البداية حالة ضياع ناتج عن سلسلة من الاحتلالات دامت لقرون أنهكت المجتمع فكرياً. مما أفرز حالة من الشعور بالدونيّة تجاه كل ما هو آتٍ من الغرب الى جانب إفرازات أخرى. وقد تكون تطوّرت هذه الظاهرة لتصبح استشراقاً ذاتياً، بمعنى أننا أصبحنا نرى أنفسنا بأعيُن الغرب. نعيش في هذه المرحلة حالة فوضى فكرية ليس فيها أي مفاهيم واضحة للهوية والوطن والفن والمقاومة؛

مما أدّى إلى خلطٍ فظيع وعدم معرفة أمور أساسية تتعلق بمحتلٍّ سلب أرضنا منذ سبعين عاماً، حاول ولا يكفّ عن محاولة سرقة وتدمير كل ما هو مُتعلّق بتاريخنا.
في الحالة الطبيعية، المقاومة . بجميع أوجهها . هي الحل. وبما أن لا يقوم الشعب بأكمله بالمقاومة العسكرية، فإحدى أكثر الجبهات أهمية وجدوى هي المقاومة الثقافية والفكرية. بدلاً من أن يكون هذا هو التوجه العام (بشكلٍ بديهي وطبيعي)، يُصبح الذهاب إلى الأرض المُحتلة لأغراض «فنية» والتعامُل مع العدو هو الأمر الطبيعي، مُبرّراً تحت عنوان «حرّية التعبير في الفن». إن مُحاسبة أي شخص لتعامله مع العدو هو أمر مُتعلّق بالجهات الرسمية، لكن غياب المحاسبة الشعبية، لا بل التعاطف وانقسام الرأي العام حول ما إذا كان هذا أمراً طبيعياً أم لا، هو دليل من دلالات الضياع والفوضى في المفاهيم. معرفة الهوية والإيمان بها، هي المُنقِذ الوحيد الذي بإمكانه أن ينتشلنا من هذا الواقع العبثي.

البيئة التي تربى فيها

عصام العبدالله

لا أعرف زياد دويري شخصياً، لم ألتق به يوماً. شاهدت له عملاً وبعض الصور، مع ذلك أدعي بأنني أعرفه جيداً، فهو ابن عائلة مناضلة أيام كان النضال من ذهب ليس لأنه يُربح، بل لأنه العميق الضارب في بطن الأرض المختبئ في الظل ولا تراه الشمس صاحبة السلطة على الكوكب. أعرف والده عبد الحفيظ دويري الذي كان رفيقاً لي في حزب البعث العربي الاشتراكي وكنا معاً نصدق كل كلمة باسم الحزب ونؤمن وقتها بأننا نحن جميعاً الأنبياء الصغار كما كتب الشاعر الكبير سليمان العيسى الذي كان هو كذلك في الحزب. أعرف والدته وفيقه منصور المناضلة الهادئة التي توحي بالثقة والثبات، أعرف أعمامه وأذكر منهم المحامي الأستاذ محمد خير دويري الذي كان قيادياً في الحزب. هذه هي البيئة التي تربى فيها السينمائي زياد دويري. لذلك قلت أعرفه جيداً.

كانت فلسطين زهرة عقولنا وقلوبنا، وكانت عائلة زياد في البيت تتنشق عطر فلسطين، لذلك قال زياد بأنه رضع فلسطين.
هل خان زياد شغفه الإنساني، هل راح يجد الجلاد ولا يدفن الضحية، هل خان زياد أشياءه الضرورية وجهازه الفني، هل أدار ظهره للنبل والكرم والصدق والالتزام بقضايا الإنسان والشعوب خاصة فلسطين، هل رأى أحد في أعماله السابقة ما يؤدي إلى هذه الظنون.
ذهب زياد إلى فلسطين المحتلة، مكث سنة إلا قليلاً تحت الاحتلال كما هي حال الفلسطينيين، أنجز عمله وعاد. هل رأى أحد الفيلم؟ ربما قليلون، مع ذلك بدأت حلقة الشتائم حيث العروبة تقيم في الشتائم والتسرع والعجلة من فرقة «العروبجيه» التي ما انفكت تخسر، مع ذلك ما زالت تحكي كأن العروبة سيارة تدهورت وما زال الراديو يشتغل بعدما سكت كل شيء.
إذا كانت المسألة مخالفة القانون، فليس زياد هو من يُسأل عن مخالفة القانون، بل زياد هو الذي يسأل. الفنانون الذين يبشرون بالحياة الجميلة، الفنانون الذين يمثلون ما تبقى من شرف العروبة والإنسانية، هم الذين يسألون الناس وحكامهم وصحافتهم، ماذا فعلتم حتى وصلنا إلى ما نحن فيه؟ يسألون بصوت عالٍ وترفع ماذا فعلتم بنا. آن الأوان لأن يسكت الكلّ بعدما أطفئت الإضاءة وبدأ فيلم زياد دويري.

التلميذ النجيب

رائد شرف

يطرح موضوع تعامل دويري مع العدو مسألة العلاقة الذيلية للفنانين والكتّاب وأصحاب الشأن الثقافي مع أجهزة التمويل والتسويق الغربي والخليجي. ودويري نموذج فاقع للتلميذ النجيب في هذه الحالة. وسلوكياته التي تشبه مزاجيات الأطفال ليست بعيدة عن الانسجام النفعي. هذا في ظل غياب تام لأي سياسة رسمية تدعم الشأن الثقافي.
نجد أنفسنا غالباً أمام أعمال رديئة — كيفما قيّمتها — الى حدود الغرابة. تُساير النزعات الفنية الأوروبية المُعاصرة، لكنها تلتزم بسلة تساؤلات استشراقية وبسيطة إذا ما قُيّمت بالعلاقة مع القضايا المحلية. ثم يحدث أحياناً ان نُبلى بضرورة مقاربتها كقضايا «رأي عام» أو «حرية». ودويري يمثّل إحدى الاستراتيجيات المطروحة ضمن هذا الإطار.

ما الذي جعله يذهب إلى كيان العدو، فيما لا تستدعي علاقة الارتزاق بالغرب كل هذا الانبطاح؟ قلة «الموهبة» لا شك، وفشله على الصعيد الفني، المحلي كما العالمي (واضح أنّ الرجل ليس كوستوريكا). ويمكن افتراض حسابات لا سامية معهودة عند بعض المتذاكين المتزلّفين للصهاينة. بمنطق أنّ «اليهود حكّام العالم»، وبالتالي «واسطتهم الى هوليوود أعلى من واسطة نبيه بري». هذا هو صلب العقل الذي نتلمّسه من حديثه عن «الآخر» و«الطائفة العدو». وقد تكون شعبوية من هذا الصنف حيلته لكسب الأضواء في فيلمه الجديد.

أنا المواطن الصالح...

فؤاد نعيم

هل يستطيع أي لبناني زيارة إسرائيل؟ إذا كان الجواب بنعم، فلماذا لا نعترف بهذه الدولة؟ إما إذا كان الجواب بالنفي فما هو العقاب؟
هل هناك استثناء للفنانين؟ وإذا كان الجواب بنعم فليعلن عنه، أما إذا كان هناك ميل للتسامح في هذا المضمار فما هو الخط الفاصل؟ بعد كم زيارة؟ بعد كم يوم إقامة في اسرائيل؟ من الصعب على المواطن اللبناني العادي (أي الذي لا ناقة له ولا جمل في قضية زياد دويري) من الصعب عليه استخراج أي درس من مجريات الأمور... الأمن العام يحتجز جواز سفر فنان زار اسرائيل...
وزير الثقافة يدافع عنه...
عدد غير قليل من المثقفين يحتجون... ومحكمة تبرئه...
طيب أنا المواطن الصالح شو لازم احفظ؟ شو فيي أعمل وشو ما فيي اعمل؟
أم أنه مع دولة كهذه لا جدوى من السؤال؟

تبديع وتطبيع(!)

زاهي وهبي

محاولة تقديم فعلة زياد دويري بوصفها قضية حرية وإبداع ليست سوى نوع من القنابل الدخانية الغاية منها التغطية على جوهر المسألة وصرف الأنظار عن جريمة التطبيع مع المحتل الإسرائيلي، وجعلها مسألة عادية وطبيعية لا ينبغي التوقف عندها أو مناقشتها ومحاسبة المتورطين فيها، وإلا أصبحنا رجعيين ومتخلفين ومكارثيين. فلسطين نفسها صارت في نظر هؤلاء موضة قديمة، وكل ما يتعلق بها لغة خشبية، كأن الحق لا يعود حقاً بتقادم الأيام ومرور الزمن.

> أما تذرع المعترضين على مساءلة دويري بالتوقيت، فنعيد أن تقادم الأيام لا يجعل الحق باطلاً والباطل حقاً (زاهي وهبي)

المحاولة الأسخف الأخرى هي شخصنة المسألة بوصفها نوعاً من الغيرة والحسد من نجاحات المطبّع وجوائزه العالمية. كأن المآخذ على فعلته تطاول رؤاه الإخراجية والسينمائية أو تطالب بمنعه من النجاح ونيل الجوائز. قطعاً ليس الأمر على هذا النحو. مبروك عليه النجاح والجوائز، لكن السؤال مبرر ومشروع عن كلفة تلك الجوائز، نعني الكلفة الإبداعية والأخلاقية والإنسانية. فالاعتراض هو على سلوك ثقافي تطبيعي يسعى إلى تلميع صورة كيان الاحتلال وتبرير اغتصابه لفلسطين بذرائع شتى، سعياً لمراضاة اللوبيات المؤثرة في عالم صناعة السينما والمهرجانات والجوائز، والفوز ببركتها ولو دوساً على دماء الشهداء وتضحيات الناس وحق الشعب الفلسطيني بأرضه وحريته. الاحتجاج على زياد دويري ليس اعتراضاً على شخص بعينه، بل على نهج كامل طويل عريض يسود أوساطاً ثقافية كثيرة تماشياً مع مشروع تحويل اسرائيل من عدو إلى صديق، والتعامل معها باعتبارها دولة «طبيعية» من دول الإقليم.
الأنكى من هذا كله تبرير فعلة دويري المستنكَرة والمدانة جملة وتفصيلاً بأنها نوع من التواصل مع فلسطينيي الداخل، على الرغم من كون فيلمه المنتَج والمنفّذ بأيدي إسرائيلية ومقابلاته على الشاشات الإسرائيلية لا يقولان سوى أمر واحد: لقد وقع الرجل في فخ التطبيع بملء وعيه وإرادته. لذا تغدو مساءلته ومحاسبته ودفعه للاعتذار أضعف الإيمان، ليس فقط لردعه عن تكرار تلك الفعلة، بل لردع أصحاب الميول «الإبداعية» التطبيعية . وما أكثرهم . من السير على خطاه متسترين وراء حرية الإبداع التي يجب أن تكون مكفولة ومصانة للجميع.
المفارقة أن رافعي هذا الشعار اليوم دفاعاً عن الدويري هم أنفسهم مَن أدانوا فيروز يوم أرادت الغناء في عاصمة عربية عريقة مثل دمشق، ونكلوا بزياد الرحباني لأنه أدلى بآراء لا توافق ميولهم وأهواءهم، ولا زالوا يكيلون شتى التهم والإهانات لكل مَن يخالفهم الرأي. لكن سبحان الذي يُغَيِّر ولا يتغير، كل شيء مباح كرمى عيون اسرائيل ورعاتها وحلفائها القدماء/الجدد.
أما تذرع المعترضين على مساءلة دويري بالتوقيت وبقِدم إنتاج فيلمه ومرور الزمن عليه، فنعيد ونزيد أن تقادم الأيام لا يجعل الحق باطلاً والباطل حقاً. صحيح أن للباطل دولة الآن (اسمها اسرائيل) لا مجرد دولة، لكنها تظلّ دولةً باطل مهما طال الزمان. بل على العكس تماماً، إن توقيت إثارة خطيئة (ليتها كانت خطأ) دويري التطبيعية توقيت ممتاز، لأنه يتزامن مع عرض فيلمه الجديد «قضية رقم 23» ومع نيله جائزة عالمية. أي في اللحظة التي عاد فيها اسمه إلى دائرة الضوء، وهي لحظة مناسبة لدعوته_في أضعف الإيمان_ إلى الاعتذار والكف عن تبرير ما هو مُدان ومرفوض من غالبية المثقفين والمبدعين العرب، وها هي مصر والأردن برهانان ساطعان على ذلك، فعلى الرغم من مرور عقود على اتفاقيتي «كامب ديفيد» و«وادي عربة»، لم يجرؤ سينمائي مصري أو أردني على تصوير فيلم في إسرائيل وبأيدي إسرائيلية، ولا على التذرع بالتواصل مع الشعب الفلسطيني عبر جسور محتليه.
وهنا نفتح هلالين لندعو حركة المقاطعة ومناهضي التطبيع على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية إلى فتح نقاش جدي حول ضرورة وكيفية التواصل مع شعبنا الفلسطيني في الداخل، ومع مبدعيه ومثقفيه الملتزمين والمقاومين، من دون الوقوع في شرك التطبيع. فالقطيعة مع فلسطينيي الداخل، ليست سوى خدمة مجانية للاحتلال وخطأ مزمن ينبغي معالجته لسحب تلك الذريعة الواهية التي يتسلح بها المطبعون، وشتان ما بين التواصل مع مبدعينا الملتزمين وأهلنا المقاومين في الداخل، ومحاولات تلميع صورة الاحتلال ومحاباته طمعاً بجائزة هنا ومهرجان هناك.
من حق دويري وسواه طرح الموضوعات التي يشاء ومعالجتها سينمائياً بالطريقة التي يشاء، ومن حقنا مشاهدة أعماله ومناقشتها ونقدها وإقامة حوار إبداعي معها، لكن ليس من حقه لا هو ولا سواه التطبيع مع الاحتلال تحت شعار حرية الإبداع. فالإبداع بذاته ليس صكّ براءة، بل على العكس تماماً، المبدع الحقيقي مطالب دائماً بالتعبير عن قضايا مجتمعه وناسه ولو من خلال النقد والمساءلة، لا من خلال الإساءة لتضحيات آلاف الشهداء الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والمصريين والأردنيين والعرب الذين سقطوا على مرّ هذه المواجهة الضارية والمستمرة مع المحتل الإسرائيلي.
لقد سقط الزمن الإسرائيلي بالضربة المقاومة القاضية، وفرّ الاحتلال من أوسع البوابات يجرّ أذيال هزائمه، ولن يعود أبداً لا من شبّاك التطبيع والتبديع ولا من سواه، وسنظل نقاومه حيث يجب أن نقاوم.

جمهورية الأوهام والفجور

جنان مكي باشو

لدينا أحلام لا تعد ولا تحصى، ولن يتحقق منها شيء طالما تنقصنا «المعرفة والذاكرة».
معرفة من هو عدونا... من دخلت دباباته على بيروت وصيدا وأذلّت النفوس وفتكت بما فتكت بقذائفها وقنابلها العنقودية والفوسفورية، هدمت الأبنية وشردت الناس وعندما لم تستطع هدماً وفتكاً وقتلاً، انتقمت من السيارات ودهستها... هل خانت ذاكرة اللبنانيين اجتياح مدينتهم والذل الذي رزحوا تحته؟

ومن لم يكن قد ولد قبل 1982 هل نسي حرب تموز ومجازر الجنوب والضاحية؟ والصواريخ التي دمرت كل البنى التحتية للبنان من شماله الى جنوبه؟ هل وفرت صواريخه المناطق التي لديه حلفاء فيها؟ وهل حوسب الحلفاء؟ وهل قامت العدالة بواجبها واقتصت من كل من سولت له نفسه التعاون مع عدوه ضد وطنه؟ الجميع يعرف من هم وما

أم حرّيّة تعبير؟

زالوا يمرحون ويسرحون في البلد ولا يشعرون بالعار والخزي كونهم تعاونوا مع عدو لا يرحم! هذه تعتبر خيانة الوطن. هل من يأبه للوطن؟
زياد دويري ومن شابهه من فنانين وكتاب ليسوا إلا نتيجة تقاعس الدولة عن دورها في محاسبة من يتعامل مع العدو. لم يعتذر أمين معلوف قبلاً ولَم يعتذر زياد وما أكثرهم قابعين في الحكم يحتمون وراء قوانين هم سنوها لأنفسهم!
زياد دويري الذي شاهدت فيلمه «بيروت الغربية» مراراً في الغربة، وأعجبت فيه، ألم يفكر أنّ الفنان منوطة به أهم رسالة، رسالة التوعية للنشء الجديد؟ يكفينا أنّ نعرف أنّ كل الفنون في الغرب، تهيمن عليها الصهيونية العالمية. هل يريد زياد دويري «الموهوب» شهرة جديدة ملطخة بالعار أم أنّه عرف أنّ عالميته لا يمكن بناؤها إلا إذا دخل العنصر الصهيوني فيها؟!
أنا التي اقتحمت قذائف إسرائيل منزلي ومحترفي وعانيت من اجتياح دباباتها مدينتي بيروت، دأبتُ على تدجين قذائفها وتحويلها الى رموز للحياة -الكرامة، بغية النيل من عدوي بقذيفته نفسها الذي حاول النيل مني فيها. منذ 1982، لم يلتئم جرحي وكرّست فني للقضايا المصيرية لأني شاهدة على عصر النكبات كلها، وكرهي لمن يؤذي هذا البلد والأعداء في الداخل أصبحوا أكثر من الخارج! إذا كانت الأيدي كلها ملطخة بالعار ومعظم الحاكمين مجبولين بالخطيئة، فلا عجب أن يخرج زياد دويري بريئاً من المحكمة لأنه تنطبق عليه المقولة: «من كان منكم بلا خطيئة فليرمني بحجر».
زياد ليس الأول وليس الأخير. يبقى لنا فقط أن نكمل أحلامنا بجمهورية تحفظ لنا كرامتنا، وليس جمهورية الأوهام والفجور.

ريش الطاووس في المزهرية

محمد ناصر الدين

لا أعرف لماذا أحالني السجال الدائر حول زياد دويري وإقامته في تل أبيب لتصوير مقاطع فيلمه «الصدمة» الى كتابين اثنين تحولا الى مادة بصرية وفيلم في ما بعد: «الذاكرة، التاريخ، النسيان» لبول ريكور و«صمت البحر» لفيركور. وضع الفيلسوف الفرنسي بول ريكور على غلاف مؤلفه العظيم «الذاكرة، التاريخ، النسيان» صورة معبرة لكرونوس، إله الزمن، متمثلاً بعجوز ذي جناحين، يحاول أن يمزق ورقة من الكتاب الذي يحمله، بينما ينتصب التاريخ فوقه على شكل امرأة شابة تترنح تحت ثقل حمولتها (الكتاب والمحبرة والريشة) وتحاول أن تعيق عمل الرب. بين الذاكرة والزمن، تعمل ماكينتا الذاكرة والنسيان: جروح الزمن، الزمن الذي يصنع النسيان، ومن ثم التاريخ الذي يحفظ ليخط كتباً أخرى انطلاقاً من الصفحات المنتزعة من الزمن. السينما فن في قلب هذه الجدلية حول الذاكرة والنسيان. ريكور نفسه يتحدث عن «الحبكة»، والزمن «الذي لا يكون بشرياً» لا عندما يضبط بطريقة سردية. السينما أيضاً عمل للذاكرة التي تقوم بمثابة الـ matrix للتاريخ، لكن «حين لا نمتلك شيئاً أفضل من الذاكرة للتثبت من أن شيئاً ما قد حدث». اعتمد زياد دويري على أكثر من ذاكرة في فيلمه «قضية رقم 23» بين ياسر الفلسطيني الذي «يخرب بلاد العالم وبيشرب من بير العالم وبيرجمو بحجر» بحسب بشير الجميل البطل الأسطوري في ذاكرة طوني غريم ياسر، والذي

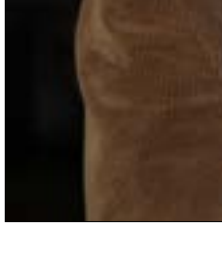

يبدو أن دويري بحسب ما صرح به اثر توقيفه يفضل السردية الثانية بعدما «أرضعته أمه القضية الفلسطينية» لينتصر بعدها لبشير ومشروعه في ثأر أوديبي. سقطة دويري مرتبطة بالتاريخ. لعل أفضلية التاريخ على الذاكرة هو في قدرة التاريخ على تصحيح ونقد وقد يكون تكذيب ذاكرة جماعة معينة، حين تنغلق على آلامها الخاصة الى درجة جعلها عمياء وصماء عن عذابات الآخرين. الفلسطينية التي تفجر نفسها في رواية ياسمينة خضرا هي المرادف الصاخب للحفيدة في رواية فيركور «صمت البحر» التي تقابل الضابط المحتل الذي يحدثها عن الفن والثقافة والموسيقى بالصمت المطبق. الفرق بين البطلتين بسيط لم يلحظه دويري (وياسمينة خضرا): بطلة فيركور بعد سبعين عاماً من انقضاء الحرب قد تكون وصلت الى العفو الذي بحسب ريكور يسمح بالتوسط بين «الغلو في الذاكرة» و«المبالغة في النسيان». كان ممكناً لدويري أن يعرف امرأة الجراح الفلسطينية في «الصدمة» التي تحمل صليبها من سبعين عاماً في آخر قضية احتلال كولونيالية في التاريخ، كذلك ياسر في «قضية رقم 23» أكثر بقليل، على الأقل قدر معرفته بطوني وبالبيت الذي استأجره في تل أبيب كل تلك المدة. ياسر غير قادر على العفو، لأنه ليكتمل العفو، لا بد من هرم أسفله الخطأ وخطاب الاعتراف به، وفي قمته العفو، وهذا غير متوفر بالحد الأدنى. أما بخصوص البيت، فيعود بطل غسان كنفاني الى بيته الذي صادرته عائلة من بولونيا في حيفا بعد عشرين عاماً ليجد الأثاث كما هو. يعد ريش الطاووس في المزهرية ليجدها ناقصة ريشتين. يسأل ميريام التي احتلت البيت فتقول «عمري ما عددتها». في البيت الذي سكنه دويري للتصوير «لصعوبات تقنية» والشارع والبلد الممتد من البحر الى النهر ريش طاووس كثيرة. الحل الذي يهرب منه دويري موجود حتماً بالنسبة لياسر وكثيرين في نهاية رواية كنفاني.

بروباغندا الكليشيهات

داليا قشمر

كالعادة، اختلط الحابل بالنابل، كما يحدث في معظم القضايا التي تصبح محط تجاذب بين بعض روّاد مواقع التواصل الاجتماعي والإعلاميين وناشطي المجتمع المدني في لبنان. القضيّة اليوم لا تتعلّق بالحرّيات أو الرقابة أو بتقييم أفلام زياد دويري، ولسنا في وارد الدعوة إلى مقاطعتها أو منعها. هناك إجماع على رفض الرقابة على الأعمال الفنية. مطلب مشترك لدى الجميع على اختلاف توجّهاتهم السيّاسية. المسألة الرئيسيّة ببساطة هي «التطبيع مع العدو»، التي يحق لأي لبناني استنكارها بغض النظر عن الأسلوب. زياد دويري مواطن لبناني أوقف بسبب إقامته في الأراضي الفلسطينية المحتلة لمدّة 11 شهراً، حيث صوّر فيلمه «الصدمة» بمشاركة إسرائيليين. يُفترض أنّنا ندرك أنّ «إسرائيل» كيان معادٍ، والتطبيع معه، مهما كانت الأسباب، جريمة يجب أن يعاقب عليها القانون. ضاعت البوصلة وتشتّت النقاش، إلى حد ابتداع أفكار سوريالية، تطلب حصانة لجميع الفنّانين والمبدعين، يحق لهم بموجبها ما لا يحق لغيرهم من البشر، ولو تنافى الأمر مع جميع الأعراف والقوانين، بحجّة «الدواعي الفنيّة»! أمّا المطالبة بعزل الفنانين

المبدعين وتحييدهم عن واقع الصراعات السياسية في المنطقة، فسوريالية أيضاً ويمكن اعتمادها في حالة واحدة فقط: حين يكفّ الفنانون عن تناول مواضيع السياسة والمجتمع والمواطن والإنسان والتاريخ والجغرافيا والحب والوجود في عالمنا العربي!
نتناسى أنّ الفن عموماً والسينما خصوصاً لا يمكن فصلهما عن الأخلاق والمسؤوليّة في التعامل مع جميع القضايا. هناك ميل إلى تسطيح الموضوع وزج الحجج الواهية لتمييع القضيّة، كـ «الغيرة» من نجاح الفيلم و«تربّص الأشرار لتفشيل الإنتاجات السينمائيّة اللبنانية» و«تشويه» فخر الصناعة الوطنيّة! مع أنّ الواقع يثبت العكس، بما أنّ تجارب سينمائية كثيرة سبق أن حظيت بإجماع ودعم على مختلف المستويات، منها فيلم دويري الأوّل «وست بيروت». كل هذا لا يبرّر الهجوم السافر على مقاطعي الكيان الصهيوني الذين يتناولون الموضوع من منطلق إنساني وأخلاقي ونضالي وسياسي مقاوم. من المؤسف أن نشعر بأنّ هذه الشعارات ما عادت على الموضة وتمسّ بحريّة الآخر.

> نتناسى أنّ الفن عموماً لا يمكن فصله عن الأخلاق والمسؤوليّة في التعامل مع جميع القضايا (ديالا قشمر)

أما دولتنا العظيمة التي تعاني من فصام، وغابت عن الوعي لأربع سنوات، قبل أن تختار هذا التوقيت بالذات لتوقيف دويري، ثم تبرئته، فهي نفسها الدولة التي أرسلت وزير ثقافتها ليبارك السجادة الحمراء لـ «قضية رقم 23» في «مهرجان البندقيّة السينمائي الدولي» مع فريق وزارته محاطاً بالإعلام اللبناني، وكافأت موقوفها بترشيح فيلمه لتمثيل لبنان في الأوسكار، في الوقت الذي تتغافل فيه هذه الدولة عن عشرات الإنتاجات اللبنانيّة التي وصلت إلى العالميّة أيضاً و الجديرة بالدعم و الترشيح.
هذه الدولة التي تتبجّح بدعم السينما اللبنانيّة التي وصلت للعالميّة، لم تقدم دعماً ولو بالحضور أو حتى بالإتيان على ذكر فيلم لبناني آخر كان قد اختير من بين مئات الأفلام العالميّة، ليحظى بدعم البينالي دي فينيس- Biennale di Venezia وكان افتتاحه أيضاً في مهرجان البندقية. كذالك فعل مشكوراً الإعلام اللبناني الذي حضر المهرجان. أتحدّث عن فيلم «شهيد» من إخراج مازن خالد وإنتاجي، بمشاركة مبدعين لبنانيين من ممثلين و فريق عمل. ليس بوسعي إلا أن أهنّئ دويري علي «قضيّة رقم 23»، المستفيد الأوّل في هذه القضيّة هو الفيلم، لأنّ الضجة التي أثيرت حوله ستساعد في انتشاره وزيادة حظوظه.
و إذا كانت هذه الضوضاء تبث روح الحماسة لدى الجمهور اللبناني لمتابعة السينما المحلية، فما علينا إلّا شكر السلطات اللبنانية التي ساهمت في هذه البروباغندا! وتهنئة الفنانين والسينمائيين على بيانهم الذي ضرب على وتر حريّات التعبير، ليتسابق الفايسبوكيون والمجتمع المدني على التطبيل والـ «هوبرة» ببروباغندا الكليشيهات!

جدي الذي يبتسم لي

علاء الميناوي (عن فايسبوك)

خليني شارك بهل شغلة كرمال زياد دويري يتعلم: قبل أن أذهب للعرض في أميركا، أتاني عرض فجأة بأن أشارك بمحاضرة عن عملي في قلب متحف هناك. العرض تضمن أنّه بعد ساعة من المحاضرة التي تجمع فنانين ونافذين في الوسط الفني، نذهب في مسيرة شموع من ذلك المتحف باتجاه أربعة متاحف كبيرة حيث يكون رؤساء المتاحف متواجدين على مداخلها ويشاركونا بالمسيرة التي تصل بعدها إلى تجهيزي الذي أقدمه. وهناك، نلقي كلمة أمام الصحافة والاعلام الاميركيين. بعدها، منروح عل نصب الهولوكوست ومنختم هونيك

المتحف اللي اقترح هيدا الشي هوي المتحف اليهودي باميركا
اذا بفكر مصلحة، كان لازم اقبل فوراً
فرصة عمر مش هيك؟ «سي. أن. أن» ومتاحف وبلاوي زرقا
عندي مشكلة مع اليهود؟ أكيد لأ
عندي شك بالهولوكوست؟ أكيد لأ
بس مجرد فكرة أو احتمال يكون في ممثل ثقافي عن سفارة اسرائيل بأميركا متواجد، خلتني اعتذر عن كل الاقتراح بامه وبيه.
انه كذب على حالي واعتبر المتحف اليهودي ما الو علاقة مع اسرائيل، بكون هبل أو استهبال.
بآخر المهرجان، رجع نعرض عليّ سافر على القدس واعرض بمهرجان الضوء هناك
كمان رفضت. بهيديك اللحظة تذكرت جدي اللي مات ناطر يرجع لفلسطين.
بهيداك النهار شفت جدي عم بيبتسملي.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 26 أيلول 2017 العدد 3283

صورة وخبر

Peter›s Sitters III هي إحدى اللوحات التي تحمل توقيع التشكيلي البريطاني هورفين اندرسون (1965)، وتشكّل جزءاً من مشاركته في مسابقة «جائزة تيرنر 2017» التي ستُعلن نتائجها في 5 كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل. القطع معروضة حالياً في غاليري Ferens في شمال بريطانيا، إلى جانب لوحات للألمانية اندريا بوتنر، ولوبينا حميد من تنزانيا، والفلسطينية ــ البريطانية روزاليند النشاشيبي. وقد اختير الفنانون الأربعة ضمن القائمة القصيرة للجائزة التي تُمنح سنوياً منذ عام 1984، وتعتبر أهم وأرفع جائزة بريطانية في الفنون المعاصرة، وتقدّم لفنانين تحت سن الخمسين عاماً. (أولي سكارف ــ أف ب)

حنان الحاج علي «جوغينغ» في LAU

منذ انطلاقه في تشرين الأوّل (أكتوبر) 2016، يستمر العرض المونودرامي «جوغينغ» في حصد حفاوة جماهيرية وجوائز آخرها جائزة «أفضل ممثلة» (Vertebra Prize for Best Actor) التي حصلت عليها حنان الحاج علي (الصورة) في مهرجان «إدنبره» المسرحي في اسكتلندا في آب (أغسطس) الماضي. بعد هذا الإنجاز، يستأنف العمل الذي تولّته الحاج علي نصاً وإخراجاً وأداءً عروضه في 28 أيلول (سبتمبر) الحالي على «مسرح غلبكيان» في «الجامعة الأميركية اللبنانية». انطلاقاً من شخصية «ميديا» الأسطورية، يجسّد «جوغينغ» حالات مختلفة لنساء عدّة برؤية معاصرة.

«جوغينغ»: الخميس 28 أيلول ـ 20:30 ـ «مسرح غلبكيان» في LAU (قريطم ـ بيروت). الدخول مجاني.

«نادي الروّاد»: الشوارع لكل الناس!

تحت عنوان «شوارع المدينة لكل الناس»، ينظّم «نادي الروّاد» في 28 أيلول (سبتمبر) الحالي نشاطاً فريداً من نوعه يجمع عدداً من الرسّامين المحترفين أو الهواة. هؤلاء مدعوون للقاء في مقهى «ة» (الحمرا) قبل الانطلاق سوياً والمشي في شوارع المنطقة حيث سـ «نتحدّث ونرسم الأماكن والأزقة التي تختصر بيروت بتفاصيلها»، قبل العودة إلى نقطة البداية بعد حوالى ساعتين، وفق ما يؤكد النص التعريفي الموجود على صفحة النشاط الفايسبوكية. لكل مشارك حرّية اختيار المكان والموضوع، فيما يتوجّب على الجميع إحضار كل الأغراض التي تلزمهم لإنجاز مهمّتهم. سيشكّل هذا الموعد بداية لسلسلة من اللقاءات التي سينظمها «نادي الروّاد» الذي عاد للعمل بعد توقّفه في عام 1987. علماً بأنّه سبق أن دعا لحضور عرض فيلم I، Daniel Blake (إخراج كين لوتش) في المركز الرئيسي للحزب الشيوعي اللبناني في 20 أيلول. يهدف النادي إلى دعم ونشر وإنتاج أعمال فنية وثقافية بديلة عن السائد، وتحاكي هموم ومشاكل وتطلعات غالبية اللبنانيين الراهنة. وهو معني بمجالات السينما، والمسرح، والشعر، والأدب، والموسيقى، والفنون التشكيلية.

«شوارع المدينة لكل الناس»: الخميس 28 أيلول ـ بين الساعة 17:30 و19:30 ـ اللقاء في مقهى «ة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/350274